بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

" كلنا الأردن "

" الأجندة الوطنية "

البرنامج التنفيذي

2007 - 2009

المملكة الاردنية الهاشمية

البرنامج التنفيذي 2007-2009

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله)

"لقد رسخ ملتقى كلنا الأردن مبدأ مشاركة مختلف الأطياف السياسية والاقتصادية وفعاليات المجتمع كافة، في رسم السياسات والاستراتيجيات وتحديد الأولويات وتعميق ثقافة الحوار لبناء جسور الثقة بين أجهزة الدولة" .

الرسالة الملكية حول ملتقى "كلنا الأردن" في الخامس من آب 2006 .

"الذي نريده الآن، هو اتفاق الأغلبية على برنامج عمل، يمكن أن يهتدى به الجميع: الحكومة، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، من اجل النهوض بالأردن في الفترة القادمة، وصنع المستقبل المنشود، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، التي تعرفونها جميعا" .

كلمة صاحب الجلالة في اللقاء التمهيدي لملتقى "كلنا الأردن" في الثاني عشر من تموز 2006 .

"تطلعنا إلى التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها الإيجابية على مستوى حياة المجتمع وتوفر سبل العيش الكريم لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد، يعتمد بشكل أساسي على مدى نجاحنا في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة التي تشهد العديد من التغيرات المحيطة بنا، ولتحقيق رؤيتنا في الوصول إلى أردن حديث يلبي طموح المواطن الأردني في التقدم والازدهار يجب توحيد وتضافر جميع الجهود في القطاعين العام والخاص، ومجلس الأمة، ومؤسسات المجتمع المدني، وفي الإعلام والصحافة، من أجل وضع أجندة شاملة تحتوي على الأهداف الوطنية التي تجسد رؤية الجميع، وتحدد البرامج الإستراتيجية والسياسات الوطنية التي سيشكل تحقيقها التزاما على الحكومات المتعاقبة وإن صياغة وتحديد هذه الأهداف الوطنية يجب أن تتم من خلال نشاط وحوار عميق يأخذ في حسبانه مشاركة جميع الأردنيين من كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتحديد ادوار ومسؤوليات الجميع في مسيرة البناء والتنمية، ذلك أن هذه الأهداف هي التي تحدد ملامح مسيرتنا للأعوام العشرة القادمة"

رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى دولة رئيس الوزراء في التاسع من شباط 2005 لتشكيل لجنة الأجندة الوطنية.

"وكما أكدنا دائما أن الإصلاح لم يعد خيارا فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد، والذي قطعنا شوطا مهما في مسيرة إبرازه وتجسيده، ولهذا فان الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة بأن تكرس الإصلاح و مفهوما ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية نهجا لا حيدة عنه، والديمقراطية كما هو معروف ثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع في المناسبات، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمأسسة عملية الإصلاح والتحديث والتطوير وإننا نجد في توصيات لجنتي الأجندة الوطنية والأقاليم ما يمكن أن يعد هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا" .

كتاب التكليف السامي إلى دولة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 2005 .

المحتويات

البند	رقم الصفحة
تقديم	
1. مبادرة كلنا الأردن	1
2. البرنامج التنفيذي للأعوام 2007-2009	23
3. الإطار الكمي للاقتصاد الكلي	27
4. محاور البرنامج	31
4.1. محور التشريع والعدل	32
4.2. محور تعميق الإستثمار	43
4.3. محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي	72
4.4. محور دعم التشغيل والتدريب المهني	93
4.5. محور الرفاه الاجتماعي	99
4.6. محور التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع	115
4.7. محور رفع مستوى البنية التحتية	131

تقديم

واجه الأردن خلال السنوات والعقود الماضية تحديات كبيرة نشأت عن عوامل خارجية، ولمواجهة هذه التحديات فقد طبق الأردن العديد من البرامج والخطط الإصلاحية، والتي حققت نجاحات كبيرة، خاصة في مجال إيجاد إدارة كفوءة للسياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار النقدي، وعلى الرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها على المستوى الكلي، إلا أن الاقتصاد الأردني بقي يعاني من بعض التحديات والتي من أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع عجز الموازنة العامة، والاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية، وارتفاع حجم المديونية، وانخفاض حجم الإستثمارات الحقيقية في مجالات تنمية الموارد البشرية، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية الأساسية. ولذلك بدأت الحكومة منذ عام 2000 بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية تركز على تحسين مستوى معيشة المواطن، حيث أطلقت برامج وخطط تنموية للتعامل مع الاختلالات و العجوزات المزمنة، كان من أبرزها برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006.

وبناء على توجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساتها على مستوى معيشة المواطن، فقد أطلق جلالته مبادرة «كلنا الأردن» في تموز من العام 2006 بهدف الوصول إلى رؤى مشتركة لتحديد الأولويات الوطنية والتحديات التي تواجهها المملكة للخروج ببرنامج وطني، يحدد إطار عمل الحكومة، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل النهوض بالأردن في الفترة القادمة، وصنع المستقبل المنشود، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وصولاً إلى التنمية المستدامة المنشودة.

وقد تم عقد الاجتماع التمهيدي للمبادرة في البحر الميت بمشاركة 700 شخصية وطنية، تمثل مختلف القطاعات الرسمية والشعبية والشبابية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وتم خلاله تحديد خمس عشر أولوية وطنية، توزعت على ستة برامج هي: تقوية الجبهة الداخلية، والإصلاحات السياسية، والإصلاحات الاقتصادية، والأمان الاجتماعي، والقضية الفلسطينية والتحديات الإقليمية. وقد اتفق الجميع في الملتقى على اعتبار مبادرة "كلنا الأردن" المظلة الأساسية لكافة المبادرات الإصلاحية السابقة بما فيها الأجندة الوطنية والأردن أولا.

وضمن هذا الإطار – وبهدف مواجهة التحديات القائمة، وتسريع وتيرة الإصلاح قدماً- فقد تم إعداد برنامج عمل تنفيذي للأعوام 2007-2009، يتضمن سياسات وبرامج ومشاريع، وفق أطر زمنية وتكاليف مالية محددة، ومؤشرات قياس أداء واضحة، تمكن المهتمين من داخل الحكومة أو خارجها من قياس مستوى الإنجاز وتحديد الانحرافات بهدف تصحيحها.

وقد تم مراعاة أن يتسم هذا البرنامج بالمرونة بحيث يستوعب أية أولويات جديدة تطرأ على السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات. وقد ركز البرنامج على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ترجمتها إلى برامج ومشاريع. وقد تضمن البرنامج التنفيذي سبعة محاور هي: التشريع والعدل، وتعميق الإستثمار، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، ودعم التدريب والتشغيل المهني، والرفاه الاجتماعي، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، ورفع مستوى البنية التحتية.

مبادرة "كلنا الأردن"

أطلق صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) مبادرة «كلنا الأردن» في تموز 2006 بهدف الوصول إلى رؤى مشتركة لتحديد الأولويات الوطنية والتحديات التي تواجهها المملكة. و قد أكد جلالة الملك في افتتاح الملتقى بالقول " أن ما نتطلع إليه هو اتفاق الأغلبية على برنامج عمل يهتدى به لتنفيذ هذه الأولويات على أرض الواقع".

أ) الأهداف الفرعية لـ"كلنا الأردن"

1. تعزيز الجبهة الداخلية وتقوية النسيج الاجتماعي
2. ترسيخ مبدأ مشاركة مختلف الأطياف السياسية والاقتصادية ومكونات المجتمع الأردني في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية
3. ترسيخ ثقافة الحوار وبناء جسور الثقة بين أجهزة الدولة ومختلف شرائح المجتمع
4. توعية الأطياف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وقادة الرأي بصورة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأردن، والخروج باتفاق حول أولويات مواجهة هذه التحديات
5. الوصول إلى قواسم مشتركة بين الأطياف السياسية وقادة الرأي حول مواقف الدولة تجاه هذه التحديات وآلية التعامل معها
6. الوصول إلى قواسم مشتركة بين الأطياف السياسية وقادة الرأي حول الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسات والتشريعات والبرامج المطلوب تنفيذها خلال الفترة القادمة

ب) برامج "كلنا الأردن"

1- برنامج تقوية الجبهة الداخلية

تضمن هذا البرنامج مجموعة من التوصيات ناقشت موضوعات الانتماء والمواطنة، من حيث إشراك جميع أطياف النسيج الأردني في صنع القرارات والسياسات والتشريعات، ومحاربة الإرهاب والتكفير وسيادة الدولة وحماية المصالح الوطنية. بالإضافة إلى التركيز على أهمية الأردن ومكانته العربية والإسلامية. كذلك تم مناقشة دور المنابر الدينية والإفتاء في نشر الاعتدال والتسامح وتحريم التطرف.

2- برنامج الإصلاحات السياسية

تضمن هذا البرنامج مجموعة من التوصيات التي ناقشت ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتطوير الحياة الحزبية والإعلام وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التركيز على أهمية المشاركة والشفافية وحرية انتقال المعلومات والعدالة، ومكافحة الفساد، والتأكيد على أهمية فصل السلطات، والمساءلة والمحاسبة، وإشراك المرأة، وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة، وتعزيز استقلالية الإعلام ومهنيته وأهميته، وحرية ممارسة العمل الحزبي، بالإضافة إلى ضمان الحقوق الشخصية ، والمدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

3- برنامج الإصلاحات الاقتصادية

احتوى هذا البرنامج على مجموعة من التوصيات التي ناقشت الاستقرار المالي والنقدي، وضرورة وجود خطة وطنية لمواجهة الارتفاع القياسي لأسعار النفط وانعكاساتها على المالية العامة ومستوى معيشة المواطن، بالإضافة إلى العمل على جذب الإستثمار وتوفير فرص العمل، ودعم البرامج الموجهة لتأهيل وتدريب وتشغيل الموارد البشرية.

4- برنامج الأمان الاجتماعي

احتوى هذا البرنامج على ثلاث مسارات هي مسار التعليم والرعاية الصحية والفقر، حيث احتوى مسار التعليم على مجموعة من التوصيات ركزت على تأكيد أولوية التعليم وأهمية الإستثمار في الإنسان الأردني، ومحاربة الأمية والتسرب المدرسي. بالإضافة إلى التركيز على أهمية دعم جهود البحث العلمي والإبداع والتميز لدى الطلبة والشباب، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في الحصول على التعليم النوعي المستمر للجميع.

أما في مجال الرعاية الصحية، فقد ركزت توصياته على تحسين مؤشرات الصحة العامة، من خلال سياسات وبرامج مختلفة منها: توفير التأمين الصحي الشامل، وإيصال الخدمات الصحية لكافة المناطق وتحسين نوعيتها. أما توصيات الحد من الفقر فقد ركزت على ايصال الدعم للمستحقين، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، واستهداف المناطق الأكثر فقراً في المشاريع الخاصة والحكومية، والعمل على تحديد الأولويات والبرامج التنفيذية للإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في الأجندة الوطنية، بالإضافة إلى برامج وحوافز لتوفير مساكن صحية مناسبة للجميع، وتطوير برامج وخطط محددة لدعم التمويل الإسكاني لذوي الدخل المتوسط والمتدني.
وبالإضافة إلى ما ذكر ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية في هذا المجال فقد تم التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المساهمة الفعالة في تنمية المجتمعات المحلية، والربط بين الأهداف الربحية للقطاع الخاص والأسس الأخلاقية والقيمية للشركات، بالإضافة إلى مأسسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ضمن ضوابط قانونية وأخلاقية وإدارية محددة.

5- برنامج التحديات الإقليمية

تم التأكيد على دعم المبادرة المستمرة للأردن للعب دور عربي وإقليمي وإسلامي ينسجم مع جذور الأردن ورسالته الهاشمية والعربية والإسلامية في بناء موقف عربي موحد تجاه هذه التحديات يساعد في دعم القضايا العربية أمام المجتمع الدولي. وتم التأكيد على قضية حفاظ العراق على سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية ووحدة أراضيه، ودعم حق شعبه في اختيار مستقبله السياسي بحرية وفي السيطرة والتحكم بفعالية بموارده الطبيعية والمالية.

6- برنامج القضية الفلسطينية

تم البحث في قضايا الوضع النهائي والموقف الأردني تجاه فلسطين، من خلال التأكيد على الروابط التاريخية والعلاقات الأخوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وبذل كافة الجهود للوصول إلى الدولة الفلسطينية القابلة للحياة. وبالإضافة إلى إرساء الدور الريادي للأردن في دعم مبادرة السلام العربية.

توصيات مبادرة "كلنا الأردن"

أولا: برنامج تقوية الجبهة الداخلية

1) التقيد بالثوابت الوطنية التالية:
   - الالتزام بثوابت الوطن والدستور والقانون والنهج الديمقراطي والتعددية السياسية واحترام رأي الأغلبية.
   - الملك هو رأس الدولة وحامي سلطاتها وشريك في عملها وهو الضمانة الكبرى لحماية السيادة الوطنية ومصالح الوطن ومواطنيه.
   - الالتزام بالهوية العربية الإسلامية التي قام الأردن على أساسها.
   - ممارسة الانتماء للدولة وهويتها السياسية والوطنية والحضارية ولقيادتها الهاشمية صاحبة شرعية الرسالة والإنجاز.
   - ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والشفافية.
   - إن سيادة الدولة هي سلطة عليا ولا توجد سلطة موازية لها ولا يعلوها سلطة أخرى.
   - الحفاظ على مبدأ فصل وتعاون السلطات واعتبار أي اعتداء من قبل أية سلطة على أخرى مساساً بالمفهوم العام للسيادة.
   - اعتبار الاستقواء على الوطن بجهات خارجية، خروجا عن الوطن ، ومساسا بالسيادة الوطنية والمصالح العليا للدولة.
   - إن العدالة هي المفتاح الأهم في منع التطرف والتكفير والإرهاب.
   - حماية دولة القانون بالقانون.
2) تبني سياسات وتشريعات وإجراءات لمحاربة الفساد والمحسوبية وكافة المظاهر التي تتعارض مع سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وذلك بتشريع قانون لمحاربة الفساد (قانون هيئة مكافحة الفساد).
3) الالتزام بالاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
4) تبني سياسات تربوية وإعلامية في مؤسسات التعليم المدرسي والجامعي ووسائل الإعلام ودور العبادة لتطوير علاقة سليمة بين المواطن ووطنه وتعزيز الانتماء لدى الأجيال.
5) معالجة الاختلال في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المملكة التي أدت إلى ظهور بؤر الفقر في المحافظات الأقل حظا وأحدثت تفاوتاً في البنية الاقتصادية بين فئات المجتمع الأردني.
6) العمل على تعميق شعور الاعتزاز بالمواطنة والهوية الأردنية.
7) التأكيد على الدولة الاهتمام ببناء المؤسسات الشعبية وبناء الروح الجماعية.
8) وضع معايير واضحة وشفافة لتولي الوظائف القيادية العليا.
9) توسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار السياسي والتنموي.
10) زيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام فيما بينها، ومع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والمواطنين واعتماد الحوار وسيلة للتواصل وحل المشكلات.
11) تعزيز مصداقية الحكومات لدى المواطن.
12) العمل على تعزيز دور القيادات الشعبية ذات المصداقية والمؤسسات الوسيطة بين المواطن والسلطة التنفيذية.
13) ضرورة التزام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والمؤسسات بالمواطنة الحقيقية في صفوفها وخطابها وبرامجها وإصداراتها، وان تكون أردنية الولاء والانتماء والتمويل، والتأكيد على تطبيق القانون في حال مخالفته.
14) تحديد مصادر الفكر التكفيري المنحرف سواء كان لدى شخصيات أو مصنفات مكتوبة أو مسموعة ومن ثم محاصرة ذلك، وقيام العلماء المتمكنين من مواجهتهم ومحاورتهم، وتركيز البرامج الإعلامية على المشكلات الفكرية ومعالجتها.

15) العناية بخطبة الجمعة وإسنادها إلى المؤهلين علمياً وشرعياً.
16) وضع إستراتيجية جديدة تتضمن رؤية وخطاباً واضحاً لوزارة الأوقاف تأخذ بعين الاعتبار المستجدات المؤثرة في عملها.
17) مكافحة تأثير الفكر التكفيري.
18) العمل على إيجاد ثقافة مضادة لثقافة التكفير بأسلوب علمي يفند حججهم ومزاعمهم ويحصن المجتمع من تلك الأفكار.
19) قطع الطريق على التكفيريين عبر الإعلان عن رفض المكاييل الانتقائية في هذا العالم،ورفض كل أشكال الاستعمار والظلم ، وأننا لن ننهض باعتماد التكفير بل بالبناء والإعمار والإعداد حتى نصبح أقوياء، وعندها سنصل إلى ما نصبوا إليه في قضايانا المصيرية في فلسطين والعراق وغيرها.
20) شرح المفاهيم التي يتسلل منها التكفيريون ومنها الجاهلية والمفاصلة والطاغوت والولاء والبراء الذي يستند إليه التكفيريين حتى لا تبقى مستنداً لهم في تضليل الناس وأن البديل لهذا هو الرغبة في إصلاح الفرد والمجتمع عبر مبدأ النصيحة للجميع.
21) نشر رسالة عمان وترجمتها إلى عدة لغات لشرح مفهوم العدالة والوسطية وحرمة الدماء والتسامح والتعارف والرحمة والحوار.
22) الإصلاح التربوي بحيث تؤكد المناهج على حب الحياة والبناء والإعمار وحب الخير للناس ونشر ثقافة التعايش والتعددية المثرية وإبراز تسامح الإسلام.
23) إقرار قانون لمكافحة الإرهاب.
24) تعديل قانون الوعظ والإرشاد.
25) تنظيم عملية الإفتاء واعتماد الفتوى الجماعية بعيداً عن التطرف وذلك بإنشاء هيئة الإفتاء وسن التشريع اللازم لعملها.
26) تبني آلية مؤسسية تساعد على نشر منظومة القيم والسلوكيات التي تعزز من الوحدة الوطنية، وترفع الروح المعنوية للمواطن وتعزز من ثقته بمستقبله ومستقبل وطنه.

ثانياً: برنامج الإصلاحات السياسية

1) التقيد بالثوابت الوطنية التالية:
- استقلال ونزاهة القضاء من أهم الضمانات الأساسية لحريات وحقوق الإنسان وتعزيز المسار الديموقراطي، بل هو من أهم ضمانات حماية الدستور ذاته.
- حرية ممارسة العمل السياسي حق كفله الدستور وكفل التعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير في حدود القانون.
- ضرورة التوافق الوطني بين كافة الأحزاب على ثلاثة مبادئ يتضمنها القانون هي الالتزام بالثوابت الدستورية واحترام التعددية بكل الأوقات والأزمان وإتباع الوسائل السلمية في العمل السياسي.

2) إقرار قانون معدل لقانون الأحزاب السياسية يراعي تبسيط إجراءات التسجيل، ويوضح آليات الدعم المالي الذي ستقدمه الحكومة للأحزاب، ويحفز التمويل الذاتي للأحزاب، ويتيح الفرص للشباب والمرأة للمشاركة في العمل الحزبي، ويراعي زيادة عدد المؤسسين من أجل تخفيض عدد الأحزاب، إضافة إلى عدم جواز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عقائدي، وأن يكون للحزب منطلقاته الفكرية وبرامجه العملية.
3) وضع نظام ملحق لقانون الأحزاب لتنظيم التمويل ليقوم على شروط وحوافز تتيح تهيئة الأحزاب حتى أول انتخابات نيابية.
4) إنجاز قانون الانتخابات البلدية خلال الدورة الاستثنائية القادمة لمجلس الأمة.
5) ضرورة أن يمهد قانون الأحزاب لقانون انتخابات يمهد للتدرج بتطور حياة حزبية.
6) إصدار قانون لمكافحة الفساد وتضمينه آليات تجرم الواسطة والمحسوبية واستغلال الموقع العام.
7) إقرار قانون لمكافحة غسيل الأموال
8) إقرار قانون ديوان المظالم
9) إقرار قانون إشهار الذمة المالية.

10) التأكيد على حرية الرأي والتعبير وضرورة انجاز تشريعات تضمن حرية الاجتماعات والتعبير.
11) إعادة هيكلة مؤسسات الإعلام.
12) تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتعديل التشريعات الناظمة.
13) رفد المجلس القضائي بأمانة عامة.
14) تعزيز المعايير والإجراءات الواضحة والشفافة لتعيين القضاة على أساس من الكفاءة والمساواة.
15) تفعيل دور الرقابة والتفتيش لتتم وفق نظام حديث من قبل عدد كاف من المفتشين الأكفياء وفقاً لمعايير موضوعية ومؤشرات أداء وكفاءة، وفي هذا الإطار فإنه يتعين إعلام المواطنين بإمكانية تقديم شكاوى وتأكيد التحقيق فيها بشفافية وإبلاغ المواطنين بنتيجتها ضمن مدة زمنية محددة.
16) استكمال العمل بخطة تطوير القضاء.
17) التأكيد على أن يقوم بمهام النيابة العامة قضاة.
18) ضرورة معالجة موضوع التبليغات والمحضرين خاصة وأن القانون يرتب نتائج جوهرية وغاية في الخطورة على هذه التبليغات وعلى شروحات المحضرين ، ويتعين رفع سوية المحضرين وعقد الدورات لهم ما أمكن ، وفي ذات الوقت تقرير عقوبة رادعة لكل من لا يلتزم منهم بالقانون.
19) إعادة النظر في قانون التنفيذ وضرورة حوسبة معاملات وملفات التنفيذ، وفي ذات الوقت ضمان قانونية وسلامة إجراءات البيع وضبط المركبات وكافة الحجوزات.
20) تعديل قانون المطبوعات والنشر بما ينص على عدم جواز توقيف الصحفي في قضايا المطبوعات والنشر، ويجب أن يرافق ذلك تعديل قانون العقوبات بما ينسجم مع تعديلات قانون المطبوعات والنشر خلال الدورة الإستثنائية لمجلس الأمة.
21) إقرار قانون حق الحصول على المعلومات، الذي يجب أن ينص على مسؤولية مؤسسات الدولة في تصنيف المعلومات.
22) حظر تدخل المؤسسات الرسمية في عمل المؤسسات الإعلامية، وحصر تفاعل هذه المؤسسات مع وسائل الإعلام في إطار تسويق المشروع لسياساتها وبرامجها.
23) مهننة الصحافة إزالة جميع المعوقات التي تحول دون ممارسة الصحفي لعمله بحرية، وإلزام المؤسسات الصحافية بالنصوص القانونية التي تفرض تخصيص جزء من عائداتها للتدريب والتطوير، وتشجيع هذه المؤسسات على تطوير بيئتها المهنية ومعايير أدائها الأخلاقية.
24) تخصيص محكمة خاصة لقضايا المطبوعات والنشر لضمان البت السريع في هذه القضايا.
25) إعادة ترتيب المؤسسات الإعلامية الرسمية بما يحول دون الازدواجية وعدم الجدوى ويضمن أداء فاعلاً للإعلام الرسمي.
26) أهمية قيام الصحافة بدورها الرقابي كسلطة رابعة في إطار من الحرية والمهنية العالية.
27) الاستمرار في حوسبة إجراءات التقاضي واعتماد الأنظمة التي تسرع في البت بالدعاوي.
28) ضرورة التأكيد على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم تحت طائلة المسؤولية المسلكية في إطار مخالفة الدستور والقانون ومدونة السلوك القضائي.
29) تطوير المعهد القضائي، واعتماد معايير جديدة للقبول والدراسة، وإدخال نظام التخصص ابتداء بما يستتبع ذلك من تزويده بكادر وظيفي.
30) تحسين البنية التحتية للمحاكم.
31) تطوير أداء المحاكم الشرعية، ومجالس الطوائف.
32) أهمية تطوير القضاء ودعم إستراتيجية تطوير القضاء التي أقرتها وزارة العدل.
33) اقتراح إنشاء مؤسسة متخصصة لتأهيل الكادر القضائي وتأهيل الكادر الأكاديمي.
34) تفعيل التنفيذ القضائي وسير الأحكام القضائية وتنفيذها، والإسراع في عمليات البت بالدعاوى.
35) أهمية مهنية القضاة واستقلالهم، والتأكيد على مبدأ التخصص بين القضاة في المحاكم

36) درء تدخل السلطة التنفيذية في الجهاز القضائي لضمان عدم حصول أي تجاوزات.
37) تفعيل ومأسسة آليات التفتيش على القضاء.
38) التأكيد على الاستقرار المالي والإداري للجهاز القضائي وتحجيم قوانين التنظيم القضائي التي تبعثر السلطة القضائية.
39) ضرورة إيجاد ما يضمن أن تكون قرارات المجلس العالي لتفسير الدستور قطعية.
40) إيجاد تشريعات اقتصادية تنظم القطاع العقاري في الأردن، ودراسة موضوع المالكين والمستأجرين.
41) إيجاد البرامج الكفيلة بتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعياً.
42) تعزيز وتكثيف برامج التوعية بأهمية دور المرأة في جميع المجالات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الهدف المنشود.
43) إبراز صورة مشرقة للمرأة في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.
44) إدراج قانون حقوق الطفل.
45) التوسع في البرامج والسياسات الخاصة بمنع استخدام العنف ضد الأطفال وتوفير حماية للطفل في الظروف الصعبة التي تقتضي ذلك.
46) العمل على إنشاء مؤسسة مستقلة للطفولة.
47) دمج الأحداث والأيتام وغير معروفي النسب في المجتمع والعمل على تغيير النظرة السلبية نحوهم.
48) تفعيل القوانين الخاصة بعمالة الأطفال.
49) التأكيد على حق الذين يعانون من إعاقات مختلفة في أن يتلقوا تعليمهم بطرق ومناهج تتناسب مع أوضاعهم وقدراتهم، والتأكيد كذلك على حقهم في إيجاد فرص عمل تتناسب مع أوضاعهم الصحية.
50) ضرورة وجود شبكة أمان اجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
51) تصميم برامج حماية لكبار السن مع تعديل قانون الضمان الاجتماعي لحمايتهم في حالات المرض والعجز.
52) التوسع في إنشاء دور رعاية كبار السن مع تشجيع بقاء المسن في أسرته (إن أمكن) لتلاف المشاكل النفسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها.
53) التوسع في البرامج والامتحانات والمناهج المعدة لتلبية احتياجات الطلبة الموهوبين والمبدعين في شتى مراحل التعليم العام والتعليم العالي.
54) وضع إستراتيجية وطنية متكاملة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة في مدة أقصاها عام 2010.
55) تعاون مؤسسات التعليم مع كافة مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته لإرساء ثقافة التنوع ضمن الوحدة والتسامح وقبول الآخر، وإدخال مفاهيم الثقافة الديمقراطية في تفاصيل الحياة للمواطنين، وتطوير البرامج والخطط واستحداث النشاطات المساعدة على ذلك.
56) تعليم مواد حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية إضافة إلى اعتماد مادة حقوق الإنسان كمادة إجبارية لكل طلبة الجامعات وعدم اقتصار تدريسها على طلبة كلية الحقوق والشريعة كما هو الحال عليه الآن.
57) إزالة القيود السياسية والأمنية على الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة ووضع التشريعات اللازمة لضمان ذلك.
58) التأكيد على مشاركة اكبر للطلبة وتشجيع الممارسة الديمقراطية في الجامعات.
59) وضع التشريعات الجامعية اللازمة لتشجيع حرية الرأي والحوار داخل الحرم الجامعي وتعزيز الممارسات الديمقراطية في الجامعات.
60) وضع التشريعات الجامعية اللازمة لتشجيع حرية الرأي والحوار داخل الحرم الجامعي.

ثالثاً: برنامج الإصلاحات الاقتصادية

1) تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3% خلال خمس سنوات، من خلال ترشيد الإنفاق الجاري وتحسين كفاءة الإنفاق العام ، واعتماد نظام الأولويات في تخفيض الإنفاق.
2) تعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل بنود الموازنة العامة.
3) استكمال الإصلاحات التي شرع بها في مجال أنظمة التقاعد،ودراسة إمكانية إنشاء محفظة استثمارية تمول من عائدات التخاصية لتغطي عائداتها جانباً من تكاليف المتقاعدين المدنيين والعسكريين الحاليين دون المساس بحقوقهم، ودارسة إمكانية استيعاب الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تم تعيينهم قبل عام (1995) وعام (2003) على التوالي، وما زالوا على رأس عملهم، إلى مظلة الضمان الاجتماعي مع مراعاة قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على استيعابهم بصورة تدريجية، من ناحية، وقدرة الخزينة على تحمل التكاليف الناجمة عن ذلك، من ناحية أخرى.
4) الإسراع في تنفيذ مكونات إصلاح القطاع العام وإعادة هيكلة جهاز الخدمة المدنية بما يساهم في تحسين أداء الوزارات والمؤسسات المختلفة. وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية ودمج أو إلغاء بعض المؤسسات إذا اقتضت الحاجة ذلك وتبسيط الإجراءات الحكومية والوصول بالقطاع العام إلى الحجم الأمثل. وزيادة كفاءة عملية اتخاذ القرار الحكومي وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية في مختلف الوزارات والدوائر والتخلص من الازدواجية في المسؤوليات.
5) تطوير وتحديث النظام الضريبي بما يحقق العدالة والمساواة، وذلك من خلال زيادة كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال إعادة النظر بالتشريعات ذات العلاقة لتحقيق الاستقرار في هذه التشريعات لجذب الإستثمار ورفد الخزينة بموارد إضافية دون المساس بالقدرة التنافسية للصادرات الوطنية، وعلى وجه الخصوص فان الحاجة تدعو إلى الإسراع في إخراج المشروع المعدل لقانون ضريبة الدخل إلى حيز الوجود والذي يجب أن يكون منسجماً مع مبادئ الدستور.
6) عدم التوسع بالإعفاءات والاستثناءات في ما يتعلق بالضرائب والرسوم.
7) إعادة النظر في آليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها من خلال تنفيذ برنامج تحديث الإدارة المالية الذي يتشكل من وضع الإطار المالي المتوسط المدى للنفقات، وتفعيل الرقابة المالية، ووضع نظام لأولويات الإنفاق، وإعداد الموازنة المبنية على النتائج.
8) توسيع وتسريع تنفيذ عمليات التخاصية في المجالات ذات الطبيعة الإنتاجية وضرورة تقييم المؤسسات أو الشركات التي ستتم خصخصتها بصورة عادلة ودقيقة وفق أحدث المعايير العالمية المحاسبية والمالية. إلى جانب إجراء دراسة لتقييم الأثر الاقتصادي والمالي والاجتماعي لعمليات التخاصية التي تم تنفيذها لغاية الآن.
9) توجيه الدعم إلى المواطن المستحق وليس إلى السلعة أو الخدمة.
10) تكثيف الجهود لاستغلال اتفاقيات مبادلة الدين الخارجي وشراء جانب منه من خلال استخدام جزء من عوائد التخاصية.
11) تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة الدين العام.
12) وضع سقف للراتب التقاعدي وسقف للراتب الخاضع لاقتطاعات الضمان الاجتماعي.
13) زيادة عدد سنوات الراتب التي يتم على أساسها احتساب الراتب التقاعدي لتكون أكثر من عامين، وبصورة تدريجية.
14) وضع التشريعات التي تساهم في تشجيع إنشاء التأمينات التقاعدية الخاصة ومن ذلك صناديق التقاعد التي تدار من قبل القطاع الخاص، ومنح بعض الحوافز مثل اعتبار الاشتراك في هذه الصناديق نفقة تقتطع من الوعاء الضريبي.
15) إعادة النظر بالمعدلات الاكتوارية بحيث لا يتجاوز معدل الإحلال (60%).
16) دراسة الآليات المناسبة لربط الراتب التقاعدي بمؤشرات تكاليف المعيشة.
17) توسيع مظلة الضمان الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب التي تساهم في تدني نسبة الاشتراك بما في ذلك توسيع وتفعيل حملات التوعية وإعادة النظر بالغرامات.
18) ضمان عمل الوحدة الإستثمارية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وفق أفضل الممارسات الدولية.
19) إنشاء مجلس وطني للتنافسية يضم في عضويته ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والجامعات وخبراء في مجالات الاقتصاد والبيئة والتمويل، بحيث يساهم هذا المجلس في صياغة استراتيجيات التطوير والتحديث في مختلف القطاعات،

ويعمل على تحديد القطاعات الواعدة، ومواطن القوة والضعف في الاقتصاد، وتحديد المعوقات أمام تطور الصناعات والولوج إلى مختلف الأسواق. على أن يقوم هذا المجلس بإعداد مؤشر لتنافسية الاقتصاد عموماً ولمختلف الصناعات والقطاعات على وجه التحديد لإعداد مقارنات مع الدول الأخرى.

20) إيجاد الآليات التي تساهم في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف بما يساهم في الوصول إلى أسواق جديدة والتوسع في الأسواق القائمة.ويشمل ذلك بناء القدرات المؤسسية في مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة لتحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لتعظيم المنافع الناجمة عن هذه الاتفاقيات وتقليص الآثار السلبية التي قد تؤدي إليها. هذا إلى جانب إجراء دراسة لتقييم اثر هذه الاتفاقيات على أداء الاقتصاد الوطني.

21) ايلاء العناية والاهتمام لقطاع تصدير الخدمات الإستراتيجية التي تشمل كلاً من السياحة والخدمات الصحية والتعليمية وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات النهائية خصوصاً وان معظم هذه الخدمات تستخدم العمالة بكثافة.

22) العمل على تحقيق المزيد من التنويع السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على التوسع في الصادرات لتغطي أسواق جديدة، ومن الآليات التي يمكن أن تساهم في ذلك التركيز على الصادرات التي تتسم بالديناميكية على حساب الصادرات التقليدية.

23) تمكين القطاعات التي تعتمد على المشتقات النفطية بكثافة من استخدام الغاز الطبيعي من خلال إيصال هذا الغاز للشركات الكبرى، وتوزيع الغاز في المدن ومتابعة تنفيذ إستراتيجية الطاقة التي تسعى إلى تنويع استخدام مصادر الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، والسعي الجاد لاستخدام النفايات في توليد الطاقة، ودراسة إمكانية استخدام مصادر الطاقة غير التقليدية، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة تنافسية هذا القطاع.

24) إصدار التعليمات اللازمة لقانون معلومات الائتمان.

25) مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيق المعايير التنظيمية والرقابية ومبادئ الحكم الرشيد في مختلف المؤسسات المالية والشركات.

26) التأكيد على وفاء البنوك بمتطلبات بازل II.

27) تعزيز قدرات البنك المركزي في مجال الرقابة على البنوك في ظل تطور أدوات وآليات الصناعة المصرفية.

28) تعزيز القدرات المؤسسية للهيئات الرقابية العاملة في مجال القطاع المالي والتأكيد على استقلاليتها.

29) إعداد نظام إنذار مبكر في المجال الاقتصادي لمتابعة التطورات الاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وتقدير مدى انعكاسها على أداء الاقتصاد الوطني، بشكل عام، والاستقرار المالي والنقدي، بشكل خاص، وبالتالي تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرار من التجاوب مع هذه التطورات في الوقت المناسب.

30) العمل على معالجة التشوهات في السوق المصرفي من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الإقراض المتخصصة لتعمل على أسس تجارية، وتشجيع عمليات الدمج بين البنوك التجارية لتمكينها من المساهمة الفعالة في تمويل المشاريع التنموية الضخمة إلى جانب تعزيز قدرتها على المنافسة على المستوى الإقليمي.

31) إقرار التعديل المقترح على المادة 38 من قانون البنوك والتي تمكن البنوك من استخدام 50% من رأس المال النظامي للاستثمار في سوق رأس المال.

32) إقرار قانون مكافحة غسيل الأموال.

33) الاستمرار في تسنيد الدين العام وطرح أدوات الدين العام من خلال مزادات دورية.

34) تشجيع تنفيذ جزء من عمليات التخاصية من خلال السوق المالي.

35) تشجيع إنشاء صناديق الإستثمار المشترك.

36) العمل على استحداث الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات والخيارات.

37) التأكيد على أهمية الاستمرار في تطوير التشريعات الناظمة لعمل السوق المالي بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى التوعية المسبقة للمستثمرين بأحكام هذه التشريعات.

38) تطوير التشريعات الناظمة لعمل السوق المالي، على أن يتم دراستها ومناقشتها قبل إقرارها مع كافة الأطراف المعنية، إضافة إلى التوعية المسبقة للمستثمرين بهذه الأحكام، وإعطاء فترة سماح كافية لتمكين المستثمرين من توفيق أوضاعهم مع هذه الأحكام للحيلولة دون حدوث حالة من الإرباك والفوضى كما حدث مؤخراً في بورصة عمان.

39) التأكيد على توصيات الأجندة الوطنية وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ برامج العمل التالي:

<u>الإطار المؤسسي للاستثمار:</u>

- تفعيل القوانين الناظمة للمؤسسات الإستثمارية وتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة.
- اضطلاع الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الإستثمارية والأنشطة الاقتصادية بعملها لإعداد الدراسات اللازمة لحفز الإستثمار وتنمية الأنشطة الاقتصادية ورفعها للجهات المعنية لإعداد السياسات اللازمة.

40) حزمة قوانين الإستثمار

<u>مراجعة القوانين المتعلقة بالإستثمار والإطار المؤسسي بناء على أفضل الأسس وبمشاركة واسعة من القطاع الخاص والتي تقوم على الآتي:</u>

- التركيز على العناقيد الإستثمارية والقطاعات الإستثمارية
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص وخصوصاً في الأمور المرتبطة بحوكمة الجهات الإستثمارية.
- التعريف الواضح لمهام الجهات المسئولة عن تنمية الإستثمار وتخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لممارسة وتنفيذ استراتيجياتهم الموضوعة.
- تعزيز النصوص المتعلقة بالنافذة الإستثمارية وتنظيم عملها لتوفر خدمة المكان الواحد للمستثمرين في القطاعات المختلفة، وتنظيم عمل المفوضين المنتدبين من الجهات الرسمية المختصة بإصدار التراخيص المختلفة، بما في ذلك الإجراءات الواجب إتباعها لقيام المفوضين بإصدار التراخيص وفقا لأسس ومدد محددة وتعزيز النصوص المنظمة لإصدار التراخيص والموافقات في قانون الإستثمار
- دمج مؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة، (وإلحاق المشروعات الخاصة بتنمية الصناعة ودعم الصادرات مثل مشروع JUMP و NAFIS و JEDCOEP بـJEDCO)

41) في مجال السياسات

إسراع الحكومة بإصدار السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في قانون الإستثمار بحيث تحدد توجهاتها وسياساتها فيما يتعلق:

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الإستثمار الأجنبي المباشر وترويجه وتسهيله.
- التوجه الحكومي للحوافز الإستثمارية وكيفية تطبيقها بعد التحاور مع القطاع الخاص.
- التنسيق بين السياسة الإستثمارية وسياسة التجارة الخارجية.
- معاملة المستثمر المحلي معاملة مساوية بالمستثمر الأجنبي.
- إعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج من الرسوم والجمارك وبلوائح غير متغيرة وذلك بعد التنسيق مع غرف الصناعة وتحديد المدخلات التي لا تشكل منتجات الصناعة الوطنية.
- التوصية بإدراج قانون معدل لقانون ضريبة الدخل على الدورة الاستثنائية القادمة بحيث يراعي تحقيق العدالة الاجتماعية ويرفع من كفاءة التحصيل ويعالج التشوهات التي يعاني منها القانون الحالي ويحفز القطاعات الواعدة والتصديرية. ولا يؤثر سلباً على البيئة الإستثمارية، وعدم فرض ضريبة على الصادرات.

42) في مجال البرامج والمشاريع

- الإسراع بنشر مؤشرات متكاملة عن الإستثمار وأداء القطاعات المختلفة ومتابعة ورصد وتحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الوطني ومؤشرات الحرية الاقتصادية التي يتم نشرها محليا وعربياً ودولياً.

- الإسراع بإنشاء شبكة توزيع الغاز.
- وضع البرامج اللازمة لرفع الإنتاجية ومعالجة اختلالاتها والتأكيد على جودة المنتج وكذلك توفير المقومات التي من شأنها أن تسهم في زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الأمر الذي من شأنه أن يعمل على استقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، وهذا يتطلب مجددا دراسة مكونات التكوين الرأسمالي الإجمالي، ومخرجات النظام التعليمي، بما في ذلك مؤسسة التدريب المهني.
- التأكيد على أهمية المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتنمية المجتمعات المحلية وخاصة التدريب.
- تعديل قانون العمل لإزالة التشوهات التي يعاني منها وتحقيق مرونة اكبر بسوق العمل وبما ينسجم مع السياسات والتوجهات العامة للدولة.

43) الاستمرار في تنفيذ مشاريع التخاصية التي من شأنها اجتذاب المزيد من المستثمرين والرساميل الأجنبية إلى الأردن، حيث يمكن أن يساهم ذلك في دعم الحساب الرأسمالي والمالي بشكل مباشر، ودعم الحساب الجاري من خلال زيادة معدلات النمو في الصادرات، وحفز مساهمة الأردنيين في نسب محددة لهذه المشاريع وضمان تعظيم العائد على الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات من هذه المشاريع عند خصخصتها وخلال السنوات اللاحقة لذلك وبنفس الوقت تعزيز موارد الخزينة. وبشكل خاص الانتهاء من خصخصة كل من شركة توليد الكهرباء، وشركة توزيع الكهرباء وشركة كهرباء اربد وشركة جالكو (صيانة محركات الطائرات) وكلية الملكة نور ومطحنة الجويدة وخط السكة الخفيف/عمان – الزرقاء على أساس BOT.

44) التركيز على قطاعات الخدمات وتعزيز تنافسيتها في سلسلة القيمة الاقتصادية ومصدر للصادرات الوطنية بقيم مضافة عالية ولدورها في توطين العقول الأردنية.

45) اعتماد قطاع السياحة كصناعة تصديرية.

46) دعم القطاع الزراعي المشغل للعمالة الأردنية والتصديري بشكل خاص وتبني السياسات والإجراءات الداعمة له.

47) دعم الصناعات التحويلية وذات القيمة المضافة والبحث والتطوير R&D وحماية حقوق الملكية الفكرية.

48) تقييم أداء القطاعات الاقتصادية في ظل اتفاقيات التجارة الخارجية والتوعية بالفرص والإجراءات التي تضمن حرية التجارة والحماية من الممارسات التجارية غير المشروعة.

49) تبني خطة لتعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية المؤهلة وتمكينها من مواجهة المنافسة التي بدأت تواجهها صادرات هذه المناطق بعد توقيع عدد من الدول على اتفاقيات مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجب دراسته لضمان استدامة النشاط الاقتصادي في هذه المناطق.

50) الإسراع في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى لجذب المزيد من الإستثمارات وخاصة مياه الديسي وقناة البحرين وتوسعة وتحديث المصفاة، ومشروع تطوير وتحديث ومشاريع مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها (العبدلي والزرقاء)، ومشاريع الطاقة الأخرى وغيرها.

51) إيجاد السبل الكفيلة بتوفير البنية التحتية اللازمة لجذب الإستثمارات الخاصة في محافظات المملكة المختلفة وضمان توفير الأيدي العاملة اللازمة للنشاطات الاقتصادية المستهدفة في هذه المناطق.

52) الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الإداري بكافة عناصره والتركيز على نشر كافة المتطلبات والتعليمات والمدد الزمنية للإجراءات الحكومية التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي.

53) عدم رفع رسوم استقدام العمالة الوافدة إلا بعد دراسة تشارك فيها كامل أطراف الإنتاج حول الأثر الاحلالي للعمالة الوطنية مكان الوافدة وبحيث لا يؤثر ذلك على تنافسية القطاعات الإنتاجية.

رابعاً: برنامج الأمان الاجتماعي

في مجال التعليم العام

1) المزيد من التوسع في إنشاء رياض الأطفال والتركيز بشكل خاص على المناطق النائية.

2) تنمية الوعي بأهمية وفوائد التعليم ما قبل المدرسي والذي يشكل الأساس القوي لمنظومة التعليم بمختلف مراحلها ويطلق على سني هذه المرحلة سنوات التكوينFormative Years.

3) وضع برنامج تدريبي لتأهيل القائمين على رياض الأطفال لتحسين قدراتهم على التعامل مع الأطفال والتعرف على أية صعوبات قد يواجهونها في تعلمهم.

4) تنمية قدرة وزارة التربية والتعليم على بلورة رؤية فلسفية واضحة لسياسة التعليم وأن تقوم بدور الراعي والمنسق وليس بدور المتحكم والمهيمن. ولا بد من تعزيز التوجه نحو اللامركزية بمنح الصلاحيات الإدارية والمالية الكافية على مستوى المدرسة بما في ذلك حرية اختيارها لكوادرها وإعداد موازنتها.. الخ.

5) التركيز على دور الوزارة في مجال التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات التربوية وتفعيل التقييم الذاتي Self Review لأداء القطاع.

6) إنشاء الهيئة الوطنية للاعتماد وضبط جودة المؤسسات التعليمية وذلك للاضطلاع بمسؤوليات المراقبة والمتابعة والتقييم للارتقاء بجودة التعليم بكافة مستوياته.

7) تدريب العاملين في مختلف المدارس على إجراء التقييمات الذاتية تمهيداً لإجراء التقييمات المؤسسية وربط الحوافز بنتائج تقييم الأداء.

8) تطوير امتحان التوجيهي والتحول من عرض النتائج بالعلامات الخام إلى العلامات المعيارية.

9) تشجيع المعلمين المؤهلين للعمل في المناطق النائية وذلك بتوفير الحوافز المادية والمعنوية المناسبة.

10) التوسع في إنشاء مبانٍ جديدة للمدارس وإعادة تأهيل المباني غير الآمنة وتطوير نظام فاعل لصيانة الأبنية والمرافق المدرسية.

11) دراسة إمكانية تطبيق نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT في تطوير المدارس من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

12) استكمال توفير مختبرات الحاسوب في جميع المدارس واستكمال ربطها بالإنترنت/الانترانت وإنجاز شبكة حزمة الألياف الضوئية العريضة.

13) توسيع فرص الحصول على التعليم وتحسينها من خلال توفير بنية تعليمية آمنة وصحية في المدارس. وتفعيل التشريعات المتعلقة بإلزامية التعليم الأساسي من الصفوف 1-10.

14) تحسين كفاءة استغلال الموارد المالية المتاحة عن طريق:
   - الحد من التعيينات المتزايدة في الجهاز الإداري.
   - رفع كفاءة استغلال الموارد البشرية من المعلمين.
   - تحسين فعالية النفقات الرأسمالية.

15) تطوير المناهج وأساليب التعليم واعتماد مبدأ أحادية المنهاج وتعددية الكتب المدرسي.

16) إلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع.

17) تسهيل الحصول على مصادر التعلم في المدارس العامة.

18) تعزيز ارتباط الطلاب بسوق العمل والتوسع في برامج انجاز، والمدرسة المنتجة.

19) إعادة تنظيم الخطط الدراسية في التعليم الثانوي لإتاحة مزيد من الخيارات أمام الطلبة بحيث يمكنهم انتقاء المواد غير الأساسية وفقاً لرغباتهم.

20) تعزيز برامج محو الأمية الحاسوبية للمعلمين.

21) تطوير برامج تعليم اللغة الإنجليزية لخدمة المعلمين إضافة إلى البرامج التدريبية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

22) إنشاء مراكز تدريب المعلمين ورفدها بالكفاءات البشرية والتجهيزات وفقاً لخياراتهم ومسارات نموهم المهني.

23) إيجاد آليات لتفعيل التواصل المهني بين جميع المعلمين من ذوي التخصصات المختلفة في جميع أنحاء المملكة.
24) وضع برامج لتعزيز الانتماء الوطني لدى الطلاب وغرس روح المواطنة فيهم.
25) نشر مفاهيم التنوع والتعددية والانفتاح على الثقافات الأخرى واحترام الرأي الآخر.
26) تعزيز مهارات الريادة وسلوك المجازفة والإقدام.
27) تهيئة الطلاب وتزويدهم بالمعلومات عن متطلبات الحياة والبيئة الجامعية بمختلف جوانبها.
28) الإشراف الصحي المستمر على الطلبة.
29) إنشاء برلمان طلابي على مستوى المدرسة ومديرية التربية والمملكة.
30) تطوير النشاطات والبرامج الثقافية والسياسية التي تُعزز ثقة الطالب بنفسه وتمكنه من التعبير الحر عن آرائه وأفكاره.
31) التنسيق مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية للطلبة وفق ما هو مناسب.
32) التوسع في البرامج التي تستهدف المتفوقين وتحسينها.
33) التوسع في البرامج التي تستهدف الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتحسينها.
34) التوسع في برامج محو الأمية وتحديثها لتشمل المهارات العملية الضرورية في موقع العمل.
35) إطلاق حملة توعية وخاصة بالنسبة للمرأة لتشجيعها على الالتحاق ببرامج مكافحة الأمية.
36) إنشاء مجلس التشغيل والتدريب المهني والتقني ليلعب دوراً أكثر فعالية في تنسيق سياسات التعليم والتدريب.
37) إشراك القطاع الخاص في تصميم مناهج التعليم المهني لتتواءم واحتياجات سوق العمل.
38) مراجعة هيكلية المناهج بحيث يتم إدخال برامج أقل تخصصية ومتعددة المهارات والتأكيد على إلزامية التدريب العملي الميداني.
39) تنظيم حملات التوعية لتحسين النظرة الاجتماعية للتعليم المهني.
40) فرض شرط الالتزام بالحد الأدنى للأجور على الشركات التي توظف طلاب أو خريجي التعليم المهني.

في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

1) مراجعة دور وقانون كل من وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي وصلاحياتهما بما يضمن تحقيق الموضوعية وعدم تضارب المصالح.
2) التأكيد على أن الدور الحقيقي لمجلس التعليم العالي لا يتمثل فقط فيما يملكه من صلاحيات بل فيما يقدمه من خدمات وما يتحمله من مسؤوليات يحاسب عليها. وذلك كله من خلال أطر شراكة وتشاور شفافة وفعالة بين المجلس والجامعات، وذلك من اجل تكوين منظومة متكاملة ونشطة للتعليم العالي.
3) تعزيز قدرة وزارة التعليم العالي المؤسسية من خلال إنشاء وحدة إدارة وتنسيق تشرف على تطبيق ومتابعة الاستراتيجيات التي يضعها مجلس التعليم العالي ومن خلال وحدة سياسات تقوم بإجراء دراسات تحليلية لتقديمها إلى المجلس.
4) تفعيل دور مجالس الأمناء في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات على مستوى الجامعات وتوفير مصادر تمويل إضافية لها.
5) اعتماد منهجية تعيين رؤساء الجامعات من خلال لجان بحث وتقصي تشكلها مجالس الأمناء.
6) مراجعة قانون الشركات فيما يتعلق بإنشاء الجامعات الخاصة بما يضمن استقلالية القرار الأكاديمي فيها ورفدها بالتمويل الذاتي الذي تحتاجه.
7) تشكيل هيئة الاعتماد وضبط الجودة للجامعات الرسمية والخاصة على حد سواء، إضافة إلى كليات المجتمع.
8) اعتماد نظام فاعل لضبط الجودة على مستوى كل جامعة وإنشاء وحدات إدارية لضبط الجودة في الجامعات.

9) تطوير امتحان الكفاءة بحيث يرتفع إلى المستويات المعترف بها دولياً، وإعلان النتائج بمنتهى الشفافية لبث روح التنافس بين الجامعات والقائمين عليها.
10) تأمين حوافز للقطاع الخاص كالتخفيضات الضريبية والجمركية وذلك لتشجيعه على المساهمة في تمويل احتياجات الجامعات.
11) إنشاء مراكز تميز في الجامعات تقدم خدمات ذات جودة عالية لتأمين موارد إضافية لها.
12) ربط الدعم الحكومي للجامعات الرسمية بنتائج تقييم أدائها وفق بيانات هيئة الاعتماد وضبط الجودة.
13) إعادة هيكلة رسوم الجامعات الرسمية وفق أسس تراعي متوسط دخل الفرد وكلفة التعليم الحقيقية.
14) تعزيز صندوق دعم الطالب الجامعي بتمويل من الحكومة والقطاع الخاص إضافة إلى وضع برنامج قروض للطلبة وتشجيع البنوك على المشاركة فيها.
15) تشجيع الوقفيات التي تمول من التبرعات والهبات والإستثمارات.
16) وضع خطط وبرامج لتسويق مشاريع الطلبة الريادية واجتذاب التمويل لها من مؤسسات الإنتاج.
17) مراجعة سياسات القبول وجعلها عملية عادلة تعتمد التنافس وتكافؤ الفرص.
18) اعتماد معدل امتحان الشهادة الثانوية (التوجيهي) وعلامات المواد ذات العلاقة بالتخصص الذي يرغب الطالب الالتحاق به ونتائج الطلبة المدرسية في الصفين الحادي عشر والثاني عشر (بنسب معينة) إضافة إلى معايير أخرى مرتبطة بتخصصات محددة مثل المهارات الفنية والرياضية وكذلك اهتمامات الطلبة ورغباتهم.
19) استقطاب الطلبة غير الأردنيين وتشجيعهم على الالتحاق بالجامعات الأردنية والتسهيل لهم في إجراءات القبول والتسجيل والإقامة لما لذلك من مردود مالي وتعزيز للتعددية الثقافية والاجتماعية والأكاديمية شريطة المحافظة على معايير ضمان الجودة.
20) المراجعة الدورية للخطط الدراسية ورفدها بالمتطلبات التي تعزز احترام ثوابت الدستور وتنمي مقومات ثقافة المواطنة وروح العمل الجماعي والمبادرة والريادة والتواصل.
21) تطوير البرامج والمساقات التي تركز على تطوير مهارات وأساليب البحث العلمي لدى الطلبة.
22) تصميم برامج تطبيقية لتحسين قابلية تشغيل الطلبة تتطلب تدريباً ميدانياً كشروط مسبقة للتخرج.
23) تصميم وتطبيق برامج لتنمية مهارات الريادية لخلق فرص التوظيف الذاتي.
24) بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال.
25) تطوير وتعزيز مكاتب الإرشاد الوظيفي في الجامعات.
26) تصميم برامج تراعي حاجات الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان اندماجهم في البيئة الجامعية.
27) إن التطورات السريعة في تقنيات التعليم العالي تحتم علينا إجراء تحولات أساسية وبنيوية في جامعاتنا، إذ لا بد من التركيز على النموذج التعليمي Learning Model بدلاً من النموذج التدريسي التقليدي Teaching Model والاعتماد المتزايد على اسلوب التعلم عن بعد Distance Learning والذي يركز على التعلم التفاعلي الالكتروني E- Learning.
28) إنشاء مراكز التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
29) وضع برامج وخطط لفتح المجال أمام أعضاء الهيئة التدريسية للعمل في مؤسسات الصناعة والأعمال ضمن أشكال مختلفة كالاستشارات وقضاء إجازات التفرغ العلمي، والعمل بدوام جزئي. تبني سياسة للابتعاث في المؤسسات التعليمية بحيث يتم تخصيص (5%) من موازنات الجامعات على الأقل لهذا الهدف.
30) ضمان التمثيل العادل للمرأة في الهيئات التدريسية والقيادات الأكاديمية الجامعية.
31) توفير أنشطة لا منهجية تعمل على تطوير مهارات البحث العلمي.
32) تفعيل ودعم برامج تبادل الطلبة.
33) التعليم في كليات المجتمع ذو مسارين: أكاديمي يسمح بالتجسير للجامعات وآخر مهني تطبيقي لإعداد القيادات المهنية المتوسطة وهذا المسار بحاجة إلى الدعم والتعزيز.

34) إصلاح وتحديث مناهج كليات المجتمع من خلال تشجيع التخصصية (الفندقة، الصحة) فيها.
35) القيام بحملات إعلامية منتظمة لتحسين صورة التعليم في كليات المجتمع ولزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بكليات المجتمع.
36) تطوير قدرات العاملين في الكليات من خلال مراكز تأهيل وتدريب.

في مجال البحث العلمي

1) إنشاء لجنة عليا من القطاعات المجتمعية المختلفة لتحديث الأولويات الوطنية للبحث العلمي التي ترتكز عليها مشروعاتنا التنموية (المياه، الطاقة البديلة، الزراعة، الصحة، البيئة، تكنولوجيا المعلومات، الدواء، الثروة المعدنية..الخ).
2) إنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي للتنسيق بين المراكز البحثية وتعزيز التعاون بينها وبين القطاعات الصناعية والإنتاجية.
3) إنشاء وحدات بحثية في كل وزارة أو هيئة عامة تقوم بمهمات استشارية لصنع توجهاتها والعمل على اقتراح المشروعات النفعية في مختلف المجالات التنموية.
4) توفير نظم وقواعد البيانات وتحديثها وبطها مع نظم معلومات الجامعات ومراكز البحث العلمي.
5) استخدام نظم المعلومات والمواقع والبوابات الالكترونية للتواصل بين المجموعات البحثية المحلية ومع الشبكات المتخصصة العالمية في المجال المعني.
6) تحديث مضامين المكتبات وربطها بشبكات الكترونية.
7) التوسع في إنشاء المختبرات المركزية وتنمية القدرات البحثية (أجهزة ومعدات).
8) تنمية الموارد البشرية وذلك عن طريق:
   - تهيئة البيئة المناسبة للبحث واستقطاب المزيد من الباحثين.
   - تعديل التشريعات وخاصة المتعلقة بنظام الترقيات الجامعية بحيث تركز على النوعية وليس الكمية.
   - تعزيز ثقافة العمل الجماعي وروح ألفريق في نشاطات البحث والتطوير.
   - تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية وذلك عن طريق تنفيذ برامج تدريبية ذات نوعية عالية في مجالات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن والخارج.
   - تشجيع المشروعات البحثية المشتركة بين الباحثين المحليين ونظرائهم في الخارج.
   - إنشاء شبكات للعلماء والباحثين الأردنيين في الخارج وتحفيزهم على التواصل المستمر مع مراكز البحوث في وطنهم.
9) تشجيع الطلبة على المشاركة في البحث العلمي وتطوير المناهج والبرامج بما يضمن: تنمية المهارات البحثية لديهم إضافة إلى تنمية التفكير النقدي التحليلي لديهم ضمن أجواء تهيئ لهم حرية التفكير والتعبير، كما يساعدهم ذلك على تنمية مهاراتهم اللغوية وإبراز مواهبهم واختيار المتميزين منهم لإرسالهم في منح وبعثات دراسية.
10) تحفيز القطاع الخاص عن طريق الحوافز والإعفاءات الضريبية على الإستثمار والمشاركة في مشروعات البحث والتطوير R & D.
11) توفير مصادر تمويل دولية لمشاريع بحثية واعدة.
12) تشجيع المشاريع البحثية التي يمكن تطويرها إلى مشاريع استثمارية منتجة.
13) تشجيع الابتكار والإبداع وذلك عن طريق:
   - تكريم المبدعين من الباحثين في مختلف المجالات ولا سيما التطبيقية منها.
   - تكريم العلماء المتميزين من أساتذة الجامعات الأردنية.
   - إطلاق حملات إعلامية حول قصص النجاح في مجالات التطوير والإبداع.

في مجال الرعاية الصحية

1) العمل على تحسين مؤشرات الصحة العامة المتميزة باعتراف الجميع.
2) وضع إعلان أو ميثاق لحقوق المريض وتثبيته في نشرات وملصقات في العيادات المختلفة.

3) النظر إلى القطاع الخاص والقطاع العام في مسئوليتهما عن العناية الصحية كفريقين متكاملين.
4) ضرورة العمل على إخراج نظام الجودة وان يشمل ذلك المؤسسة الطبية وعمل لطبيب على حد سواء.
5) تقنين التعليم الطبي المستمر لكافة الأطباء والممرضين والفنيين.
6) بسط مظلة التامين الصحي على المستفيدين من الضمان الاجتماعي بعد تقاعدهم.
7) ضرورة الإسراع في إخراج قانون المساءلة الطبية بأسرع وقت ممكن بحيث يضمن العدالة بين الطبيب والمريض ويكون التامين على ذلك من خلال صندوق خاص في نقابة الأطباء وليس في شركات التأمين، وأن يستفاد من التجربة البريطانية في هذا المجال.
8) ضرورة دعم لجهاز التمريضي وتمكين المجلس التمريضي من القيام بواجباته وشمول الممرضين والممرضات في إجبارية التعليم الطبي المستمر.
9) ضرورة تنظيم المهن الطبية وتقنين استعمال الألقاب الطبية لحفاظ على المهنة ومنع انخداع المريض.
10) تفعيل المجلس الصحي العالي.
11) العناية بتنظيم الأسرة وخدمات لصحة الإنجابية الفعالة.
12) أهمية دور الطب الوقائي وخاصة في الأمراض المزمنة وان لا يكون الاهتمام منصباً على الطب العلاجي المكلف.
13) تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة والمتداخلة في الشؤون الصحة (قانون نقابة الأطباء وقانون الصحة العامة وغيره).
14) إلغاء التعليم الطبي الموازي في الجامعات الخاص بالمهن الطبية كافة.
15) منع ازدواجية الإمكانيات التشخيصية الباهظة الثمن من أجل وقف الهدر في الكلف الطبية في القطاعين العام والخاص والتعاون بينهما.
16) إلزامية التعليم الطبي المستمر وجعله مرتبطاً باستمرارية مزاولة المهنة.
17) العمل على ضبط الجودة في علاج الوافدين من اجل العلاج إلى الأردن واعتباره رافداً للاقتصاد الوطني لا يجوز العبث به، والعمل على وجود لجنة مركزية لتقييم الخدمات الطبية المقدمة والمساءلة الطبية في حال ورود أي شكوى.
18) توسيع مظلة التامين الصحي لتشمل كافة القطاعات بالإضافة إلى المشمولين في الضمان الاجتماعي من الفقراء والعجز.
19) ضرورة تنظيم مهنة التمريض ودعم دور المجلس التمريضي الأردني لتمكينه من القيام بدوره في تنظيم المهنة وتطوير التشريعات الناظمة لها مثل قانون المجلس التمريضي الأردني ومزاولة المهنة والتعليم والتدريب المستمر والتصنيف المهني والاختصاص التمريضي.
20) دعم كليات الطب والتمريض في الجامعات الأردنية وتنظيم القبول من الجنسين بحيث يضمن الأهداف المبتغاة من الرعاية التمريضية.
21) إنشاء هيئة وطنية لتنظيم الكوادر الطبية والتمريضية والفنية وعملها في الخارج.
22) تطوير القدرات الإدارية والمهنية والقيادية لدى العاملين في القطاع الصحي كافة.

في مجال محاربة الفقر

1) العمل على **تسريع وتيرة الإصلاحات الشاملة** التي يجري تنفيذها في المملكة منذ عدة سنوات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية، والتي من شأنها جعل المجتمع الأردني مجتمعاً عصرياً متطوراً ومتعلماً وقادراً على مواكبة التطورات المعاصرة والمتطلبات المستجدة بشكل يساهم في رفع تنافسية الاقتصاد الأردني ويوفر له ميزة تفضيلية بالمقارنة مع دول المنطقة ، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الاستقرار اللازم لتوفير مناخ جاذب للاستثمار المحلى والخارجي.
2) التأكد من أن السياسات الأخرى السياسية والاقتصادية والمالية وبالتحديد الضريبية والسياسات الإستثمارية ، تصب في مجموعها لدعم جهود محاربة الفقر وتُشجع على خلق فرص عمل وعلى التشغيل.

3) الإسراع في تنفيذ التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد ، لما في ذلك من أثر ايجابي على مشكلة الفقر ومحاربتها بحيث توفر موارد إضافية للحكومة تستطيع أن توجهها لدعم برامج محاربة الفقر.

4) إيلاء قطاع الزراعة الأهمية والرعاية اللازمة لما يوفره من فرص عمل كبيرة تساهم في تخفيف نسب الفقر. شريطة التزام مستثمري القطاع في إحلال العمالة المحلية بدل من العمالة الأجنبية وضمان المحافظة على حقوقهم العمالية.

5) تشكيل مجلس وطني للتنمية ومكافحة الفقر ينبثق عنه وحدة متخصصة لمتابعة وتحليل تطورات ظاهرة الفقر في الأردن ، وإعداد دراسات تفصيلية مستمرة تهدف إلى تطوير فهم واضح لأسباب الفقر وخصائصه ، تصدر سنوياً تقرير الفقر للمساعدة في قياس التطورات والإنجازات والإسهام في رسم السياسات وتصميم البرامج لمعالجة جذور المشكلة وتحديد أولويات مجابهتها وفق منهج وقائي، ولتكون الأساس والمرجعية الأولى في تزويد صناع القرار والرأي العام بالمعلومات العلمية والعملية للحد من هذه الظاهرة. هذا إلى جانب تولي مهمة إعداد إستراتيجية شاملة تهدف إلى بناء شبكة فعالة للأمان الاجتماعي، بالتنسيق مع الجهات غير الحكومية المعنية في قضايا محاربة الفقر.

6) العمل على **زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة**، وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة وللمؤسسات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر بهدف تشجيعها وتطوير بنائها المؤسسي بغية الارتقاء بأدائها في تقديم خدماتها التنموية، والتوعية بأهمية الإقراض متناهي الصغر بوصفه أداة فاعلة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدته. هذا بالإضافة إلى العمل على تأهيل الكوادر العاملة في مجال القروض الصغيرة وتوفير البيئة القانونية الملائمة لتقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في خدمات الإقراض متناهي الصغر بوصفه أداة ربحية على المدى البعيد. وبهذا الخصوص من الضروري تعظيم الاستفادة من **البنك الوطني للقروض الصغيرة** الذي تم تأسيسه مؤخرا في جهود مكافحة الفقر في المملكة والبطالة. وتعزيز قدرات صندوق التنمية والتشغيل في هذا السياق أيضا، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على عمليات التسويق لمثل هذا النوع من المشاريع من خلال إيجاد أسواق ومجالات تسويق تساعد في ترويج منتجاتها والتركيز على مشاريع المرأة.

7) **توسيع مظلة الضمان الاجتماعي** لتشمل العاملين في القطاع غير المنظم والشركات التي توظف خمسة موظفين وأقل، والعمل على توفير التأمينات الاجتماعية الأخرى مثل **تأمين البطالة** ولفترات انتقالية ضمن أسس مدروسة ومحددة.

8) تطبيق قانون العمل الأردني الحالي على العمالة الوافدة وإجراء التعديلات الضرورية التي تضمن شمول الفئات المستثناة من حماية قانون العمل بما فيه العاملين في قطاع الزراعة.

9) تسويق العمالة والكفاءات الأردنية في الخارج والعمل على رعاية مصالحها ومتابعتها من خلال الجهات ذات العلاقة لما في ذلك من أثر ايجابي في تخفيف معدلات الفقر.

10) إنشاء مركز متخصص في إحدى الجامعات الرسمية أو غيرها من الجهات ذات العلاقة يعنى بتطوير قاعدة بيانات عن إحصاءات ومعلومات ودراسات الفقر والفقراء وعن الخدمات والفرص المتاحة وتحديثها وإتاحتها للعموم ، وإجراء دراسات دقيقة لجمع المعلومات الخاصة بالفقر والمجتمع، تعمل كمصدر للمعلومات عن الفقر في الأردن. وإلى جانب وظيفتها في توفير معلومات مفصلة عن السكان الفقراء، إن قاعدة البيانات يجب أن تتضمن أيضاً المؤشرات المتعلقة بمرافق البنية التحتية في المجتمعات الفقيرة، وتساند وتدعم المجلس الوطني للتنمية ومكافحة الفقر.

11) إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وبناء قدراته البشرية وتطوير نظام فعال لتحسين جودة الخدمات ولتقييم ومتابعة ورصد المنتفعين، وربط الاستفادة من المعونات النقدية بتلقي التعليم الأساسي والرعاية الصحية والصحة الإنجابية خاصة بين الفئات المهمشة ومناطق جيوب الفقر وبالاستعداد للاستفادة من برامج التدريب والتأهيل.

12) ربط قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية مع مراكز التدريب المهني والجهات المعنية بالتوظيف لإعطاء الفقراء العاطلين عن العمل الأولوية والاهتمام الخاص بمساعدتهم في الحصول على التدريب وإيجاد وظيفة. واعتماد نظام جزئي لدعم الرواتب للقادرين على العمل من متلقي المعونة الوطنية ، بحيث يدفع الصندوق هذا الدعم مباشرة لأصحاب العمل والذي سيقوم بدوره

(صاحب العمل) بدعم التشغيل والتدريب والتأهيل، وبذلك يصبح هناك وسيلة متاحة لصندوق المعونة للاستغناء عن مبدأ المعونة المتكررة التي يقدمها للمنتفعين بشكل تدريجي.

13) اعتماد الرقم الوطني هوية وأساساً لتسجيل انتفاع المواطن بالخدمات الاجتماعية وتفريد المنافع (اعتماد حق الفرد المباشر في المعونة أو الخدمة) واستخدام المعلومات وحوسبتها بما يؤدي إلى منع الازدواجية وتحقيق المزيد من العدالة.

14) ربط الحد الأدنى للأجور بمعدلات غلاء المعيشة أو بمعيار واقعي آخر أو على الأقل إجراء مراجعة دورية أو كلما ارتفعت بشكل مفاجئ أو حاد في تكاليف المعيشة وأسعار السلع الأساسية وبما يسهم في معالجة مشكلة تدني الأجور.

15) التأكيد على دور الوقف الإسلامي في خدمة المواطنين في ميادين التعليم والتدريب ومساعدة الفقراء والعجزة، وتوفير ومنح القروض الحسنة بدون فوائد للمحتاجين ودور صندوق الزكاة في المجال الاجتماعي ، وكذلك دور الوقف المسيحي والخدمات التي توفرها الكنائس في هذا المجال.

16) تشجيع وإعفاء التبرعات الفردية والمؤسسية الموجهة للنفع العام وخاصة لشبكة الأمان الاجتماعي أو للمشاريع الموجهة للفقراء أو للجهات التي تقدم خدمات اجتماعية مجانية – والتي تقدم من خلال صندوق وطني محدد – من الضرائب لتشجيع التبرع لهذا الميدان.

17) تعزيز مؤسسات الادخار والإقراض لتسهيل إجراءات الإقراض وتشجيع انتشارها لتمويل المشاريع الريادية التنموية مع الاهتمام بالمرأة وحقها في الوصول إلى هذه الخدمات بشروط ميسرة.

18) تطوير قاعدة بيانات لتقييم جودة وتوفر المساكن الملائمة للفقراء، والتوسع في تنفيذ مشاريع الإسكان للفقراء ولذوي الدخل المحدود وتسهيل الحصول على القروض عن طريق تقديم الحوافز الملائمة لجهات الإقراض وتوفير الإسكانات الملائمة خاصة ضمن المناطق الصناعية لجذب الفقراء للعمل فيها بما فيه إعادة العمل بإعفاء مساكن ذوي الدخل المحدود من رسوم التسجيل.

19) إعداد إستراتيجية واضحة للتعامل مع قطاع الإسكان بما يضمن العدالة ومساعدة اكبر قدر ممكن من المواطنين للحصول على مسكن صحي مناسب ووفق أفضل الممارسات الدولية وتشجيع التوسع في التأجير التمويلي لغايات تمليك المسكن.

20) إعادة النظر بقانون المالكين والمستأجرين بما يحقق الأمن والاستقرار والعدالة لطرفي المعادلة واتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية قبل حلول موعد التطبيق للأحكام المتعلقة بالمساكن والمحال المستأجرة عام 2010.

21) مأسسة وتشجيع تطبيق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

22) تنفيذ مبادرات وبرامج ريادية لزيادة دخل الفرد خاصة في مناطق جيوب الفقر المعلن عنها مسبقاً مع عدم الاقتصار على ألـ (20) منطقة المحددة كجيوب فقر وإنما استكمال باقي المناطق حسب نسبة الفقر ومن خلال :-

- زيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمعات المحلية خاصة الفقيرة.
- تحسين البيئة التعليمية وانسجامها مع احتياجات الفقراء.
- توفير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها وخاصة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ضمن بيئة صحية آمنة وتوسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل كافة الفقراء.
- رفع القدرة المؤسسية لمؤسسات القطاع التعاوني ومنظمات المجتمع المدني التنموية باعتبارها شريك أساسي في تنفيذ المبادرات والبرامج المقترحة في مناطق جيوب الفقر.
- تفعيل مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية وفي تحمل مسؤولياته الاجتماعية.
- تشجيع ودعم مبادرات المجتمع المدني الموجهة للتشغيل والتدريب ومجابهة الفقر.
- تنفيذ برامج إعلامية وتثقيفية موجهة للتربية على تقدير قيمة العمل والإنتاج والاعتماد على الذات ، موجهة خاصة إلى الشباب والنساء.
- تأكيد ضرورة زيادة مشاركة المرأة في العمل والإنتاج من خلال التدريب والتأهيل والدعم المناسب ومن خلال تذليل العقبات التي تعترضها وتوفير الحماية اللازمة واستكمال جهود تنقية التشريعات من الأحكام التي تنطوي على تمييز ضدها.

23) تفعيل دور النقابات العمالية في خدمة أعضاءها وتأمين حقوقهم العمالية وتوفير التأمينات الاجتماعية لهم وذلك من باب المسؤولية المشتركة التي يمكن أن يمارسها هذا القطاع في تخفيف وطأة الفقر. والاستفادة من الممارسات الفضلى في إطار المجتمع المدني بالتعرف عليها وتوثيقها ونشرها لتعميم الفائدة والاستفادة من الخبرات والمبادرات الناجحة لمنظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤولياتها تجاه توفير الضمان الاجتماعي لمنتسبيها وعائلاتهم وفق منهج تكافلي وقائي كبرامج الخدمات الاجتماعية لنقابة المهندسين أو توفير برامج التدريب والتأهيل والمساعدة في إيجاد فرص عمل لفئات اجتماعية معينة كالنساء الفقيرات مثل مشروع ازدهار الذي تنفذه جمعية الأسر التنموية.

24) التوسع في تنفيذ برامج التثقيف والتوعية لقيمة العمل وحقوق العمال والقوانين ذات الصلة ، والحد من الأنماط الاستهلاكية غير المواتية والملائمة لدخل المواطن وذلك من خلال التركيز على التنشئة الأسرية والمدرسية لصقل شخصية تمكن الطالب من التعرف على قيمة العمل والإنتاج وحب العمل والانتماء للوطن.

خامساً: برنامج التحديات الإقليمية

محور الأمن الوطني

1) تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني لمواجهة جميع محاولات الاختراق والإستقواء على الوطن والمواطن، وضمان سيادة القانون على الجميع.
2) التصدي لجميع محاولات افتعال الأزمات بالحوار البناء الهادف بعيدا عن التطرف في الآراء والمواقف وفق أحكام القانون.
3) تعزيز التعاون والتنسيق بين الأردن والدول الأخرى في المجالات الأمنية لمكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف والغلو والتكفير، وذلك وفقاً لأحكام التشريعات الأردنية.
4) تجذير العلاقات المميزة بين المملكة والدول العربية والإسلامية والصديقة في جميع المجالات لتحقيق المصالح العليا للجميع، ومراعاة احترام الشؤون الداخلية لكل دولة وعدم التدخل فيها.
5) تفادي انزلاق المنطقة إلى صراعات إقليمية قد تفضي إلى حروب تقوض فرص السلام وتتيح المجال لقوى خارجية متصارعة لاختراق المنطقة وجعلها ميدانياً لصراعاتها.
6) الالتزام بالشرعية الدولية في جميع المجالات رغم ما يشوبها من صعوبات ونقائص،والبناء على تلك العلاقات لتصليب الموقف القومي من قضايا الأمة الأساسية في وجه الاستقواء الإقليمي والدولي.
7) الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط كاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل مع التأكيد على حق الدول بامتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.
8) تعزيز القدرات الدفاعية الأردنية بجميع جوانبها التسليحية والتنظيمية لمواجهة التحديات المحتملة للأمن الوطني.
9) تحقيق الأمن المائي وتوفير مصادر جديدة للمياه والتعامل مع الدول المجاورة للمحافظة على الأحواض المائية وعدم استنزافها والحفاظ على حقوق جميع الأطراف فيها.
10) وضع خطة للتعامل مع ارتفاع أسعار النفط العالمية تراعي المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وتحافظ على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

محور وحدة وسيادة العراق

1) تقديم كل الدعم والمساندة لتحرير العراق من الاحتلال الأجنبي، والعمل بكل الوسائل المشروعة على انسحاب القوات المحتلة من كل أراضيه في اقرب فرصة ممكنة، والحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً وترسيخ سيادته الوطنية وتحقيق طموحه المشروع في الأمن والسلام في ظل دولة مستقلة مقتدرة وديمقراطية تتمتع بسيادة القانون والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

2) رفض أي تدخل خارجي في شؤون العراق الشقيق الداخلية، ومنع أي هيمنة لأي دولة عليه والارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق مع الدول العربية والإسلامية المجاورة والمعنية من اجل إنهاء معاناته والحفاظ على وحدته وقطع الطريق على كل ما يخل بالعلاقات التاريخية بين مكوناته الاجتماعية، وحمايته من الانزلاق إلى الحرب الأهلية المدمرة.

3) الاستمرار بتعزيز العلاقات الأخوية مع كل مكونات الشعب العراقي بعيداً عن التبعية أو التدخل في شؤونه الداخلية والعمل لقيام مصالحة وطنية شاملة تخدم وحدته وتماسكه واستقلاله وسيادته.

4) دعم كل الخطوات التي خطاها الشعب العراقي الشقيق على طريق بناء دولة وإقامة مؤسساته الوطنية على أسس صحيحة تتلاءم مع معطيات العصر وعلى قاعدة من أن كل العراقيين شركاء في تحمل المسؤولية والمضي قدماً لتحقيق تطلعاتهم الوطنية.

5) الوقوف إلى جانب الشعب العراقي لقطع دابر الإرهاب والتعاون مع الدول العربية والمجاورة لضبط حدود هذه الدول مع العراق والعمل بكل الجهود الممكنة لحماية مواطني هذا البلد الشقيق ورموزه ومقدساته وتراثه الحضاري والتاريخي من الاعتداء والاستهداف والسطو والتشويه.

6) مساندة العراق ودعمه بجميع الوسائل والإمكانيات لاستعادة دوره الطليعي في قلب أمته العربية ودوره الإقليمي ومكانته الدولية.

7) لما كانت عوامل الأمن والاستقرار في الأردن والعراق وفي المنطقة واحدة، فان ذلك يقتضي التعاون والتشاور والتنسيق الدائم في التصدي لجميع الأعمال التي تخل بأمن العراق.

8) تشجيع مكونات الشعب العراقي كلها على المشاركة في العملية السياسية بعيداً عن آفة الصراعات العرقية والطائفية والمذهبية وعدم استفراد أي مجموعة بالسلطة ورفض أي نفوذ خارجي مع الحفاظ على حقوق ومكتسبات الأقليات القومية والدينية والعرقية.

9) الإسهام في النهوض بجميع القطاعات العراقية من إعادة الاعمار ورفع مستوى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والتعاون مع جميع الهيئات والمؤسسات والأجهزة العراقية وذلك بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة لإبعاد هذه المنطقة عن الاستقطابات والأحلاف السياسية والعسكرية وعدم إقحامه في سباق التسلح والصراعات الدولة.

10) استمرار الأردن على عهده الهاشمي بيتاً دافئاً لكل الأشقاء العرب يحتضنهم بمودة ويوفر لهم الملاذ الآمن.

سادساً: برنامج القضية الفلسطينية

1) التأكيد على الثوابت الوطنية التالية:

- دور الأردن الهاشمي الريادي والمبادر في الدفاع عن القضايا العربية وأبرزها القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.
- دور القيادة الهاشمية في الدفاع عن القدس ورعاية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها والاهتمام باعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والتضحيات التاريخية التي قدمها الجيش العربي الأردني على تراب فلسطين.
- إن انتشار مظاهر التصعيد والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وتفشي مناخات الإحباط والغلو والتطرف, هي النتيجة الطبيعية لتعثر عملية السلام والمماطلة في الاتفاقيات المبرمة وعدم التقيد بمرجعيّات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية
- الروابط التاريخية والعلاقات الأخوية والسياسية ووحدة المصير بين شعبي الأردن وفلسطين تضع القضية الفلسطينية على رأس تحديات وأولويات السياسة الأردنية.
- إن الوصول إلى حل للصراع يمثل احد أهم مصالح الأردن الوطنية وخطوة رئيسية على طريق تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.
- إن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والآمنة، المتصلة جغرافيا والقابلة للحياة ، مصلحة وطنية عليا للمملكة الأردنية الهاشمية.
- التأكيد على مبدأ المفاوضات للوصول إلى التسوية السلمية العادلة.
- رفض أي تسوية للقضية الفلسطينية على حساب أمن واستقرار الأردن.

- التأكيد على رفض الأردن بأن يكون وطناً بديلا والحرص الأردني على أن يكون وطن الفلسطينيين ودولتهم على الأرض الفلسطينية، وليس في أي مكان آخر.
- لا أحد ينوب عن الفلسطينيين ولا يمكن حل القضية الفلسطينية على حساب الآخرين، أي لا للخيار الأردني ولا للوطن البديل.
- رفض الأردن كافة الإجراءات أحادية الجانب والنشاطات التي تتنافى مع المرجعيات الدولية وتؤدي إلى تهديد قضايا الوضع النهائي والأمن الوطني الأردني.
- المستوطنات التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير شرعية وتشكل عقبة على طريق السلام وإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة.
- الجدار الإسرائيلي العازل غير قانوني ويجب إزالته، خاصة وانه يهدد إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويهدد كذلك عملية السلام، والأمن الوطني الأردني.
- التعامل الأردني الرسمي مع السلطة الفلسطينية وليس مع ألفصائل.

2) العمل مع القيادة الفلسطينية لتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين ، وبخاصة أوضاعهم الإنسانية.

3) العمل من أجل الحفاظ على وحدة الصف الداخلي الفلسطيني ووقف العنف والاقتتال وتجنيب فلسطين تداعيات الدخول في حرب أهلية خاصة وان أي توتر أو انقسام داخلي يؤثر على الأمن الوطني للأردن.

4) عدم السماح للفصائل الفلسطينية بالتدخل في الشؤون الداخلية للأردن.

5) مواصلة الأردن تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني بغية التخفيف من الأعباء الاقتصادية التي تواجه أبناءه وتحسين أوضاعهم المعيشية جراء الضغوط التي تمارس عليهم.

6) استمرار الأردن بمساعدة الفلسطينيين ودعم السلطة الفلسطينية لخلق نظام سياسي ديمقراطي، وبناء مؤسسات مسئولة تتمتع بالشفافية، وتطوير بيئة جاذبة للاستثمار.

7) البناء على الدور النشط للدبلوماسية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بحشد جهود المجتمع الدولي للسير قدما في العملية السلمية وإعادة إحيائها من جديد.

8) السعي لإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 194.

9) الجهد الدبلوماسي الأردني في التخفيف من الضغوط التي تمارس على الشعب الفلسطيني وإخراج الشعب الفلسطيني من الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها.

10) دعم السلطة الفلسطينية ومساعدتها في إصلاح مؤسساتها.

11) حشد الدعم الدولي في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

12) التأكيد على ضرورة قبول أي حكومة فلسطينية بأسس العملية السلمية وقرارات مجلس الأمن والمبادرة العربية.

13) دعم الأردن لمبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام كأساس للحل السلمي العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي والالتزام بقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات ذات الصلة.

14) التأكيد على أن السبيل لمعالجة النزاع العربي الإسرائيلي يكمن في استئناف العملية السلمية والمفاوضات، وضمن إطار :

- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما فيها الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية بموجب قراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و(338).
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

15) يعتبر الأردن **مبادرة السلام العربية**، والتي تمخضت عن قمة بيروت في آذار 2002 أساسا ملائما لحل سلمي وعادل وشامل للنزاع كونها :

- تقدم نهجاً متوازناً وأفكاراً عملية قابلة للتطبيق
- تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى حدود 5/ حزيران / 1967.

- تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني.
- تسعى لإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين على أساس قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 194.
- تقدم المبادرة بالمقابل ضمانات أمنية شاملة من جميع الدول العربية في المنطقة لإسرائيل، وإبرام اتفاقيات سلام، وإنشاء علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل.
- يدعم الأردن خارطة الطريق المنبثقة عن اللجنة الرباعية ويحث الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتهما الواردة فيها.

16) يجب أن يكون الأردن طرفاً رئيسياً في أية محادثات أو مفاوضات أو محاولات أو جهود تتعاطى مع موضوع اللاجئين الفلسطينيين ، والقدس وترتيبات الحدود ، والمواضيع الأمنية ومصادر المياه ، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

17) يعتبر الأردن مسألة اللاجئين إحدى مصالحه الوطنية، وإحدى أهم المواضيع التي تهمه في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

18) إن الموقف القانوني للأردن ومصالحه يحتم عليه بأن يكون له دور مركزي في التسوية السياسية والاقتصادية لهذه المشكلة آخذا بالاعتبار حق اللاجئين والنازحين الموجودين في الأردن في العودة والتعويض المناسب، وعملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

19) إن الأردن الذي تحمل العديد من الأعباء الاقتصادية كونه يستضيف النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين وبشكل استنزف من قدرته الاستيعابية، يرفض أي محاولة لتفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها كما يرفض استقبال لاجئين جدد حفاظاً على مصالحه وأمنه الوطني.

20) إن البحث عن طبيعة العلاقة المستقبلية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة يبقى مشروطاً بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

21) إن السلام هو الخيار الاستراتيجي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية كما جاء في قرار قمة بيروت، والسلام لا يتحقق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية. ويجب بذل كافة الجهود من اجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة.

22) العمل المستمر للتخفيف من الضغوط التي تمارس على الشعب الفلسطيني.

23) رفض كافة الخطط والإجراءات أحادية الجانب والتأكيد على مبدأ المفاوضات من اجل الوصول إلى التسوية السلمية الشاملة ، ناهيك عن أن الإجراءات الأحادية تعني بالضرورة الخروج عن منهج السلام وإلغاء الطرف الرئيسي من المعادلة وهو الجانب الفلسطيني.

24) إن قضايا الوضع النهائي لا يقررها طرف من الأطراف لوحده وإنما تقررها عملية التفاوض على أساس الشرعية الدولية وبالتحديد قرار مجلس الأمن (242) والمبادرة العربية وخارطة الطريق.

25) التعامل الرسمي الأردني يكون مع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية ، وليس مع ألفصائل. ولن يسمح الأردن للفصائل الفلسطينية بالتدخل في الشؤون الداخلية الأردنية.

26) ضرورة التنسيق الأردني الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي (القدس واللاجئين والحدود والمياه).

27) استقطاب دعم المجتمع الدولي للموقف الأردني فيما يتعلق بقضايا الحل النهائي.

28) العلاقة الأردنية الفلسطينية شأن أردني فلسطيني سياسي مستقل وليست شرطا من شروط التفاوض. فالحديث عن كونفدرالية بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية منذ الآن يحول دون قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويخلط الأوراق جميعها وفي مقدمتها الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق الشرعية الدولية.

29) تثبيت الشعب الفلسطيني الشقيق على أرضه بهدف الوصول إلى حقوقه الأساسية الثابتة في إقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حق العودة للاجئين.

2- البرنامج التنفيذي للأعوام 2007-2009

ملخص تنفيذي

بهدف وضع مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية موضع التنفيذ، وفقاً للإمكانيات المتاحة، فقد قامت الحكومة بإعداد البرنامج التنفيذي للسنوات 2007-2009. الذي تضمن مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع والنشاطات ذات الأولوية، التي سيتم العمل على تنفيذها أو استكمالها، والتكاليف المالية اللازمة ومصادرها، ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بها، كل ذلك كان من خلال دراسة معمقة وبحث دقيق شمل توصيات كلنا الأردن والأجندة الوطنية والقطاعات التابعة لها.

وقد تم إعداد البرنامج التنفيذي بصورة تشاركية من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بالمحاور والقطاعات المختلفة، حيث تم تشكيل لجنة وزارية انبثق عنها لجنة تنفيذية مرتبط بها سبعة فرق عمل محورية، تغطي محاور: التشريع والعدل، وتعميق الإستثمار، والخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، ودعم التدريب والتشغيل المهني، والرفاه الاجتماعي، والتعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، ورفع مستوى البنية التحتية، بالإضافة إلى لجنة التمويل، ولجنة المتابعة والتقييم. وقد عملت هذه اللجان على دراسة مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات الحكومية والمبادرات القائمة الأخرى، حيث خلصت إلى تحديد الالويات التنموية والبرامج والمشاريع والنشاطات، ومدى ارتباط ذلك بالأهداف القطاعية والمحورية والوطنية، وتقدير الكلف ووضع خطة زمنية للتنفيذ.

تم تقدير المؤشرات الاقتصادية المستهدفة ضمن الإطار الكمي للاقتصاد الكلي للسنوات (2007-2009)، بحيث تكون منسجمة مع التطلعات للسنوات العشر القادمة وتراعي أيضاً البرامج والمشاريع التي تضمنتها محاورالبرنامج التنفيذي المختلفة لتحقيق هذه التطلعات. كما أخذت هذه التقديرات بعين الاعتبار الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المالي الحكومي للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، بالإضافة إلى ذلك، فقد راعت هذه التقديرات أداء الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال الرجوع إلى بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

فقد اشتمل البرنامج التنفيذي لمحور التشريع والعدل على ثلاث قطاعات هي: القضاء النظامي، وديوان التشريع والرأي، والقضاء الشرعي. و تضمن هذا المحور تسع سياسات سيتم تنفيذها من خلال ثمانية وثلاثين برنامجاً ومشروعاً، وبكلفة إجمالية تبلغ حوالي (40.39) مليون دينار تتوزع على مدى ثلاث سنوات. ويهدف هذا المحور إلى تعزيز دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق رسالة الدولة بإقامة العدل بين الناس، وتعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته، ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات، وسيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز نزاهة القضاء واستقلاليته، ورفع كفاءة الجهاز القضائي النظامي والشرعي، وإدخال أساليب جديدة ومتطورة في تسوية النزاعات، والمحافظة على ديناميكية الجهاز القضائي من خلال المراجعة المستمرة للقوانين وتطبيقاتها، وتعزيز استقلالية مؤسسات هذا القطاع.

أما بالنسبة لمحور تعميق الإستثمار فقد اشتمل على قطاعين هما: الإطار المؤسسي للاستثمارات والقطاعات ذات الاولوية. وتضمن هذا المحور اثنتين وعشرين سياسة، سيتم تنفيذها من خلال مائة وعشرين برنامجاً ومشروعاً وبكلفة إجمالية تبلغ حوالي (215.06) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. ويهدف هذا المحور إلى زيادة النمو الاقتصادي، واستيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة للسلع المنتجة محليا. وسيتم تحقيق ذلك من خلال بناء إطار مؤسسي استثماري يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الإستثمارية، وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة بما يخدم البيئة الإستثمارية، وترويج الصادرات المحلية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتمكين الإستثمارات المحلية، والتطبيق الناجح لسياسة المنافسة ودعم الشركات

الصغيرة والمتوسطة وحفز الشركات المبتدئة، وتعزيز تنافسية القطاعات الواعدة، وزيادة صادراتها في مجالات الأدوية والألبسة والأثاث والحديد والصلب والرخام والحجر والصناعات الغذائية.

وفيما يتعلق بمحور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي، فقد اشتمل على ثلاث قطاعات هي: الإصلاح المالي الحكومي والخدمات المالية وتطوير القطاع العام. واشتمل هذا المحور على اثنتين وعشرين سياسة تنفذ من خلال مائة واثني عشر برنامجاً ومشروعاً، بكلفة تقدر بحوالي (51.838) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. ويهدف هذا المحور إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الأردني ليصبح مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية، وتعزيز الاستقرار المالي لتحقيق وضع مالي سليم للخزينة العامة، ومعالجة الاختلالات فيها، والمحافظة على الاستقرار النقدي، وتعزيز شفافية الإدارة الحكومية وإخضاعها للمساءلة، بالإضافة إلى إصلاح وتطوير القطاع العام. ويسعى القائمون على هذا الموضوع إلى تحقيق ذلك من خلال ترشيد الاستهلاك العام، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، وتخفيف أعباء المديونية، وتعزيز الإيرادات المحلية، وتحديث الأطر القانونية وتطويرها، بالإضافة إلى تعزيز استقلالية هيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي، وتطوير وتعميق القطاع المالي والمصرفي وسوق رأس المال، وإعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتطوير الموارد البشرية، وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمات الحكومية.

أما بخصوص محور دعم التشغيل والتدريب المهني، فقد اشتمل على خمس سياسات تنفذ من خلال اثنين وثلاثين برنامجاً ومشروعاً، بكلفة تقدر بحوالي (69.329) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. ويهدف هذا المحور إلى إعداد الأردنيين للتعلم الدائم وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار، وسيتم العمل على تحقيق ذلك من خلال رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية، والمساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة، وتحسين أداء سوق العمل الأردني، ورفع نسبة السكان الناشطين إقتصاديا، بالإضافة إلى إحلال العمالة المحلية بدل العمالة الوافدة.

أما فيما يتعلق بمحور الرفاه الاجتماعي ، فقد تم معالجة ذلك من خلال ثلاث قطاعات هي: الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والفقر. وينطوي هذا المحور على تنفيذ أربع عشرة سياسة من خلال ستة وتسعين برنامجاً ومشروعاً، وبكلفة تقدر بحوالي (519.451) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا المحور بشكل أساسي إلى توفير سبل العيش الكريم اقتصاديا واجتماعيا للمواطنين، وخفض نسب الفقر والبطالة، وضمان تمتع الأردنيين بمستوى صحي لائق من خلال شمول كافة المواطنين بتأمين صحي مناسب، وتقديم رعاية صحية ذات كفاءة عالية وفق المعايير العلمية، ورفع كفاءة مؤسسات الرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية لها، وتحقيق الريادة والمبادرة في خدمات الضمان الاجتماعي، وتوسيع مظلة تغطية الضمان الاجتماعي أفقياً بتحسين الخدمات التأمينية وعامودياً بتطبيق تأمينات جديدة، كذلك يعمل هذا المحور على تحقيق أهدافه من خلال تمكين الشرائح الفقيرةاقتصاديا، وتعزيز التنمية المحلية بكافة أبعادها، وتحسين نوعية مساكن الفقراء وخدمات البنية التحتية في المناطق الفقيرة.

وبالنسبة لمحور التعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع فقد اشتمل على أربع قطاعات هي: التعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والثقافة والشباب. ويشتمل هذا المحور العمل على تنفيذ أربع عشرة سياسة من خلال ستين برنامجاً ومشروعاً، وبكلفة تقدر بحوالي (285.957) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا المحور إلى الإرتقاء بالتعليم وفقاً لمتطلبات اقتصاد المعرفة، وزيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا والإستثمار في تطوير الموارد البشرية، وتنشئة وتنمية شباب واع لذاته منتمياً لوطنه، وتحقيق التنمية الثقافية، وذلك من خلال الاستمرار في توفير فرص التعليم، لكافة الطلبة في سن التعليم والسعي على تعميم التعليم الأساسي للجميع، وتنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم، وتعزيز وتنمية الثقافة الوطنية والمجتمعية والبنى الثقافية في مختلف مناطق المملكة، وتفعيل مشاركة المرأة، وتحقيق العدالة بين الجنسين، وتطوير إدارة التعليم العالي ودعم البحث العلمي، وتطوير البنية التحتية للنشاطات الشبابية.

وأخيراً محور رفع مستوى البنية التحتية فقد اشتمل على تسعة قطاعات هي: النقل والأشغال والإسكان والبلديات والمياه والصرف الصحي والطاقة والزراعة والاتصالات والسياحة والبيئة، ويتضمن هذا المحور ثلاث وستين سياسة تنفذ من خلال (376) مشروعاً، وقدرت إجمالي الموارد المالية المطلوبة للبرنامج التنفيذي لمحور البنية التحتية بحوالي (1,424.360) مليون دينار على مدى ثلاث سنوات. يهدف هذا المحور إلى إيجاد مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ في شتى المجالات، من خلال تحسين وتطوير البنى التحتية والخدمات في قطاع النقل في كافة المجالات، بما في ذلك شبكات الطرق والموانئ والمطارات، وكذلك رفع كفاءة شبكات الري والصرف الصحي وزيادة عدد المخدومين، وتوفير الطاقة بكافة أشكالها وبمعايير مناسبة، والإستثمار في قطاعات الزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والبيئة وتحديثها وتطوير خدماتها.

3- الإطار الكمي للإقتصاد الكلي

مؤشرات القطاع الحقيقي

توقعات المؤشرات الكلية:

1. الحفاظ على الاستقرار النقدي.
2. تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي نسبته (6.0%) بالمتوسط خلال السنوات (2007-2009).
3. الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار ضمن المستويات المقبولة، بحيث يتراوح معدل التضخم السنوي ما بين (5% إلى 3.7%) خلال فترة تنفيذ البرنامج.
4. تحقيق الاستقرار المالي من خلال ضبط العجز في الموازنة العامة، بحيث لا يتجاوز عجز الموازنة قبل المساعدات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (4.9%) في عام 2009.
5. عدم تجاوز الرصيد القائم للدين العام الداخلي والخارجي ما نسبته (62.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2009.
6. تحقيق الثبات في معدل نمو السكان خلال الفترة المستهدفة بحيث يصل إلى ما نسبته (2.2%).
7. استمرار نمو الصادرات بنسبة 9.5% بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة القادمة.

المؤشرات الأساسية المستهدفة للبرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009

المؤشر	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليون دينار)	11352	12510	13723
المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي	%6	%6	%6
معدل التضخم	%5	%4.2	%3.7
%عجز/فائض الموازنة العامة (بعد المساعدات) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%3.4-	%3.4-	%3.1-
%عجز/فائض الموازنة العامة (قبل المساعدات) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%8.5-	%6.3-	%4.9-
إجمالي الرصيد القائم للدين العام (مليون دينار) نسبة الرصيد القائم للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	7580 %67	8244 %65.9	8610 %62.7
عدد السكان المتوقع بالمليون	5.73	5.86	5.99
معدل النمو السكاني	%2.2	%2.2	%2.2

المالية العامة

الفرضيات

- مواصلة المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات.
- الاستمرار في تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ابتكار الوسائل الرامية إلى تحسين كفاءة تحصيل المال العام والحد من التهرب الضريبي.
- ترشيد الإنفاق العام وخاصة الجاري منه وعدم التوسع في الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي.
- مراعاة تخصيص الموارد المالية بحيث تلبي أولويات/توجهات ومبادرة كلنا الأردن والأجندة الوطنية.

الإيرادات المحلية

- تم تقدير الإيرادات المحلية استنادا إلى أداءها خلال السنوات السابقة ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أثر الإجراءات الهادفة إلى رفع كفاءة الإدارة الضريبية.

أ- **الإيرادات الضريبية**

- افتراض عدم وجود أي أثر مالي لتعديل قانون ضريبة الدخل خلال السنوات الثلاث القادمة على إيرادات ضريبة الدخل.
- عدم إحداث أي زيادة على نسب الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل خلال سنوات البرنامج.

ب- **الإيرادات غير الضريبية**

- بيع الحكومة لحصتها في شركة الاتصالات، وعليه تتلاشى حصة الخزينة من أرباح هذه الشركة.
- تحقيق البنك المركزي أرباحا خلال السنوات القادمة، وتحويل 80% منها للخزينة.
- تحقيق فوائض من مبيعات البنزين بحدود 75 مليون دينار بالمتوسط سنوياً.

النفقات العامة

1. النفقات الجارية:

- تم تقدير فاتورة الرواتب والتقاعد استنادا إلى النمو الطبيعي السنوي فيها فقط ، وبافتراض عدم قيام الحكومة بإجراء أية زيادات استثنائية على هاتين ألفاتورتين خلال الفترة (2007-2009).
- نمو فاتورة الرواتب بنسبة 6% في عام 2008، وهي أعلى من المعدل الطبيعي، وذلك لاستيعاب الزيادات الاستثنائية التي طرأت، ونقل بعض الرواتب من النفقات الرأسمالية.
- تم افتراض ارتفاع تكاليف فوائد القروض الداخلية خلال السنوات القادمة، وانخفاض فوائد القروض الخارجية، وذلك في ضوء التركيز على الاقتراض الداخلي في تمويل عجوزات الموازنة.
- تحرير قطاع النفط مع مطلع عام 2008.
- إزالة الدعم عن المواد التموينية تدريجياً خلال السنوات القادمة.
- تم افتراض تخفيض دعم المؤسسات بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث القادمة.
- تخصيص مبلغ 60 مليون دينار سنوياً بالمتوسط كمخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي خلال عام 2008 والسنوات اللاحقة.

- وفي ضوء ذلك قدرت أن تتراجع نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31% في عام 2006 الى 29.2% في عام 2007 و 28.4% في عام 2008 و 27.4% في عام 2009.

2. النفقات الرأسمالية:

- تم افتراض بلوغ نسبة النفقات الرأسمالية 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2009 مقابل 8.6% في موازنة عام 2006 لتعكس تنفيذ البرنامج التنفيذي.

- وفي ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ الإنفاق الرأسمالي للحكومة المركزية (1014) مليون ينار، و(1081) مليون دينار ، و(1180) مليون دينار للأعوام 2007 – 2009 على التوالي.

3. عجز الموازنة العامة

في ضوء تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للسنوات الثلاث القادمة يقدر أن تتراجع نسبة عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا من 3.4% عام 2007 إلى نحو 3.1% في عام 2009، في حين من المقدر أن تتراجع نسبة عجز الموازنة قبل المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا من 8.5% عام 2007 إلى نحو 4.9% في عام 2009.

الكلفة الرأسمالية لبرامج و مشاريع البرنامج التنفيذي للحكومة 2007-2009 (ألف دينار)

الرقم	المحور	الإنفاق المتوقع			المجموع
		2007	2008	2009	2009-2007
1	التشريع والعدل	17,080	11,270	12,040	40,390
2	تعميق الإستثمار	70,690	81,615	62,755	215,060
3	الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي	19,126	17,976	14,736	51,838
4	دعم التشغيل والتدريب المهني	12,119	25,110	32,100	69,329
5	الرفاه الاجتماعي	163,310	178,238	177,903	519,451
6	التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع	73,457	110140	102360	285,957
7	رفع مستوى البنية التحتية	448,653	497,110	478,587	1,424,360
	المجموع	**804,435**	**921,459**	**880,481**	**2,606,385**

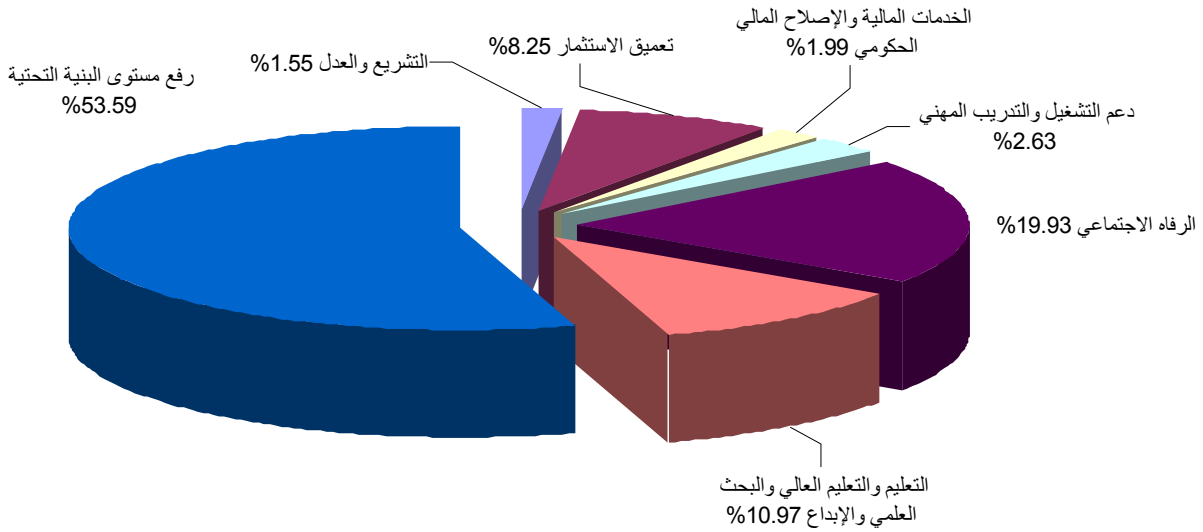

رسم رقم1 : نسبة الإنفاق للمحاور من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع للبرنامج التنفيذي للسنوات 2007-2009

4- محاور البرنامج

4-1 محور التشريع والعدل

محور التشريع والعدل

إن تعزيز دولة القانون والمؤسسات، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشابك المصالح والتعاون بين الأمم والشعوب في ظل العولمة التي بدأت تجتاح العالم، وتطور وسائل الاتصال والمعرفة، وتحقيق التنمية بكافة أشكالها، يتطلب إعادة النظر في عملية التشريع وايلائها الاهتمام الكبير، من حيث مصادرها وآلياتها وخبرة العاملين فيها، واستمرار تحديث التشريعات وتطويرها.

لذلك فقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع، ووجدت أن هناك ضرورة لإعادة النظر في العملية التشريعية، كما دعت إلى تطوير عملية التشريع وتعزيز دور السلطة التشريعية فيها، وتزويد هذه السلطة بكل السبل والتقنيات والوسائل والمنهجيات الحديثة والمتطورة في التشريع.
كذلك عرضت مبادرة كلنا الأردن والأجندة الوطنية توصيات محددة لتعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية، ولتطوير الهيئة المكلفة بإعداد التشريع في السلطة التنفيذية، ولإنشاء هيئة مستقلة لتطوير وتحديث التشريعات، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة ضوابط عامة ومبادئ واجبة الإتباع عند وضع التشريعات. كما قدمت مبادرات واقتراحات في عدد من القضايا الهامة مثل المحكمة الدستورية، والقوانين المؤقتة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتعديلات الدستورية، بالإضافة إلى إدراج عدد من التشريعات الواجبة الإقرار و/أو التعديل في مجالات تنمية الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والمالية، والتشريعات الجزائية.

في ضوء ذلك فقد تم العمل ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات الثلاث القادمة 2007-2009 على ترجمة مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة إلى سياسات وبرامج ومشاريع واجراءات بهدف تطوير أداء الجهاز القضائي النظامي، وتعزيز استقلاليته ونزاهته، بالإضافة إلى تطوير الجهاز القضائي الشرعي بما يكفل تطوير تشريعات أداء المحاكم الشرعية وصيانة استقلاليته ورفدها بالكوادر الفنية والإدارية اللازمة، وتوفير البنى التحتية والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى إعادة تطوير البنى والهيئات الإدارية التي تقع على عاتقها مسؤولية الإعداد والتحضير لعملية التشريع، ضمن رؤية سياسة ومنهجية للارتقاء بأسس إعداد وتطوير وتحديث التشريعات، وفيما يلي السياسات والبرامج والمشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها، أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات (2007-2009):

محور التشريع والعدل

هدف المحور:

- تعزيز دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق رسالة الدولة بإقامة العدل بين الناس.
- تعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته، ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات.

ملخص الوضع المالي لمحور التشريع والعدل (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول: القضاء النظامي	52,530	14,835	10,050	10,340	35,225
القطاع الثاني: ديوان التشريع والرأي	705	380	150	150	680
القطاع الثالث: القضاء الشرعي	17,655	1,865	1,070	1,550	4,485
المجموع الكلي للمحور	**70,890**	**17,080**	**11,270**	**12,040**	**40,390**

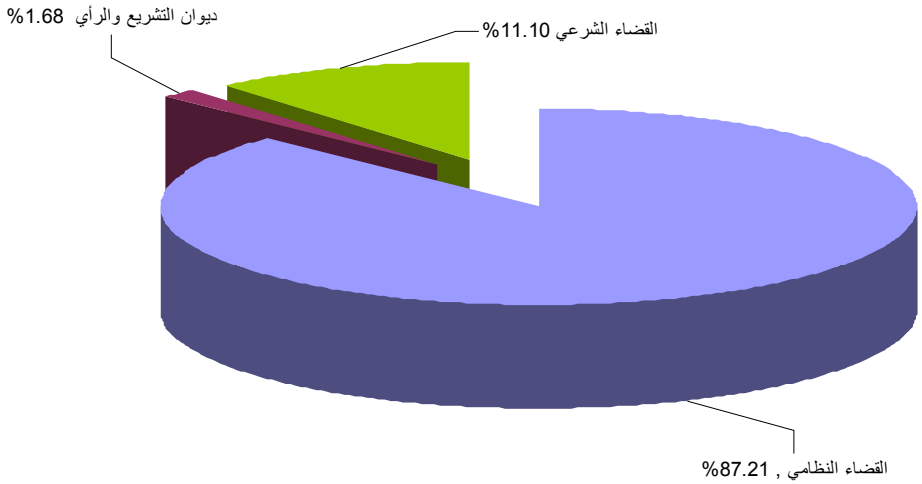

رسم رقم 2 : نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور التشريع والعدل للسنوات 2007-2009

القطاع الأول: القضاء النظامي

الهدف: تطوير أداء الجهاز القضائي وتعزيز استقلاله ونزاهته وتفعيل دوره.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي من حيث الفعالية والاستقلال.	23	20	15-20
2. درجة الأردن في معيار سيادة القانون/ إحصائيات البنك الدولي.	0.33	1.00	2-1.5

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز استقـلالية القضاء ونزاهته	درجة رضا الجمهور والمتقاضين	%70	%80

البرامج /المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تـأمين التشـريعات والأنظمـة اللازمـة لتعزيـز استقلالية القضاء ونزاهته	-	-	-	-	-	وزارة العدل
2. تفعيل التفتيش القضائي وتعزيز دوره	-	-	-	-	-	وزارة العدل/ المجلس القضائي
3. تعديل نظام الخدمة القضائية	-	-	-	-	-	وزارة العدل
4. بناء القدرة المؤسسية للمجلس القضائي	70	30	20	20	70	وزارة العدل
5. إنشاء منتدى للقضاة	2,000	0	0	250	250	وزارة العدل ودائرة قاضي القضاة
المجموع الفرعي للسياسة	**2,070**	**30**	**20**	**270**	**320**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفـاءة الجهـاز القضائـي	معدل مدة التقاضي	85 يوم دعاوى صلح، 180– 270 يوم دعاوى بداية الحقوق.	---
	نسبة القضاة المتخصصين	%5	%25
	الفترة الزمنية لإتمام إجراءات المعاملة	غير متوفر	30 دقيقة

البرامج /المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطبيـق نظـام إدارة الـدعوى الكامـل وتعميمـه تدريجياً على كافة المحاكم الابتدائية الكبيرة	300	50	75	75	200	وزارة العدل
2. تفعيـل عمـل المكتـب الفنـي وتطـويره ورفـده بالكفاءات	1,110	140	200	200	540	وزارة العدل
3. وضـع الإطـار القـانوني وإنشـاء هيئـة فحـص الطعون لدى محكمة التمييز	150	0	75	75	150	وزارة العدل/ المجلس القضائي
4. إنشـاء أبنيـة نموذجيـة تليـق بالمحـاكم وقصـور العدل في عمان، واربد، والزرقاء ومعهد القضاء واستملاك اراضي	30,000	10,025	7,000	7,000	24,025	وزارة العدل
5. إنشاء مبنى دار القضاء العالي	1825	1,825	0	0	1,825	وزارة العدل
6. تطـوير المـوارد البشـرية العاملـة فـي الجهـاز القضائي (القضاة والإداريين)	3,360	300	300	300	900	وزارة العدل
7. حوسبة أعمال وزارة العدل والمحاكم	11,000	1,400	2,000	2,000	5,400	وزارة العدل
8. تطبيق نظام جديد لترقيم الدعاوى وحفظ الملفات وتخزينهـا، والمحافظـة علـى أمنهـا وضـمان استرجاعها عند طلبها بوقت قياسي	100	20	20	60	100	وزارة العدل
9. رفع القدرة المؤسسية للمعهد القضائي الأردني	500	100	200	200	500	وزارة العدل
10. رفع القدرة المؤسسية لوزارة العدل	635	635	0	0	635	وزارة العدل
11. إنشاء غرف متخصصة لدى المحاكم النظامية للنظر في الأنواع المختلفة للنزاعات والقضايا	-	-	-	-	-	وزارة العدل/ المجلس القضائي
المجموع الفرعي للسياسة	**48,980**	**14,495**	**9,870**	**9,910**	**34,275**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إدخال أساليب جديدة ومتطورة في تسوية النزاعات	نسبة القضايا التي سيتم تسويتها عن طريق الوساطة	صفر	%30

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطبيق أسلوب الوساطة في تسوية النزاعات المدنية	180	60	60	60	180	وزارة العدل
المجموع الفرعي للسياسة	**180**	**60**	**60**	**60**	**180**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
المحافظة على ديناميكية الجهاز القضائي من خلال المراجعة المستمرة للقوانين وتطبيقاتها	آليات فاعلة لمراجعة التشريعات وتطويرها	صفر	وجود آليات فاعلة

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء هيئة مستقلة لإعداد وتطوير وتحديث التشريعات	800	200	50	50	300	وزارة العدل
2. مراجعة وتطوير التشريعات وتطبيقاتها	500	50	50	50	150	وزارة العدل
المجموع الفرعي للسياسة	**1,300**	**250**	**100**	**100**	**450**	
المجموع الكلي للقطاع	**52,530**	**14,835**	**10,050**	**10,340**	**35,225**	

القطاع الثاني: ديوان التشريع والرأي

الهدف: الارتقاء بأسس إعداد التشريعات وتطويرها وتحديثها.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. عدد التشريعات المنجزة	60	130	150
2. نسبة رضا الدوائر ومؤسسات الدولة المختلفة عن آلية عمل ديوان التشريع والرأي	---	%70	%100-90

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز استقلالية ديوان التشريع والرأي	نسبة التشريعات غير المنجزة لمخالفتها للقواعد العامة	%30	%20

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تفعيل هيئة التشريع	50	15	15	15	45	ديوان التشريع والرأي
2. تفعيل هيئة تحديث التشريعات وتطويرها	125	35	35	35	105	ديوان التشريع والرأي
3. تفعيل هيئة الاستشارات القانونية	30	20	5	5	30	ديوان التشريع والرأي
المجموع الفرعي للسياسة	**205**	**70**	**55**	**55**	**180**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة جهاز ديوان التشريع والرأي	نسبة الكوادر المؤهلة	%40	%80

البرامج /المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. نظام إداري لديوان التشريع والرأي	-	-	-	-	-	ديوان التشريع والرأي
2. تحديث نظام المعلومات التشريعية وتطويره	200	100	50	50	200	ديوان التشريع والرأي
3. إصدار مجلة التشريع الدورية	30	20	5	5	30	ديوان التشريع والرأي
4. إعداد دليل الصياغات التشريعية	40	30	5	5	40	ديوان التشريع والرأي
5. إنشاء وحدة لتدقيق وترجمة التشريعات	80	60	10	10	80	ديوان التشريع والرأي
6. تنظيم ورش عمل قانونية	60	40	10	10	60	ديوان التشريع والرأي
7. التأهيل التشريعي التخصصي المستمر	90	60	15	15	90	ديوان التشريع والرأي
المجموع الفرعي للسياسة	**500**	**310**	**95**	**95**	**500**	
المجموع الكلي للقطاع	**705**	**380**	**150**	**150**	**680**	

القطاع الثالث: القضاء الشرعي

الهدف:

- تطوير أداء المحاكم الشرعية لتعزيز استقلالها ونزاهتها
- ترسيخ العدل وتحقيق مفهوم الأمن الاجتماعي.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
مدة التقاضي (يوم)	متغيرة	130	100

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة الجهاز القضائي الشرعي	نسبة رضا مراجعي المحاكم	---	%80
	عدد أعوان القضاة المؤهلين	صفر	1,400

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل نظام الخدمة القضائية	-	-	-	-	-	دائرة قاضي القضاة
2. وضع التشريع المنظم لأعوان القضاة	-	-	-	-	-	دائرة قاضي القضاة
3. إيجاد مكتب فني واستحداث بنك معلومات وقاعدة بيانات	80	30	30	20	80	دائرة قاضي القضاة
4. إيفاد وتدريب وتأهيل القضاة	270	50	50	50	150	دائرة قاضي القضاة
5. حوسبة أعمال المحاكم الشرعية وربطها بشبكة واحدة.	1,000	200	200	200	600	دائرة قاضي القضاة
6. تطوير نظام الأرشفة وحفظ الملفات	600	100	100	100	300	دائرة قاضي القضاة
7. إنشاء مجمع المحاكم الشرعية مبنى دائرة قاضي القضاة وقصر عدل الزرقاء	15,000	1,200	500	1,000	2,700	دائرة قاضي القضاة
المجموع الفرعي للسياسة	**16,950**	**1,580**	**880**	**1,370**	**3,830**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ترسيخ مفهوم العدالة	درجات التقاضي	درجة واحدة	درجتين

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج تطوير هيكلية القضاء الشرعي	**505**	**235**	**140**	**130**	**505**	دائرة قاضي القضاة
أ) إنشاء مديرية خاصة بالتنفيذ الشرعي	200	100	50	50	200	دائرة قاضي القضاة
ب) إعداد تشريع لبرنامج الاستئناف الشرعي	-	-	-	-	-	دائرة قاضي القضاة
ج) استحداث محكمة استئناف معان	100	50	30	20	100	دائرة قاضي القضاة
د) إعداد تشريع وإنشاء مديرية للتركات	60	20	20	20	60	دائرة قاضي القضاة
هـ) إعداد تشريع وإنشاء النيابة العامة	50	30	10	10	50	دائرة قاضي القضاة
و) إعداد تشريع للتمييز الشرعي وإنشاء محكمة التمييز الشرعي	35	15	10	10	35	دائرة قاضي القضاة
ز) إعداد تشريع وإنشاء مديرية التفتيش	60	20	20	20	60	دائرة قاضي القضاة
المجموع الفرعي للسياسة	**505**	**235**	**140**	**130**	**505**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز الإصلاح والتوجيه الأسري	نسبة القضايا المسجلة لدى المحاكم	---	بنسبة لا تقل عن 15%

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج الإصلاح والتوجيه الأسري ويشمل: أ) إعداد إطار منظم للإصلاح والتوجيه الأسري ب) إنشاء مكاتب أسرية في المحاكم الشرعية ج) توحيد التشريعات المتعلقة بالنزاعات الأسرية (مدنية،جزائية،أحوال شخصية)	200	50	50	50	150	دائرة قاضي القضاة
المجموع الفرعي للسياسة	**200**	**50**	**50**	**50**	**150**	
المجموع الكلي للقطاع	**17,655**	**1,865**	**1,070**	**1,550**	**4,485**	

4-2 محور تعميق الإستثمار

محور تعميق الإستثمار

حقق الأردن خلال الفترة 2001-2005 إنجازات جيدة نسبياً في مجال تنمية بعض القطاعات الاقتصادية ذات احتمالية النمو العالية، واتخذ الأردن خطوات عديدة لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن هذه الخطوات لم تنجح إلا نجاحاً طفيفاُ في تعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد أكبر من المستثمرين، وتعزى الأسباب في ذلك إلى غياب إطار استثماري مؤسسي فعال، يعمل على تنسيق السياسات الإستثمارية وتوحيدها، وضعف البنية التحتية الأساسية وارتفاع تكاليفها، بالإضافة إلى قوانين عمل غير مرنة، وأنظمة ضريبية معقدة.

ولمواجهة هذه التحديات وغيرها فقد أولت مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية اهتماما خاصاً لموضوع الإستثمار وتحسين بيئة الإستثمار في الأردن، وقد تم وضع مبادرات وسياسات تهدف إلى جعل الأردن بين أفضل الدول التي توفر بيئة استثمارية متطورة، وذلك من خلال مأسسة عملية صنع القرار لكافة القضايا المتعلقة بالإستثمار والتجارة وتطوير المشاريع في الأردن، بهدف استقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الإستثمار المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات البطالة وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالإضافة إلى تحديد أولويات الحكومة من حيث دعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية، وتحديد الآليات المناسبة لرفع تنافسيتها، وتعزيز نموها، وزيادة عوائدها.

وفيما يلي السياسات والبرامج والمشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009:

محور تعميق الإستثمار

هدف المحور:

- زيادة النمو الاقتصادي
- استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة
- زيادة القيمة المضافة للسلع المنتجة محلياً

ملخص الوضع المالي لمحور تعميق الإستثمار (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول :الإطار المؤسسي للاستثمارات	**215,043**	**56,550**	**62,235**	**42,820**	**161,605**
القطاع الفرعي: الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة	21,740	950	7,810	4,175	12,935
القطاع الثاني: القطاعات ذات الاولوية	**106,495**	**14,140**	**19,380**	**19,935**	**53,455**
القطاع الفرعي الاول: الأدوية	885	225	140	140	505
القطاع الفرعي الثاني: الألبسة	650	50	200	200	450
القطاع الفرعي الثالث:الأثاث	1,425	10	440	345	795
القطاع الفرعي الرابع: الصناعات الغذائية	750	110	240	240	590
القطاع الفرعي الخامس: الحديد والصلب	300	0	100	100	200
القطاع الفرعي السادس: الرخام والحجر	330	0	100	100	200
القطاع الفرعي السابع: السياحة	102,155	13,745	18,160	18,810	50,715
المجموع الكلي للمحور	**321,548**	**70,690**	**81,615**	**62,755**	**215,060**

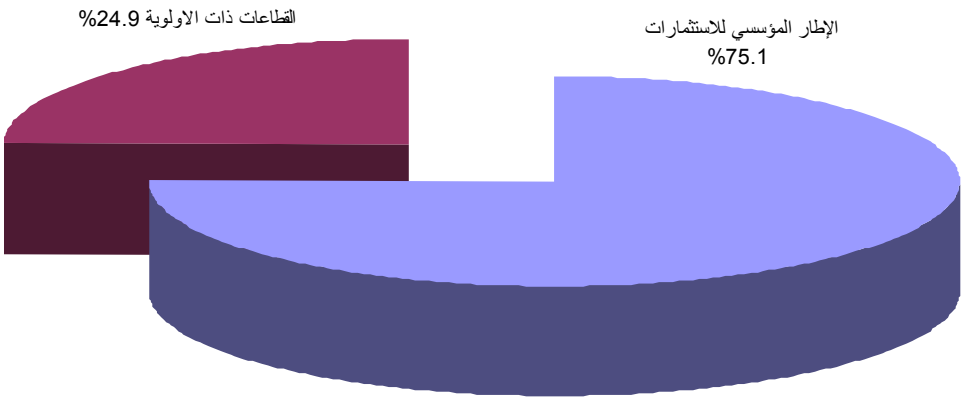

رسم رقم3 : نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور تعميق الإستثمار للسنوات 2007-2009

القطاع الأول :الإطار المؤسسي للاستثمارات

الهدف: المساهمة في تحسين البيئة الإستثمارية وزيادة تنافسيتها

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الأعمال التجارية(GCR)	43	33	29
2. ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية النمو الاقتصادي(GCR)	45	35	27
3. ترتيب مؤشر جاذبية الأردن في استقطاب الإستثمار الأجنبي(UNCTAD)	48	40	30
4. ترتيب مؤشر التنافسية التجارية الأردنية في العالم (التقرير حول التنافسية في العالم)	41	32	29

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
بناء إطار مؤسسي استثماري يضمن التنسيق بين الجهات والسياسات الإستثمارية	القيمة التراكمية للصفقات الإستثمارية المستقطبة من خلال الإطار الإستثماري (مليار دينار)	0	2

البرامج المشاريع/الأنشطة للسياسةرقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء هيئة JEAD ومراجعة القوانين المؤقتة للمؤسسات التي تتبع JAED	2,500	500	1,000	1,000	2,500	وزارة الصناعة والتجارة
2. مراجعة التشريعات الناظمة للاستثمار وتحديثها	0	75	0	0	75	مؤسسة تشجيع الإستثمار
3. إنشاء قاعدة بيانات شاملة تخدم كافة الأنشطة الاقتصادية وربطها مع دائرة الإحصاءات العامة.	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الإحصاءات العامة
4. نشر تقارير دورية لدعم السياسة العامة للاستثمار	50	0	25	25	50	وزارة الصناعة والتجارة
5. إعادة هيكلة المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO	200	359	50	50	459	JEDCO
6. تدريب الكوادر البشرية في JEDCO لتتناسب مع المهام الجديدة للمؤسسة	200	20	50	50	120	JEDCO
7. تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاءات العامة	6,000	0	2,000	2,000	4,000	دائرة الإحصاءات العامة
8. تنفيذ مسوحات الاحصاءات العامة	1,700	1,700	-	-	1,700	دائرة الإحصاءات العامة
9. برنامج تحسين الفرص الاقتصادية الأردنية SABEQ	75,000	15,000	15,000	15,000	45,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة
المجموع الفرعي للسياسة (ألف دينار)	**85,650**	**17,654**	**18,125**	**18,125**	**53,904**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة بما يخدم البيئة الإستثمارية في الأردن	حجم الإستثمار في المدن الصناعية (مليار دينار)	1.3	1.7

البرامج/المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تصميم وإنشاء واشراف مدينة الموقر الصناعية	12,230	5,230	7,000	0	12,230	مؤسسة المدن الصناعية
2. تصميم واستملاك أرض مدينة مأدبا الصناعية	710	710	0	0	710	مؤسسة المدن الصناعية
3. المدينة الصناعية في الطفيلة	4,000	4,000	0	0	4,000	مؤسسة المدن الصناعية
4. المرحلة الاولى لمدينة الزرقاء الصناعية	10,510	4,300	6,210	0	10,510	مؤسسة المدن الصناعية
5. المرحلة الثانية لمدينة العقبة الصناعية	6,460	3,070	3,390	0	6,460	مؤسسة المدن الصناعية

البرامج /المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
6. تنفيذ مباني مصانع نمطية في المدن الصناعية والاشراف عليها ▪ مباني مصانع نمطية جديدة في مختلف المدن ▪ مباني المصانع النمطية السادسة في مدينة الحسن ▪ مباني المصانع النمطية الثانية في معان ▪ مباني المصانع النمطية الرابعة الكرك	4,950	4,950	0	0	4,950	مؤسسة المدن الصناعية
7. تطوير المرحلة الثالثة من المنطقة الحرة الكرامة (800) دونم ▪ بناء خزان مياه مع الخط الناقل و شبكة مياه داخلية الكرامة ▪ تركيب محطة تحويل كهرباء ▪ تعبيد طرق ▪ تركيب لوحات ضغط منخفض ▪ سور الحماية للنادي	17,200	610	6,000	6,000	12,610	مؤسسة المناطق الحرة
8. تنفيذ مشروع محطة التنقية في مدينة الحسن الصناعية. (تنفيذ واشراف و محطة كهرباء)	2,800	2,150	0	0	2,150	مؤسسة المدن الصناعية
9. تطوير المرحلة التوسعية الشمالية (المنطقة الحرة الزرقاء) ▪ تعبيد شوارع المرحلة التوسعية الشمالية ▪ توريد محطات كهربائية للمنطقة الجديدة الزرقاء ▪ انارة المنطقة الشماية الزرقاء ▪ تعبيد ساحة عامة للشاحنات بمساحة 80 دونم ▪ تركيب لوحات ضغط منخفض ▪ إنشاء شبكة صرف صحي و تصريف مياه ▪ إنشاء خزان مياه سعة 500 متر مكعب مع الخط الناقل التوسعية الجديدة ▪ إنشاء شبكة مياه ▪ إنشاء مبنى للترخيص ▪ إنشاء معرض للمنتوجات في المنطقة الحرة	1,850	1,850	0	0	1,850	مؤسسة المناطق الحرة
10. مدينة المطار للصناعات التكنولوجية	7,000	0	3,000	4,000	7,000	مؤسسة المدن الصناعية
11. إنشاء مستودع الكرك	650	100	260	130	490	مؤسسة المناطق الحرة
12. تركيب أنظمة سلامة عامة في المستودعات العامة (الزرقاء، الكرامة، الكرك)	420	0	150	120	270	مؤسسة المناطق الحرة
13. انظمة مراقبة و كشف امني	600	100	100	100	300	مؤسسة المناطق الحرة
14. إنشاء منطقة حرة في المفرق	6,000	200	2,000	2,500	4,700	مؤسسة المناطق الحرة
15. تطوير المرحلة الأولى من المشروع المشترك مع الجامعة الهاشمية	6,000	1,300	2,000	2,000	5,300	مؤسسة المناطق الحرة
16. الحوسبة وتطوير الأنظمة الحاسوبية لمؤسسة المناطق الحرة	800	200	270	260	730	مؤسسة المناطق الحرة
المجموع الفرعي للسياسة	**82,180**	**28,770**	**30,380**	**15,110**	**74,260**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ترويج وجذب الإستثمارات الأجنبية وتمكين الإستثمارات المحلية	قيمة الإستثمار الكلي (مليون دينار)	750	2000
	حجم الإستثمارات الجديدة (المحلية والأجنبية) (مليون دينار)	600	1500
	حجم الإستثمارات الناتجة عن توسع الإستثمارات القائمة (المحلية والأجنبية) (مليون دينار)	150	500

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء قاعدة بيانات متكاملة وموحدة وفعالة ومفصلة عن الإستثمار في الأردن	1,083	1,053	15	15	1,083	مؤسسة تشجيع الإستثمار
2. صياغة استراتيجية لترويج الإستثمار	100	100	0	0	100	مؤسسة تشجيع الإستثمار
3. مكاتب استثمارية في الخارج	3,000	1,000	1,000	1,000	3,000	مؤسسة تشجيع الإستثمار
4. إعداد دراسات واستطلاعات استثمارية عن اهتمام الشركات الدولية في الإستثمار بالمنطقة	800	50	300	300	650	مؤسسة تشجيع الإستثمار
5. إعداد خارطة استثمارية عن مزايا المحافظات والخروج بفرص ممكنة	150	50	50	50	150	مؤسسة تشجيع الإستثمار
6. تأهيل وتدريب كوادر مؤسسة تشجيع الإستثمار (البعثات العلمية والتدريبية)	300	60	100	100	260	مؤسسة تشجيع الإستثمار
7. إعداد وثائق الفرص الإستثمارية	450	50	150	150	350	مؤسسة تشجيع الإستثمار
8. القيام بحملات ترويجية ودعائية ▪ رسوم اشتراك ورعاية المعارض والنشاطات المصاحبة له ▪ طباعة وثائق و بروشورات ونشرات ▪ حملات اعلامية ونشاطات ترويجية قطاعية ▪ نفقات استقبال وضيافة وفود ▪ مؤتمرات وورشات عمل داخلية وخارجية ▪ المواد الدعائية و الترويجية والتصميم ▪ برامج تلفزيونية واعلانات ترويجية في التلفزيون الأردني والفضائيات	1,900	518	600	700	1,818	مؤسسة تشجيع الإستثمار
المجموع الفرعي للسياسة	**7,783**	**2,881**	**2,215**	**2,315**	**7,411**	

لسياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة جاذبية الأردن للاستثمار من خلال الاهتمام بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين	ترتيب الأردن في مؤشر بيئة الأعمال Doing Business (تقرير البنك الدولي)	74 من 155 دولة	50

البرامج / المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج زيادة جاذبية الأردن للاستثمار ويشمل على : أ) إنشاء النافذة الإستثمارية ضمن مفهوم خدمة المكان الواحد ▪ دراسة التصنيف القياسي الموحد للانشطة الإستثمارية ▪ تحديد متطلبات تسجيل وترخيص المشاريع ▪ اصدار دليل شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية المشمولة ضمن التصنيف القياسي ▪ اصدار تقارير دورية حول الموقع التنافسي للنافذة من خلال تقييم الاداء ضمن المؤشرات الدولية ▪ وضع خطة استراتيجية لادارة الشركات و الاتصالات وتوثيق الاجراءات و الوصف الوظيفي ▪ بناء نظام اداري للنافذة ▪ تبسيط و توحيد نظم الاعفاءات ▪ تبسيط اجراءات النافذة الإستثمارية ▪ فتح فروع للنافذة الإستثمارية في العاصمة والمحافظات ▪ حوافز ومكافات لموظفي النافذة الإستثمارية ب) مراجعة كافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بعملية التسجيل والترخيص للمشاريع الإستثمارية ج) تبسيط وتوحيد نظم الحوافز والإعفاءات د) اصدار دليل شامل يحدد بشكل مسبق متطلبات الإستثمار في المملكة	950	327	335	35	697	مؤسسة تشجيع الإستثمار
2. اصدار دليل دوري (سنوي) لتكاليف الإستثمار في المملكة	60	50	5	5	60	مؤسسة تشجيع الإستثمار
3. اصدار مجلة المستثمر	35	15	10	10	35	مؤسسة تشجيع الإستثمار
المجموع الفرعي للسياسة	**1,045**	**392**	**350**	**50**	**792**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسة تشجيع الإستثمار	نسبة رضا المستثمرين عن الخدمات المقدمة من مؤسسة تشجيع الإستثمار	غير متوفرة	%80
	الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الداخل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	%27	%31
	الوقت المستغرق لإنشاء شركة جديدة من خلال مؤسسة تشجيع الإستثمار (يوم)	36	5

البرامج /المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. بناء قاعدة بيانات عن الشركات المحلية	100	20	20	20	60	مؤسسة تشجيع الإستثمار
2. تحديث احصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة	20	20	0	0	20	مؤسسة تشجيع الإستثمار
3. تحديث وتطوير الموقع الالكتروني للمؤسسة بعدة لغات	150	20	35	35	90	مؤسسة تشجيع الإستثمار
4. حوسبة أعمال المؤسسة بما فيها عملية التسجيل والترخيص وتحديث وتطوير اجهزة الحاسوب	300	70	80	50	200	مؤسسة تشجيع الإستثمار
5. تحديث العمل الإداري في المؤسسة بما يتماشى ومتطلبات الجودة الشاملة	100	10	30	0	40	مؤسسة تشجيع الإستثمار
المجموع الفرعي للسياسة	**670**	**140**	**165**	**105**	**410**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية	الصادرات الأردنية مع الدول التي تحكمها اتفاقيات	غير متوفرة	غير متوفرة

من خلال الاتفاقيات الدولية	أفضليات تجارية				
البرامج / المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. برنامج تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية، ويشمل:						
أ) اعداد وثيقة سياسة تجارية خارجية أردنية موحدة بمشاركة القطاع الخاص	40	30	10	0	40	وزارة الصناعة والتجارة
ب)دراسة الأسواق الخارجية بهدف فتح أسواق جديدة من خلال الاتفاقيات التجارية وغيرها ▪ دراسات حول التسويق و الترويج ▪ ابحاث و دراسات تسويقية محليا و دوليا	210	200	10	0	210	وزارة الصناعة والتجارة/JEDCO
ج) اعداد دراسات تقييم الأثر الاقتصادي للاتفاقيات التجارية الأردنية GAFTA–EU–تركيا	30	20	10	0	30	وزارة الصناعة والتجارة
د) فتح مكاتب مستشارين اقتصاديين للمساهمة في ترويج المنتج الأردني واستقطاب الإستثمار الأجنبي	2,000	0	500	500	1,000	وزارة الصناعة والتجارة
هـ) حملة توعية وإرشاد للقطاع الخاص حول كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية	200	78	50	50	178	وزارة الصناعة والتجارة/مؤسسة المواصفات والمقاييس
و) اعداد قاعدة بيانات محوسبة للمصدرين حول النفاذ إلى الأسواق ضمن اتفاقيات التجارة الحرة الأردنية، تنشر على الموقع الالكتروني للوزارة	30	30	0	0	30	وزارة الصناعة والتجارة و JEDCO
ز) أرشفة وثائق مركز المعلومات المرجعي المتعلقة بالاتفاقيات وتصفيتها ضمن قاعدة بيانات محوسبة	50	50	0	0	50	وزارة الصناعة والتجارة/مؤسسة المواصفات والمقاييس
ح) اعداد قاعدة بيانات محوسبة تشمل تقارير العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الأردن والشركاء التجاريين	10	10	0	0	10	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسة المواصفات والمقاييس
ط) ترويج اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	1,500	500	500	500	1,500	وزارة الصناعة والتجارة
ي) اعداد دليل شامل حول إجراءات التصدير وإجراءات إصدار شهادات المنشأ وإجراءات تقييم المطابقة (المختبرات ومنح الشهادات والتفتيش)	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسة المواصفات والمقاييس
ك) اعداد تعليمات للتصدير	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة

البرامج / المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
ل) إعداد تعليمات موحدة لإصدار شهادات المنشأ	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
م) عقد دورات تدريبية وورشات عمل متخصصة	90	30	30	30	90	مؤسسة المواصفات

للصناعيين والتجار						والمقاييس
ن) إعداد شبكة اتصال تشمل قاعدة بيانات محوسبة لتبادل المعلومات الداخلية حول نتائج مطابقة المنتجات للقواعد الفنية	40	0	10	10	20	مؤسسة المواصفات والمقاييس
س)إعداد تعليمات موحدة لإجراءات المطابقة التي تطبقها الدول المرتبطة مع الأردن باتفاقيات تجارة أو شراكة	-	-	-	-	-	مؤسسة المواصفات والمقاييس
ع) توقيع اتفاقية القبول المتبادل لنتائج تقييم المطابقة ACAA بين الأردن والاتحاد الأوروبي للمنتجات الصناعية	-	-	-	-	-	مؤسسة المواصفات والمقاييس
2. تنفيذ برنامج لموائمة القواعد الفنية والمواصفات الأردنية مع القواعد الفنية والمواصفات الأوروبية	550	20	200	150	370	مؤسسة المواصفات والمقاييس
3. تقديم الدعم الفني لإنشاء مختبرات معتمدة لفحص المنتجات ضمن القطاعات الصناعية ذات الأولوية	150	0	50	50	100	مؤسسة المواصفات والمقاييس
4. تقديم الدعم الفني لإنشاء جهات تقييم المطابقة معتمدة لمنح شهادات مطابقة للمنتجات المحددة ضمن القطاعات الصناعية ذات الأولوية	120	0	40	40	80	مؤسسة المواصفات والمقاييس
5. إنشاء هيئة لمنح الاعتماد لجهات تقييم المطابقة وفقاً لمتطلبات القبول المتبادل بين الأردن والاتحاد الأوروبي	450	0	150	100	250	مؤسسة المواصفات والمقاييس
6. تنفيذ برنامج متكامل لمسح الأسواق لضمان مطابقة المنتجات للقواعد الفنية الأردنية ليتوافق مع المتطلبات الدولية	3,000	70	1,000	1,000	2,070	مؤسسة المواصفات والمقاييس
7. المشاركة في مؤسسة المواصفات والمقاييس الأوروبية CEN ومجموعات العمل الأوروبية الخاصة بمسح الأسواق	70	0	20	20	40	مؤسسة المواصفات والمقاييس
8. توقيع اتفاقية المترو الخاصة بالمقاييس الدولية والمنظمة الدولية للمترولوجيا الصناعية BIPM	150	0	50	50	100	مؤسسة المواصفات والمقاييس
9. إنشاء مختبر حكومي في مجال موائمة الكهرومغناطيسية	1,100	0	50	50	100	مؤسسة المواصفات والمقاييس
10. إنشاء مبنى ومختبرات المؤسسة	4,420	4,420	0	0	4,420	مؤسسة المواصفات والمقاييس
11. إنشاء مختبرات التحقق المترلوجي	200	200	0	0	200	مؤسسة المواصفات والمقاييس
المجموع الفرعي للسياسة	**14,410**	**5,658**	**2,680**	**2,550**	**10,888**	

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
التطبيق الناجح لسياسة المنافسة بما يلبي احتياجات وتطلعات الأردن ويساهم في رفع تنافسية قطاعاته	مؤشر فعالية سياسات مكافحة الاحتكار (Report Competitiveness Global)	6	8
	تنمية قيم حماية الملكية الفكرية	6.7	7

البرامج/ المشاريع /الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية المتخصصة في قوانين وسياسات المنافسة من خلال: أ) نظام دورات تدريبية متخصصة لكادر المديرية وللقضاة ب) الإطلاع على تجارب الدول الأخرى ت) تنظيم دورات وورش عمل مشتركة بين المديريات والهيئات التنظيمية ث) بعثات دراسية لموظفي المديرية للحصول على شهادات عليا في مجال المنافسة (قانون واقتصاد) ج)المشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمنافسة ح)تفعيل دور لجنة شؤون المنافسة خ) تسمية قضاة متخصصين للنظر في قضايا المنافسة في جميع محاكم البداية في المملكة	230	0	80	80	160	وزارة الصناعة والتجارة
2. إنشاء هيئة مستقلة لحماية الملكية الفكرية	700	0	100	100	200	
3. نشر ثقافة المنافسة من خلال: ▪ حملات التوعية / الندوات ▪ الإعلانات الصحفية ▪ الأخبار الصحفية ▪ توزيع كتيب القانون/مطوية للتعريف بالمديرية/دليل المديرية ▪ الإعلانات الإذاعية ▪ تحديث الموقع الالكتروني الخاص بمديرية المنافسة ▪ عقد مؤتمر سنوي حول المنافسة ▪ إنشاء قاعدة بيانات حول وضع المنافسة في مختلف القطاعات	645	105	330	210	645	وزارة الصناعة والتجارة
4. إنشاء المجلس الوطني للتنافسية من خلال: أ) الاستعانة بخبراء ب) تأسيس المجلس	-	-	-	-	-	
المجموع الفرعي للسياسة	**1,575**	**105**	**510**	**390**	**1,005**	
المجموع الكلي	**193,313**	**55,600**	**54,425**	**38,645**	**148,670**	

القطاع الفرعي: الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة

الهدف:

- ضمان استيعاب الأيدي العاملة
- مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة الأيدي العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة من إجمالي الأيدي العاملة	%33	%40	%45
2. نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	%27	%35	%40

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتدئة	نسبة الأيدي العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الأيدي العاملة	%33	%40
	نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	%27	%35

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل وتحديث قاعدة البيانات المتكاملة عن جميع البرامج الداعمة ذات العلاقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة	60	0	10	10	20	JEDCO
2. تعديل وتحديث قاعدة البيانات المتكاملة عن الشركات المبتدئة الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها JEDCO	100	0	25	25	50	JEDCO
3. تعزيز تواجد السلع والمنتجات الأردنية (الصناعية والخدماتية) في الأسواق الخارجية من خلال: ▪ فتح مكاتب للتمثيل الخارجي ▪ فتح البيوت التصديرية ▪ المشاركة في المعارض الدولية والمتخصصة ▪ تنظيم البعثات التجارية ▪ تنظيم الأسابيع الأردنية ▪ الترويج الالكتروني	195	195	0	0	195	JEDCO
4. تطوير القدرات الإدارية والإنتاجية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال:	7,450	540	2,250	1,600	4,390	JEDCO
▪ دراسات التشخيص والمتابعة	850	0	285	280	565	
▪ بناء القدرات الإنتاجية	2,700	321	800	540	1,661	
▪ تطوير وتحديث سبل الإنتاج	1,350	0	400	270	670	
▪ بناء القدرات الإدارية	2,550	219	765	510	1,494	
5. برنامج الترابطات الوطني	950	0	300	350	650	JEDCO
6. خدمات المعلومات: ▪ إعداد دراسات وملخصات عن أسواق دول مستهدفة. ▪ الاشتراك في شبكات معلومات دولية. ▪ توفير أدلة تجارية عن مستوردين في الخارج ▪ عقد ندوات لنشر الوعي حول أسواق الدول المستهدفة ▪ تحليل الفجوة المعرفية لدى عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة للخروج بالمعرفة المطلوبة لتحقيق الأهداف المتوخاة (وزارة الصناعة والتجارة) ▪ إنشاء مكتبة إلكترونية ▪ جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز للقطاع خاص	850	215	250	200	665	JEDCO
7. برنامج تطوير برامج تمويل الصادرات : ▪ عقد برامج توعية عن هذه البرامج (ندوات تعريفية) ▪ إنشاء صندوق رأسمال المغامر ▪ دعم مشروع الثلاثي في التنمية الصناعية TRIDE(دعم البحث العلمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعاون مع مراكز البحث في الدول المتقدمة)	7,050	0	3,350	350	3,700	وزارة الصناعة والتجارة و JEDCO
المجموع الفرعي للسياسة	**16,655**	**950**	**6,185**	**2,535**	**9,670**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

حفز الشركات المبتدئة	نسبة مساهمة الشركات المبتدئة في التوظيف	---	%3
	عدد المنظملت الاعضاء في المجموعة التي انشئت لتحديد احتياجات السوق الأردنية	صفر	%100

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. برنامج تعزيز ثقافة الريادة من خلال: ▪ مشروع الشركة ▪ مشروع العمر	85	0	25	40	65	JEDCO
2. برامج خدمات الدعم والتطوير: ▪ إنشاء حاضنات أعمال ▪ إنشاء المراكز الفنية ▪ بناء القدرات الإدارية والإنتاجية ▪ إنشاء صندوق رأس مال مغامر للشركات المبتدئة ▪ إنشاء صندوق للتمويل	5,000	0	1,600	1,600	3,200	JEDCO
المجموع الفرعي للسياسة	**5,085**	**0**	**1,625**	**1,640**	**3,265**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**21,740**	**950**	**7,810**	**4,175**	**12,935**	

القطاع الثاني: القطاعات ذات الاولوية

القطاع الفرعي الاول : الأدوية

الهدف: رفع صادرات الأردن من الأدوية المحلية.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الأدوية (مليون دينار)	198	257	680

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز تنافسية قطاع الصناعات الدوائية	الإنتاج الإجمالي للقطاع/ التكاليف الإجمالية للقطاع	1.83	2.38

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إعداد تعليمات لمراقبة المواد الأولية لصناعة الأدوية	5	5	0	0	5	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
2. تصميم وتنفيذ برامج لتدريب العاملين في مجال الرقابة على الأدوية	90	0	30	30	60	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
3. اجهزة فحص لمختبرات الغذاء والدواء	600	150	50	50	250	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
4. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في دراسة وتقييم ملفات الأدوية المقدمة للتسجيل في الأردن	90	30	30	30	90	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
المجموع الفرعي للسياسة	**785**	**185**	**110**	**110**	**405**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز ثقة الدول المستوردة بصادرات الأدوية من الأردن	قيمة الصادرات للقطاع (مليون دينار)	198	257

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير برامج الرقابة على مصانع الأدوية المحلية من خلال: ▪ موائمة التشريعات الأردنية في جودة الدواء مع المعايير الدولية ▪ توقيع اتفاقيات مع بعض دول الإتحاد الأوروبي لضمان اعتماد شهادات تصنيع الدواء الجديدة	100	40	30	30	100	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
المجموع الفرعي للسياسة	**100**	**40**	**30**	**30**	**100**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**885**	**225**	**140**	**140**	**505**	

القطاع الفرعي الثاني: الألبسة

الهدف: زيادة صادرات قطاع الألبسة

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الألبسة (مليون دينار)	1,100	1,300	5,100

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة نسبة الأيدي العاملة المحلية وتطوير قدراتها الإنتاجية	القيمة الإنتاجية للعامل:عدد القطع التي ينتجها العامل في السنة والمطابقة للمواصفات	3,655	4,500
	نسبة الأيدي العاملة المحلية من إجمالي عدد العمال الكلي في قطاع الألبسة	%45	%65

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء مركز للتميز متخصص في تدريب العمالة في صناعة الألبسة	50	50	0	0	50	مؤسسة التدريب المهني
2. إشراك القطاع الخاص في تدريب العمال ضمن آلية محددة	-	-	-	-	-	وزارة العمل/ مؤسسة التدريب المهني
المجموع الفرعي للسياسة	**50**	**50**	**0**	**0**	**50**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز دخول أسواق عالمية جديدة	نسبة الصادرات للجهات غير التقليدية من إجمالي صادرات القطاع	%10	%30

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء بيوت التصدير	600	0	200	200	400	وزارة الصناعة والتجارة JEDCO/
2. إنشاء مركز متخصص في إعداد التصاميم	-	-	-	-	-	
3. دعم مشاركة الشركات الأردنية في المعارض	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
4. المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة للألبسة في السوق الأوروبي	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة JEDCO/
5. إنشاء مختبرات متخصصة للفحص ومنح الشهادات للمنسوجات والألبسة	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
6. إيجاد (Label Euro – Med) لغرض التأكد من مطابقة الإنتاج للمتطلبات البيئية والصحية	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
7. إنشاء برنامج متكامل لتقديم الدعم المالي لقطاع الألبسة والمنسوجات في الأردن والدول المتوسطية	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
8. بناء قاعدة بيانات متكاملة حول قطاع الألبسة والمنسوجات على مستوى المنطقة الأوروبية – متوسطية (Euro - Med)	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
9. تجسير العلاقة بين القطاع محلياً وعالمياً من خلال: ▪ تحليل الفجوة المعرفية لدى بعض الشركات المحلية العاملة في هذا القطاع ▪ تبني إستراتيجية معرفة لتحديد ورسم معالم الطريق	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
المجموع الفرعي للسياسة	**600**	**0**	**200**	**200**	**400**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**650**	**50**	**200**	**200**	**450**	

القطاع الفرعي الثالث: الأثاث

الهدف: زيادة صادرات قطاع الأثاث

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الاثاث (مليون دينار)	15	100	180

السياسة رقم (1)	المؤشر		القيمة الحالية		القيمة المستهدفة
تطوير قوى عاملة ماهرة ومرنه في القطاع	عدد العمالة الإجمالية الماهرة في القطاع		8,400		13,500
البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**			**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. تطوير قدرات المدربين والبرامج التدريبية في مشاغل التدريب المهني للنجارة والديكور	-	-	-	-	-	مؤسسة التدريب المهني
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر		القيمة الحالية		القيمة المستهدفة
دعم وتطوير خطط وبرامج الصادرات	قيمة الصادرات للقطاع (مليون دينار)		15		100
البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**			**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. إنشاء بيوت تصديرية للقطاع	1,000	0	300	200	500	وزارة الصناعة والتجارة JEDCO
2. عمل دراسات عن أسواق ذات فرص تصديرية	100	10	30	40	80	JEDCO
3. دعم مشاركة الشركات الأردنية في المعارض الدولية	125	0	45	40	85	JEDCO
4. إنشاء قاعدة بيانات تصديرية للشركات العاملة في القطاع	20	0	5	5	10	JEDCO
5. توفير الدعم الفني للشركات من خلال استقدام خبراء متخصصين	30	0	10	10	20	JEDCO
6. تجسير العلاقة بين القطاع محلياً وعالمياً	150	0	50	50	100	وزارة الصناعة والتجارة
المجموع الفرعي للسياسة	**1,425**	**10**	**440**	**345**	**795**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**1,425**	**10**	**440**	**345**	**795**	

القطاع الفرعي الرابع: الصناعات الغذائية

الهدف: زيادة صادرات قطاع الصناعات الغذائية

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الصناعات الغذائية (مليون دينار)	202	270	1,400

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز تنافسية قطاع الصناعات الغذائية	قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع/قيمة التكاليف الإجمالية للقطاع	1.51	1.96

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دراسة توحيد جهود الرقابة على المصانع المحلية	30	30	0	0	30	وزارة الصناعة والتجارة
2. إنشاء جمعية أعمال خاصة بقطاع الصناعات الغذائية	120	0	40	40	80	JEDCO
3. تخفيض كلف الإنتاج عن طريق إعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية
4. دعم مشاركة الشركات الأردنية في المعارض الدولية	120	0	40	40	80	JEDCO
5. توفير الدعم الفني للشركات من خلال استقدام خبراء	90	0	30	30	60	JEDCO
6. عقد وتنظيم ورشات عمل متخصصة حول المواصفات العالمية	60	0	20	20	40	JEDCO
7. التطبيق الانتقائي التدريجي لنظام HACCP في الصناعات الغذائية القادرة على التصدير	30	10	10	10	30	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
8. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية في مجال ممارسات التصنيع الجيد والممارسات السليمة لتداول الأغذية للعاملين في الصناعات الغذائية القادرة على التصدير	90	30	30	30	90	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
9. التطبيق الانتقائي التدريجي لأنظمة تتبع واسترجاع في الصناعات الغذائية القادرة على التصدير	90	0	30	30	60	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
المجموع الفرعي للسياسة	**630**	**70**	**200**	**200**	**470**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز ثقة الدول المستوردة بصادرات الأردن من الأغذية	قيمة الصادرات (مليون دينار)	202	270

البرامج / المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. توسيع وتطوير برنامج رصد الخضار والفواكه الطازجة	30	10	10	10	30	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
2. تأسيس برامج رصد لمراقبة الأغذية الأكثر تصديراً	60	20	20	20	60	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
3. تطبيق برنامج منح شهادات الجودة وسلامة الأغذية المحلية المصدرة	30	10	10	10	30	المؤسسة العامة اللغذاء والدواء ومؤسسة المواصفات والمقاييس
المجموع الفرعي للسياسة	**120**	**40**	**40**	**40**	**120**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**750**	**110**	**240**	**240**	**590**	

القطاع الفرعي الخامس: الحديد والصلب

الهدف: زيادة صادرات قطاع الحديد والصلب

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الحديد والصلب (مليون دينار)	85	120	257

السياسة رقم (1)	المؤشر		القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز تنافسية قطاع الحديد والصلب	قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع/قيمة التكاليف الإجمالية للقطاع		1.58	2

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. وضع إستراتيجية وطنية لقطاع الحديد والصلب	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة + وزارة المالية
2. إنشاء بيوت تصدير	300	0	100	100	200	JEDCO
3. وضع برامج تدريب متخصصة لتأهيل العمال في هذا القطاع	-	-	-	-	-	مؤسسة التدريب المهني
4. وضع برنامج لتحفيز الاندماج من خلال: ▪ تسهيل إجراءات الاندماج ▪ تحفيز الإستثمار الأجنبي كشريك استراتيجي	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
المجموع الفرعي للسياسة	**300**	**0**	**100**	**100**	**200**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**300**	**0**	**100**	**100**	**200**	

القطاع الفرعي السادس: الرخام والحجر

الهدف: زيادة صادرات قطاع الرخام والحجر

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. قيمة الصادرات الأردنية من الرخام والحجر (مليون دينار)	25	50	152

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز التنافسية والقدرات المحلية	قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع/قيمة التكاليف الإجمالية للقطاع	2.56	3.32

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. عمل دراسات عن أسواق ذات فرص واعدة	100	0	35	35	70	JEDCO
2. دعم مشاركة الشركات الأردنية في المعارض الدولية	100	0	35	35	70	JEDCO
3. عقد ورشات عمل لتطوير قدرات الشركات العاملة في هذا القطاع	30	0	10	10	20	JEDCO
4. إنشاء بيوت تصدير للقطاع	100	0	20	20	40	JEDCO
المجموع الفرعي للسياسة	**330**	**0**	**100**	**100**	**200**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**330**	**0**	**100**	**100**	**200**	

القطاع الفرعي السابع: السياحة

الهدف: زيادة الإستثمار وتحقيق النمو المستدام للاقتصاد السياحي في الأردن

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. عدد العمالة الأردنية المباشرة في قطاع السياحة	26,069	40,000	100,000
2. المقبوضات من قطاع السياحة في ميزان المدفوعات (مليار دينار)	1	1.6	3

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة المواقع السياحية على أسس تجارية	نسبة التغير في عدد السياح الذين يزورون الموقع السياحي المستهدف خلال السنة مقارنة مع السنة السابقة	%0.0	%15+
	نسبة التغير في الدخل المتأتي من الموقع السياحي المستهدف مقارنة مع السنة السابقة	%0.0	% 20 +

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء شركة إدارة وتطوير المواقع السياحية	5,000	300	1,000	1,000	2,300	وزارة السياحة والآثار
المجموع الفرعي للسياسة	**5,000**	**300**	**1,000**	**1,000**	**2,300**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة تنافسية القطاع السياحي	نسبة التغير في الدخل المتأتي من الموقع السياحي المستهدف مقارنة مع السنة السابقة	%0.0	% 20 +

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إعداد خارطة استثمارية للقطاع السياحي في المملكة	120	80	20	20	120	وزارة السياحة والآثار
2. تطوير برامج عمل الوزارة في مجالات الإحصاء والمعلوماتية والسياحة الداخلية وتطوير المنتج السياحي والترويج والاتصال	300	100	100	100	300	وزارة السياحة والآثار
3. الإعلام و الترويج السياحي الداخلي	1,500	250	200	200	650	وزارة السياحة والآثار
4. بناء قدرة وحدة إدارة المواقع السياحية	120	50	35	35	120	وزارة السياحة والآثار
5. إنشاء صندوق التراث	5,000	300	500	500	1,300	وزارة السياحة والآثار
المجموع الفرعي للسياسة	**7,040**	**780**	**855**	**855**	**2,490**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
دعم وتطوير خطط وبرامج تسويق المنتج السياحي الأردني	المقبوضات من قطاع السياحة في ميزان المدفوعات (مليار دينار)	1	1.6
	الدخل المباشر وغير المباشر من السياحة العلاجية (مليون دينار)	390	480

البرامج/المشاريع /الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. توسيع القاعدة التسويقية للمنتج السياحي الأردني وزيادة الطلب عليه وزيادة الحملات الإعلانية الموجهة نحو المستهلك مباشرة في الدول التي يوجد بها مكاتب تمثيل	85,000	12,545	15,000	15,000	42,545	هيئة تنشيط السياحة
2. تنفيذ مسح سنوي للقادمين والمغادرين لجمع وتحديد البيانات الخاصة بزوار المملكة بشكل دوري	1,050	120	0	400	520	وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة
3. تنفيذ مسح لتحديد حجم السياحة الداخلية من حيث الإنفاق وخصائص الزوار	-	-	-	-	-	وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة
4. زيادة استقطاب أعداد الوافدين للعلاج	3,750	0	1,250	1,500	2,750	وزارة الصحة ووزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة
5. تنفيذ مسح مفصل ودوري لعينة محددة من السياح لقياس أراءهم وملاحظاتهم عن المنتج السياحي الأردني وزيارتهم بشكل عام	300	0	50	50	100	وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة
6. تصميم نموذج بسيط لتقييم المواقع السياحية بحيث يوزع في جميع المواقع السياحية ويتابع بشكل شهري	15	0	5	5	10	وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة
المجموع الفرعي للسياسة	**90,115**	**12,665**	**16,305**	**16,955**	**45,925**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**102,155**	**13,745**	**18,160**	**18,810**	**50,715**	

4-3 محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

يواجه قطاع الخدمات المالية عدة تحديات، منها تشوه هيكلية قطاعي المصارف والتأمين، وضعف التعاون والتنسيق بين هيئات التنظيم والرقابة المختلفة، والتمييز في المعاملة الضريبية بين بعض المنتجات المالية، وبطء تنظيم الخدمات المالية الجديدة، وضعف قطاع التأمين وسوق رأس المال الثانوية، فيما يبقى الحصول على تمويل للشركات المبتدئة والمشاريع الصغيرة يواجه مشاكل عدة. ونظراً لأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بمدى تطور قطاع الخدمات المالية كسوق رأس المال، والجهاز المصرفي، وقطاع التأمين والمؤسسات المالية الأخرى والخدمات المالية المساندة، فقد تضمنت مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية توجيهات تهدف إلى تطوير الخدمات المالية والبنكية والتأمينية وسوق رأس المال، لتكون خدمات عصرية تتمتع بمستوى عالٍ من التنظيم والفاعلية في خدمة الاقتصاد الوطني، كما يهدف إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية، وتعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية.

إضافة إلى ذلك، تعاني المالية العامة في المملكة من اختلالات وعجوزات مزمنة، فعلى الرغم من التحسن النسبي للأداء المالي، والمتمثل في انخفاض عجز الموازنة العامة (بعد المساعدات) بنسبة تصل إلى حوالي 6.9% من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، وبلوغ نسبة الدين العام 72.7% إلى الناتج المحلي الاجمالي في العام 2006، إلا أن رصيد المديونية وخدمتها ما زال مرتفعاً مما يرتب على الخزينة أعباءاً ماليةً كبيرةً وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف خفض هذا العجز، وتخفيض نسبة الدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ إصلاحات جذرية لتحسين أداء الموازنة العامة، وزيادة كفاءة الأداء الحكومي اللذين يعتبران جوهر مبادرات الإصلاح المالي وهدفها. ويعتبر تنفيذ هذه المبادرات والتوصيات الركن الأساسي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي حال تطبيق مبادرات الإصلاح المالي الحكومي، فإنه يمكن خفض عجز الموازنة العامة المتوقع (قبل المساعدات) إلى 4.9% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2009، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق فائض مالي ابتداءً من العام 2016، وبالتالي فإن تطبيق هذه المبادرات سيمكن المملكة من خفض مستويات الدين العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي السياسات والبرامج والمشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات (2007-2009):

محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

هدف المحور:

- المساهمة في تطوير الاقتصاد الأردني، ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المساهمة في تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة.
- المساهمة في إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية.

ملخص الوضع المالي لمحور الإصلاح المالي الحكومي (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول: الإصلاح المالي الحكومي	**43,328**	**14,476**	**11,536**	**10,846**	**36,860**
القطاع الثاني: الخدمات المالية	**13,900**	**950**	**4,990**	**2,690**	**8,630**
القطاع الفرعي الاول: التأمين	3,110	820	1,420	870	3,110
القطاع الفرعي الثاني: البنك المركزي	0	0	0	0	0
القطاع الفرعي الثالث: هيئة الأوراق المالية	10,790	130	3,570	1,820	5,520
القطاع الثالث:تطوير القطاع العام	**7,520**	**3,700**	**1,450**	**1,200**	**6,350**
المجموع الكلي للمحور	**64,748**	**19,126**	**17,976**	**14,736**	**51,840**

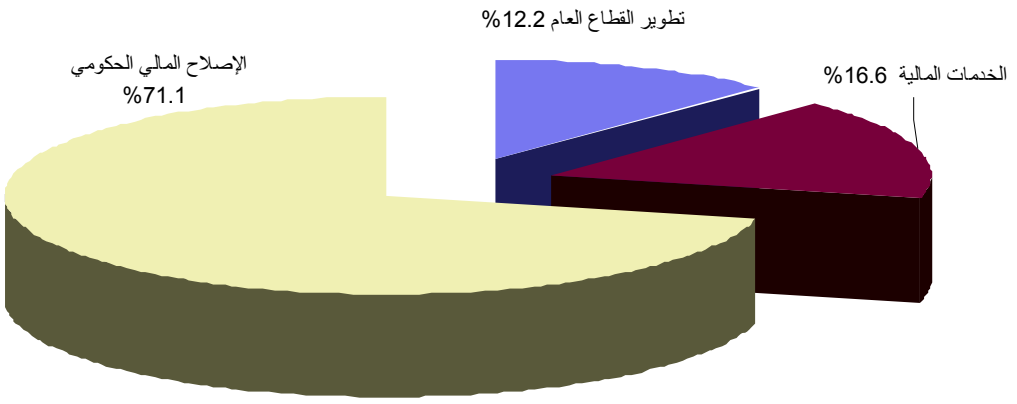

رسم رقم4 : نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور الإصلاح المالي الحكومي للسنوات 2007-2009

القطاع الأول: الإصلاح المالي الحكومي

الهدف: تعزيز الاستقرار المالي للخزينة العامة واستمراريته.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (قبل المنح)	%10.6	%4.9	% 1.8
2. نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بعد المنح)	%6.9	%3.1	---
3. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	%71.65	%62.7	% 36
4. نسبة تغطية الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية	%101.3	%113.9	---

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد	نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	%38.7	%36

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. وقف دعم القمح والشعير والنخالة ضمن حساب الاتجار	-	-	-	-	-	وزارة المالية
2. رفع الدعم عن المشتقات النفطية	-	-	-	-	-	وزارة المالية
3. هيكلة دعم المؤسسات من خلال تقييم مهام كافة المؤسسات التي تتلقى الدعم وبيان أهمية نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحليل وضعها المالي ومدى إعتمادها على الدعم	-	-	-	-	-	وزارة المالية
4. تعظيم كفاءة الدعم المقدم للمؤسسات التي ستبقى تتلقى الدعم	-	-	-	-	-	وزارة المالية
5. هيكلة دعم الجامعات من الموازنة العامة لتمويل مشاريع ريادية (ضمن النفقات الرأسمالية)	-	-	-	-	-	وزارة المالية
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تخفيف أعباء فاتورة التقاعد	نفقات التقاعد المدني (مليون دينار)	155	203

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إعداد الدراسات الإكتوارية والإدارية لتقييم إمكانية نقل الموظفين المدنيين العاملين في الجهاز الحكومي حاليا والمشتركين في التقاعد المدني قبل 1995 إلى الضمان الاجتماعي	750	250	500	0	750	وزارة المالية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
2. حوسبة نظام التقاعد الحكومي وربطه بدائرة الأحوال المدنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	-	-	-	وزارة المالية
المجموع الفرعي للسياسة	**750**	**250**	**500**	**0**	**750**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تخفيف أعباء المديونية	إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%72.7	%62.7

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. استخدام أساليب خفض حجم الدين العام الخارجي	-	-	-	-	-	وزارة المالية
2. استخدام أدوات التحوط والمشتقات المالية	-	-	-	-	-	وزارة المالية
3. تطوير سوق الإصدارات الأولية والثانوية لأدوات الدين الحكومي	-	-	-	-	-	وزارة المالية
4. التوازن بين الاقتراض الداخلي والخارجي	-	-	-	-	-	وزارة المالية
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز الإيرادات المحلية	نسبة إيرادات ضريبة الدخل والمبيعات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%16.1	%17.5

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل قانون ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
2. تعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
3. إعادة تدريب وتأهيل موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	300	94	100	100	294	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
4. إصلاح الإدارة الضريبية من خلال:	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
▪ الاستمرار في إجراءات الدمج والهيكلة						
▪ إعداد نظام خاص للحوافز في دوائر الضريبة	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
▪ حوسبة الأنظمة وتدفق المعلومات وإعادة تأهيل الموظفين على الأنظمة المحوسبة: تطوير دائرة ضريبة الدخل electronic filing system) (وتطوير برامج الحاسوب	110	110	0	0	110	وزارة المالية/ دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
5. تعديل الأطر القانونية لتنص على قيام الهيئات والمؤسسات العامة دون استثناء لتحويل كامل فوائضها المالية المحققة سنويا إلى الخزينة العامة	-	-	-	-	-	وزارة المالية
المجموع الفرعي للسياسة	**410**	**204**	**100**	**100**	**404**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير وتحسين منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة	حجم الإنفاق فوق سقف قانون الموازنة العامة (مليون دينار)	462	0
	انحراف الإيرادات المحلية الفعلية عن المقدرة	%14	%5±
	حجم المتأخرات كنسبة من إجمالي الموازنة	---	اقل من 2 %

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تصنيف الموازنة العامة حسب أحدث المنهجيات الدولية GFS	-	-	-	-	-	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
2. تطوير عملية إعداد الإطار المالي متوسط المدى	-	-	-	-	-	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
3. برنامج تطوير الاداء المالي المتكامل في الأردن	14,000	4,666	4,666	4,666	14,000	وزارة المالية
4. حوسبة أنظمة الموازنة العامة وربط كافة وحدات الموازنة مع وزارة المالية الكترونيا (GFMIS)	10,000	2,000	2,000	2,000	6,000	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
5. حوسبة نظام المشتريات الحكومية E-Procurement	2,500	340	100	200	640	وزارة المالية/دائرة اللوازم العامة + دائرة العطاءات الحكومية + دائرة الشراء الموحد
6. تطوير انظمة موجودات المستودعات الحكومية	350	350	0	0	350	وزارة المالية
7. رفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية للخزينة العامة	-	-	-	-	-	وزارة المالية
8. دراسة وتحليل واقع النفقات العامة قطاعياً PER	-	-	-	-	-	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
9. تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج	-	-	-	-	-	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة
10. إنشاء حساب الخزينة الموحد	-	-	-	-	-	وزارة المالية
11. مشروع المحاسبة الالكتروني e-accounting project	4,000	1,500	1,000	1,000	3,500	وزارة المالية
12. إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع والإنفاق الرأسمالي	80	40	20	20	80	دائرة الموازنة العامة
13. تحسين كفاءة إعداد جدول التشكيلات	90	30	30	30	90	دائرة الموازنة العامة
المجموع الفرعي للسياسة	**31,020**	**8,926**	**7,816**	**7,916**	**24,660**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحديث وتطوير الأطر القانونية	الترتيب النسبي للأردن في مجال تنافسية الحكومة على المستوى العالمي (بند الأطر القانونية)	26	موقع متقدم

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مشروع نظام المشتريات الموحد	-	-	-	-	-	دائرة اللوازم العامة + دائرة العطاءات الحكومية+ دائرة الشراء الموحد
2. مراجعة الرسوم والضرائب المفروضة على معاملات البنوك الإسلامية	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
3. تحديث قانون الأموال غير المنقولة رهناً للدين	-	-	-	-	-	وزارة المالية / دائرة الأراضي والمساحة
4. مراجعة رسوم نقل الملكية وضريبة بيع العقار	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
5. تعديل قانون إيجار الأموال غير المنقولة لغير الأردنيين	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
6. تعديل قانون إدارة أملاك الدولة	-	-	-	-	-	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز القدرات في وزارة المالية والدوائر المرتبطة بالوزير	عدد مرات ألفوز بجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	2	6 ضمن أفضل 3 مؤسسات

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء وحدة السياسات المالية الكلية	-	-	-	-	-	وزارة المالية
2. إعادة هيكلة الوزارة والدوائر التابعة للوزير	-	-	-	-	-	وزارة المالية
3. إنشاء مركز التدريب التابع للوزارة	-	-	-	-	-	وزارة المالية
4. تأهيل العاملين في وزارة المالية	1,000	250	300	450	1,000	وزارة المالية
5. تأهيل العاملين في المشتريات الحكومية	300	100	100	100	300	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة + دائرة العطاءات الحكومية + دائرة الشراء الموحد
6. تطوير رأس المال البشري في دائرة الجمارك	50	20	10	10	40	دائرة الجمارك
7. تطوير ورفع القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية في دائرة الموازنة العامة	500	200	150	150	500	دائرة الموازنة العامة
8. برنامج التوعية المالية	1,400	1,400	0	0	1,400	وزارة المالية
9. بناء القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة	840	280	280	280	840	ديوان المحاسبة
المجموع الفرعي للسياسة	**4,090**	**2,250**	**840**	**990**	**4,080**	

السياسة رقم (8)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين	نسبة الرضا عن الخدمات المقدمة	---	تزداد بنسبة 5% سنويا اعتبارا من 2007

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (8)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	

1. الاستعاضة عن رسوم طوابع الواردات بأدوات مالية بسيطة	-	-	-	-	-	وزارة المالية
2. تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني لقبض الإيرادات (E.Payment)	-	-	-	-	-	وزارة المالية
3. إيجاد نظام ضريبي للأبنية والأراضي محوسب	700	0	400	300	700	وزارة المالية
4. تحديث وتطوير برنامج الأسيكودا	3,400	1,800	800	800	3,400	دائرة الجمارك
المجموع الفرعي للسياسة	**4,100**	**1,800**	**1,200**	**1,100**	**4,100**	

السياسة رقم (9)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع مصداقية ودقة المعلومات العقارية	نسبة التطابق بين مختلف السجلات والخرائط الكادستراتية	%85	%100

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (9)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مطابقة الصحائف الورقية والالكترونية	500	231	250	-	481	دائرة الأراضي والمساحة
2. تحسين البيانات العقارية	642	242	200	200	642	دائرة الأراضي والمساحة
3. شبكة مثلثات الأراضي والمساحة	202	82	80	40	202	دائرة الأراضي والمساحة
4. مسح الاعتداءات على أراضي الدولة	714	264	250	200	714	دائرة الأراضي والمساحة
5. اجهزة مختلفة للحاسوب ومشروع الحكومة الالكترونية	900	227	300	300	827	دائرة الأراضي والمساحة
المجموع الفرعي للسياسة	**2,958**	**1,046**	**1,080**	**740**	**2,866**	
المجموع الكلي للقطاع	**43,328**	**14,476**	**11,536**	**10,846**	**36,860**	

القطاع الثاني: الخدمات المالية

القطاع الفرعي الاول: التأمين

الهدف: تطويرقطاع التأمين وتنظيمه وصولاً لتكريس الأردن كمركز تأمين إقليمي

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة أقساط تأمينات التقاعد المدني الخاص إلى إجمالي أقساط تأمينات الحياة	% 0	% 7	% 30

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز استقلالية هيئة التأمين	تعزيز استقلالية هيئة التأمين (تقرير تقييم قطاع الخدمات المالية الصادر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)	Broadly Observed	Observed

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل قانون تنظيم أعمال التأمين	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير وتعميق سوق التأمين الأردنية	زيادة المنتجات التأمينية	عدم طرح المنتجات المذكورة	المنتجات المذكورة متوفرة

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعزيز الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وفق المعايير الدولية	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
2. مكافحة غسيل الأموال في أنشطة التأمين	40	0	20	20	40	هيئة التأمين
3. تنظيم العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد التأمين	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
4. توحيد متطلبات رأس مال شركات التأمين وفقاً للمعيار الدولي	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
5. تطوير الأطر القانونية لإنشاء أنواع جديدة من شركات التأمين	-	-	-	-	-	هيئة التأمين ودائرة مراقبة الشركات
6. دراسة حول التأمين الطبي الإلزامي والتأمين على الحياة لموظفي القطاع الخاص والعام	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
7. دراسة حول تأمين المسؤولية المهنية	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
8. وضع الأطر القانونية المنظمة للتأمين الإسلامي	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
9. دراسة حول الأخطار الكارثية	50	0	50	0	50	هيئة التأمين
10. دراسة حول الأخطار الزراعية	50	0	50	0	50	هيئة التأمين ووزارة الزراعة

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
11. دراسة منتجات التأمين الاجتماعية الصغيرة	50	0	50	0	50	هيئة التأمين
12. وضع وتطوير الأطر القانونية لتنظيم التأمينات التقاعدية الخاصة	100	0	50	50	100	هيئة التأمين
13. إنشاء قاعدة بيانات لتوفير معلومات عن المؤمن لهم والتعويضات المدفوعة لمكافحة عمليات الاحتيال في التأمين	100	0	100	0	100	هيئة التأمين
14. التوعية والتثقيف التأميني	430	230	100	100	430	هيئة التأمين
15. تطوير القدرة المؤسسية والفنية لتوفير وسائل بديلة لحل نزاعات التأمين	340	40	300	0	340	هيئة التأمين
16. تطوير الموارد البشرية العاملة في قطاع التأمين	600	0	300	300	600	هيئة التأمين
17. التفتيش والتدقيق الميداني على شركات التأمين	400	100	150	150	400	هيئة التأمين
18. تطبيق الحكومة الإلكترونية	250	150	50	50	250	هيئة التأمين
19. تطوير قطاع التأمين	200	100	50	50	200	هيئة التأمين
20. دراسات لتأسيس معهد التأمين الأردني	50	50	0	0	50	هيئة التأمين
21.برنامج التأهيل المهني	450	150	150	150	450	هيئة التأمين
المجموع الفرعي للسياسة	**3,110**	**820**	**1,420**	**870**	**3,110**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز شبكات الأمان المالي	نسبة شركات التامين المشتركة في صندوق حماية المؤمن لهم	%0	%100

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء صندوق لحماية المؤمن لهم أو المستفيدين من أعمال التامين في حال إفلاس شركة تأمين (من خلال إعداد تعليمات)	-	-	-	-	-	هيئة التأمين
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**3,110**	**820**	**1,420**	**870**	**3,110**	

القطاع الفرعي الثاني: البنك المركزي

الهدف: المحافظة على الاستقرار النقدي وضبط التضخم

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار	0.708	0.708	0.708

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز استقلالية البنك المركزي الأردني	حجم دين البنك المركزي على الحكومة (مليون دينار)	(1,094) باستثناء عوائد التخاصية	تخفيض تدريجي خلال فترة يتم الاتفاق عليها

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إيجاد آلية مناسبة لإطفاء ديون البنك المركزي على الحكومة	-	-	-	-	-	وزارة المالية والبنك المركزي الأردني
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تقوية وتطوير شبكات الأمان المصرفي	نسبة تغطية الودائع المضمونة	%1.30	3% عام 2014

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطبيق قانون ضمان الودائع بحيث يتم التحول من الأقساط الثابتة واستبدالها بالإقساط المرجحة بالمخاطر المتعلقة بموجودات البنوك	-	-	-	-	-	مؤسسة ضمان الودائع
2. وضع آلية لتصنيف شركات القطاع المالي وفق المعايير الدولية	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني ، هيئة التأمين، وهيئة الأوراق المالية
3. برامج ضمان مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	-	-	-	-	-	الشركة الأردنية لضمان القروض
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

تقوية وتعزيز الرقابة على البنوك المرخصة	المعايير المطبقة		معايير بازلI		معايير بازل II
البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**			**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. إصدار تعليمات لتطبيق معايير بازل II	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
2. عقد ورشات عمل ودورات تدريبية للعاملين في البنوك	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (4)	**المؤشر**	**القيمة الحالية**	**القيمة المستهدفة**
تطوير وتعميق القطاع المالي والمصرفي	التشريعات المصرفية والمالية المطبقة	الوضع الحالي للقوانين ذات العلاقة	حزمة قوانين مصرفية ومالية محدثة وباستمرار
	وجود دليل للحوكمة الرشيدة ملزم للبنوك	إرشادات غير ملزمة	إصدار تعليمات ملزمة

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. إصدار تعليمات للعمل بالحاكمية الرشيدة	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
2. مراجعة وإعداد التشريعات المالية والمصرفية (قانون غسيل الأموال، قانون مكافحة الإرهاب، قانون التسنيد، قانون الإفصاح)	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة المالية، وهيئة الأوراق المالية، وهيئة التأمين
3. إعادة هيكلة معهد الدراسات المصرفية	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
4. المساهمة في تطوير التعليم الجامعي	-	-	-	-	-	البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي
5. إيجاد مؤسسة تصنيف ائتماني محلية	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني بالتعاون مع هيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	

6. تعديل قانون البنوك بما يسمح بزيادة الإفصاح المالي للمستثمرين	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
7. تطوير أدوات نقدية وفق الشريعة الإسلامية	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني
8. إنشاء صندوق لتمويل رأس المال المبادر	-	-	-	-	-	وزارة الصناعة والتجارة
9. إصدار قانون معلومات الائتمان	-	-	-	-	-	البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	-	-	-	-	-	

القطاع الفرعي الثالث: هيئة الأوراق المالية

الهدف: تطوير سوق رأس المال والخدمات المالية بما يساهم في زيادة الثقة بالسوق وحماية المستثمرين

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. التوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن IOSCO	15 معيار	25 معيار	25 معيار

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز استقلالية هيئة الأوراق المالية	التوافق مع التوصيات والمعايير الدولية	عدم التوافق	التوافق

الأنشطة/البرامج/المشاريع للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولية
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل قانون الأوراق المالية	-	-	-	-	-	هيئة الأوراق المالية
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز التنسيق بين هيئات الرقابة	التوافق مع التوصيات الدولية	عدم التوافق	التوافق

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إجراء دراسة محايدة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال توحيد أو تنسيق الرقابة ومأسسته	-	-	-	-	-	هيئة الأوراق المالية
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعميق وتطوير سوق رأس المال	عدد شركات الخدمات المالية	74	85
	أنواع الخدمات المالية المقدمة	7	10
	أنواع الأدوات المالية المدرجة	2	4

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إصدار وتطوير التشريعات المنظمة للسوق	310	0	100	130	230	هيئة الأوراق المالية
2. تطوير النظم الإلكترونية في السوق	2,200	0	750	850	1,600	هيئة الأوراق المالية
3. إعداد دليل حوكمة الشركات المساهمة وفق معايير الـ OECD	-	-	-	-	-	هيئة الأوراق المالية
4. إنشاء معهد تدريب مهني متخصص في سوق رأس المال	680	0	200	300	500	هيئة الأوراق المالية
5. إعداد دراسة لتحفيز الإستثمار طويل الأجل وتعميق سوق السندات	200	0	50	0	50	هيئة الأوراق المالية
6. زيادة الوعي في الإستثمار في الأوراق المالية	440	80	150	170	400	هيئة الأوراق المالية
7. إنشاء المركز المالي الأردني	6,000	0	2,000	0	2,000	هيئة الأوراق المالية
8. استحداث أدوات مالية جديدة بما فيها الإسلامية	370	0	120	150	270	هيئة الأوراق المالية
9. إيجاد آلية للتحكيم وتسوية النزاعات	300	0	100	100	200	هيئة الأوراق المالية
10.الترويج لسوق رأس المال الوطني عربيا ودوليا و نفقات مؤتمرات وبرامج الاسواق المالية	290	50	100	120	270	هيئة الأوراق المالية
11. إنشاء صندوق حماية المستثمرين	-	-	-	-	-	هيئة الأوراق المالية
المجموع الفرعي للسياسة	**10,790**	**130**	**3,570**	**1,820**	**5,520**	
المجموع الكلي للقطاع الفرعي	**10,790**	**130**	**3,570**	**1,820**	**5,520**	

القطاع الثالث: تطوير القطاع العام

الهدف: خدمات حكومية أفضل مع التوظيف الأفضل للموارد المتاحة، من خلال جهاز حكومي يعمل بكفاءة وفاعلية ويخضع للمساءلة.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. الترتيب النسبي لكفاءة الحكومة	%63	%70	% 90

لسياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير واصلاح القطاع العام	نسبة الموظفين المؤهلين الذين يشغلون وظائف مناسبة	---	%60
	نسبة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة	---	%70

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج اصلاح القطاع العام	4,700	2,700	1,000	1,000	4,700	وزارة تطوير القطاع العام
2. تعزيز القدرات للمعهد الوطني للتدريب	1,770	200	200	200	600	المعهد الوطني للتدريب
المجموع الفرعي للسياسة	**6,470**	**2,900**	**1,200**	**1,200**	**5,300**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
دعم عملية صنع القرار بهدف تحسين الأداء الحكومي	عدد وحدات السياسات في الوزارات والمؤسسات الحكومية	صفر	22

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء وحدات السياسات وتطوير الأداء المؤسسي في الوزارات والدوائر الحكومية المعنية	1,050	800	250	0	1,050	إدارة متابعة الأداء الحكومي
2. تعزيز الدعم المقدم إلى مجلس الوزراء	-	-	-	-	-	رئاسة الوزراء
3. تعزيز الإدارة في رئاسة الوزراء	-	-	-	-	-	رئاسة الوزراء
4. تعزيز عملية الاتصال الحكومي	-	-	-	-	-	رئاسة الوزراء
المجموع الفرعي للسياسة	**1,050**	**800**	**250**	**0**	**1,050**	
المجموع الكلي للقطاع	**7,520**	**3,700**	**1,450**	**1,200**	**6,350**	

4-4 محور دعم التشغيل والتدريب المهني

محور دعم التشغيل والتدريب المهني

شهد الاقتصاد الأردني خلال السنوات الخمس الماضية تطوراً سريعاً وملحوظاً، ولكن هذا التطور لم يكن كافياً لاستيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن عمل، وبالإضافة إلى ذلك، كان قطاع التدريب المهني ينتج عمالاً غير ملتزمين وذوي مستوى تدريب متدنٍ. ومن المشاكل التي يعاني منها قطاع التدريب المهني في الأردن غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في جميع مراحل التدريب المهني، حيث أسهم هذا الغياب بتوسيع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوافرة لدى الخريجين. ويعاني الأردنيون العاطلون عن العمل من صعوبة إيجاد فرص عمل من خلال مؤسسات التشغيل الحكومية، بسبب تشتت هذه المؤسسات وعدم فاعليتها، مما يولد إحباطاً لدى الكثير منهم، ويدفعهم للتوقف عن البحث عن العمل.

وقد عالجت مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية موضوع التشغيل والتدريب المهني من خلال دراسة معمقة تمخض عنها مجموعة من المبادرات والتوصيات المقترحة والتي تم صياغتها بالتركيز على ثلاثة أهداف رئيسية:

(1) رفع قابلية تشغيل القوى العاملة، من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق.

(2) تعزيز مرونة سوق العمل والإنتاجية، من خلال زيادة مرونة القوانين الناظمة لسوق العمل بالتوازي مع إنشاء شبكات أمان.

(3) زيادة حجم القوى العاملة، من خلال التشغيل الفعال، وتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً.

وتسعى الحكومة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لدعم التشغيل والتدريب المهني، وإطلاق برامج تشغيل موجهة تستهدف العاطلين عن العمل، لتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً.

وفيما يلي السياسات والبرامج والمشاريع التي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009:

محور دعم التشغيل والتدريب المهني

هدف المحور:

- إعداد الأردنيين للتعلم الدائم وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار
- رفع قابلية تشغيل القوى العاملة
- تعزيز مرونة سوق العمل وإنتاجية العامل

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة العاطلين عن العمل من حملة الثانوية فما دون، من إجمالي نسبة البطالة	%62.7	%50	%20
2. نسبة تشغيل خريجي مؤسسة التدريب المهني	% 70	% 85	% 100-90
3. حجم العمالة الوافدة (عامل)	290,000	200,000	---

ملخص الوضع المالي لمحور دعم التشغيل والتدريب المهني (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع: دعم التشغيل والتدريب المهني	87,065	12,119	25,110	32,100	69,329
المجموع الكلي للمحور	**87,065**	**12,119**	**25,110**	**32,100**	**69,329**

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية	صدور إستراتيجية وطنية موحدة لتنمية الموارد البشرية	لا يوجد	وجود إستراتيجية
	صدور إستراتيجية وطنية موحدة للتعليم والتدريب المهني والتقني	لا يوجد	وجود إستراتيجية

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية	450	80	150	200	430	وزارة العمل
2. إعادة هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET)، ليصبح مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني (ETVET)	2,200	70	500	500	1,070	وزارة العمل
المجموع الفرعي للسياسة	**2,650**	**150**	**650**	**700**	**1,500**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
المساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة	عدد المتدربين والمشتغلين من خلال مشروع التدريب والتشغيل الوطني	3,000	18,000
	نسبة توظيف خريجي مؤسسة التدريب المهني	%70	%85
	عدد المتدربين والمشتغلين نتيجة البرامج من صندوق التنمية والتشغيل	3 ,000	25, 000

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مشروع مكافحة الفقر والبطالة للعاطلين عن العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)	550	550	0	0	550	وزارة العمل
2. مشروع التدريب والتشغيل الوطني	11,000	2,154	3,500	4,000	9,654	وزارة العمل
3. مشروع التشغيل الوطني لتشغيل الفتيات من المناطق النائية	750	200	250	300	750	وزارة العمل
4. المساهمة في تمويل متطلبات التدريب اللازمة مثل التجهيزات والمواد الخام والمواد التعليمية وأجور الكوادر التدريبية ورسوم المتدربين غير المقتدرين	36,000	3,500	11,000	17,500	32,000	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني التقني
5. حملات الإرشاد لنشر التوعية المهنية	710	160	200	350	710	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني التقني
6. المساهمة في تغطية كلفة الدراسات المتعلقة بسوق العمل والمسوحات المتعلقة بالاحتياجات التدريبية	970	220	300	450	970	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني التقني
7. مبادرات الصندوق الأخرى وتشمل تمويل مختلف احتياجات السوق غير المتوفرة	420	120	100	200	420	صندوق دعم التعليم والتدريب المهني التقني

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
8. إعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني من خلال: ▪ إعداد نظام إداري ومالي ولوازم خاص مستقل بالمؤسسة ▪ تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إدارة مراكز المؤسسة ▪ تركيز عمل المؤسسة على التدريب فقط من خلال نقل مهام تنظيم العمل المهني وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعهد الصحة والسلامة ▪ مهنية وتجهيزات مركز السلط للحرف التقليدية ومركز تدريب السواقين من المؤسسة إلى المؤسسات المعنية الأخرى	6,000	500	2,000	2,000	4,500	مؤسسة التدريب المهني
9. تطوير البرامج والمناهج التدريبية وفقاً لاحتياجات سوق العمل	1,500	50	500	500	1,050	مؤسسة التدريب المهني
10. رفع كفاءة المدربين الفنية والتربوية والادارية لكافة الموظفين	300	100	100	100	300	مؤسسة التدريب المهني
11. رفع معدلات التشغيل/الاستخدام الأمثل لمراكز المؤسسة	-	-	-	-	-	مؤسسة التدريب المهني
12. تخفيض نسبة التسرب بين المتدربين	-	-	-	-	-	مؤسسة التدريب المهني
13. تحديث التجهيزات لمرافق المؤسسة	600	300	150	150	600	مؤسسة التدريب المهني
14. حوسبة أعمال المؤسسة	950	700	150	100	950	مؤسسة التدريب المهني
15. إنشاء وتجهيز مبنى إدارة المؤسسة	2,500	500	1,000	1,000	2,500	مؤسسة التدريب المهني
16. إنشاء وتجهيز مبنى مديرية إقليم الشمال ومعهد تكنولوجيا المعلومات	500	300	150	0	450	مؤسسة التدريب المهني
17. إضافات وتوسعة مراكز قائمة في الغور الصافي والأوسط وعين الباشا	700	600	50	0	650	مؤسسة التدريب المهني
المجموع الفرعي للسياسة	**63,450**	**9,954**	**19,450**	**26,650**	**56,054**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين أداء سوق العمل الأردني	قابلية قوانين سوق العمل الأردني لاستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية	المرتبة 74 من أصل 155 دولة	المرتبة 50

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. الحوار الإقتصادي والاجتماعي ويتضمن: أ) رفع قدرات مفتشي العمل وقدرات المنظمات العمالية وزيادة مشاركة الشركاء الاجتماعيين في رسم السياسات الوطنية التي تتعلق بتحسين أداء سوق العمل ب) تطوير هيكل منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل بما يضمن حرية التمثيل	1,000	100	100	100	300	وزارة العمل
2. تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي	1,500	150	500	500	1,150	وزارة العمل
3. تفعيل دور قسم العاملين في الخارج في مديرية التعاون الدولي	1,350	200	200	200	600	وزارة العمل
4. الحد من عمالة الأطفال	3,000	300	500	500	1,300	وزارة العمل
5. مركز التشغيل الوطني ومشروع المنار	3,000	300	300	300	900	وزارة العمل
6. تعزيز القدرات المؤسسية في وزارة العمل ومديرياتها بما في ذلك الحوسبة	2,395	450	500	250	1,200	وزارة العمل
المجموع الفرعي للسياسة	**12,245**	**1,500**	**2,100**	**1,850**	**5,450**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع نسبة السكان الناشطين اقتصادياً	النسبة المئوية للنساء الناشطات اقتصادياً من بين إجمالي السكان في سن العمل	%10	%11
	نسبة مساهمة النساء في العمل المدفوع الأجر خارج القطاع الزراعي	%13.8	%14.5

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. زيادة مشاركة الإناث في برامج التدريب	150	50	50	50	150	مؤسسة التدريب المهني
2. تعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في التدريب المهني	300	50	100	100	250	مؤسسة التدريب المهني
3. مشروع التدريب للحد من البطالة	2,100	300	700	700	1,700	وزارة العمل
4. برامج تدريب العاطلين عن العمل لغايات التشغيل	6,000	100	2,000	2,000	4,100	مؤسسة التدريب المهني
5. برنامج التدريب المهني بين مؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل	150	5	50	50	105	مؤسسة التدريب المهني
المجموع الفرعي للسياسة	**8,700**	**505**	**2,900**	**2,900**	**6,305**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إحلال العمالة الوافدة واستبدالها بعمالة وطنية	حجم العمالة الوافدة من إجمالي الأيدي العاملة (عامل)	300,000	200,000

البرامج/المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحفيز أرباب العمل في القطاعين العام والخاص على تشغيل الأردنيين	-	-	-	-	-	وزارة العمل
2. دراسة مشرفي أمن العمارات والمباني	20	10	10	0	20	وزارة العمل
المجموع الفرعي للسياسة	**20**	**10**	**10**	**0**	**20**	
المجموع الكلي للقطاع	**87,065**	**12,119**	**25,110**	**32,100**	**69,329**	

4-5 محور الرفاه الاجتماعي

محور الرفاه الاجتماعي

على الرغم من النجاحات الكبيرة التي تحققت على الساحة الأردنية خلال الفترة الماضية في شتى المجالات، إلا أنها لم تنعكس بشكل مباشر وبالقدر المطلوب على مستوى معيشة المواطنين، حيث لا زال (14.7%) من الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة (14.8%) عام 2005 مع إمكانية ارتفاع معدل البطالة لأكثر من (20%) خلال العشر سنوات القادمة نتيجة عدم قدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب التدفق السنوي لطالبي العمل الجدد، كل ذلك ترافق مع ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات المعنية بمحاربة الفقر، وعدم وصول الدعم الحكومي إلى الفقراء الحقيقيين، بالإضافة إلى تباينات واسعة في مستويات تقديم الخدمات العامة ونوعيتها، والتي أدت إلى عدم تساوي مستويات المعيشة بين المناطق المختلفة في المملكة.

وانطلاقاً من الإدراك بأهمية تحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير سبل العيش الكريم اقتصادياً واجتماعياً للمواطنين، والعمل على خفض نسبتي الفقر والبطالة، وحصول الأردنيين على الخدمات الأساسية بمستوى لائق على مختلف الأصعدة، فقد عملت مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية على معالجة هذا الموضوع من كافة جوانبه من خلال مبادرات وتوصيات تهدف إلى تعزيز دور كافة الشركاء، وتوسيع أطر وآفاق التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية مباشرة بالتنمية، مثل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تحقيق الريادية والمبادرة في خدمات الضمان الاجتماعي وصولاً إلى مساهمة اجتماعية متميزة ذات جودة عالية المستوى في ظل نظام تأميني مستدام وشامل وعادل، يتصف بالكفاءة والفاعلية والتميز، وتعزيز التنمية المحلية بكافة أبعادها.

في إطار البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009، فقد تم العمل على ترجمة توصيات مبادرة كلنا الأردن والأجندة الوطنية في مجال إيصال الخدمات الصحية للمواطنين واستمرار جهود مكافحة الفقر وتعميم منافع الضمان الاجتماعي، إلى سياسات وبرامج ومشاريع محددة بتكاليف مالية وأطر زمنية لتنفيذها، وفيما يلي أبرز هذه السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بمحور الرفاه الاجتماعي للثلاث سنوات القادمة:

محور الرفاه الاجتماعي

هدف المحور:

- توفير سبل العيش الكريم اقتصادياً واجتماعياً للمواطنين أفراداً وجماعات
- خفض نسبة الفقر والبطالة في الأردن
- أن يتمتع الأردنيون بمستوى صحي لائق على مختلف الأصعدة
- تحقيق الريادية والمبادرة في خدمات الضمان الاجتماعي وصولا إلى مساهمة اجتماعية متميزة ذات جودة عالية المستوى في ظل نظام تأميني مستدام وشامل وعادل يتصف بالكفاءة والفاعلية والتميز
- تعزيز التنمية المحلية بكافة أبعادها

ملخص الوضع المالي لمحور الرفاه الاجتماعي (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول: الرعاية الصحية	387,439	63,045	72,905	74,970	210,920
القطاع الثاني: الضمان الاجتماعي	-	-	-	-	-
القطاع الثالث: الفقر	361,702	100,264.8	105,333	102,933	308,530.8
المجموع الكلي للمحور	**749,141**	**163,309.8**	**178,238**	**177,903**	**519,450.8**

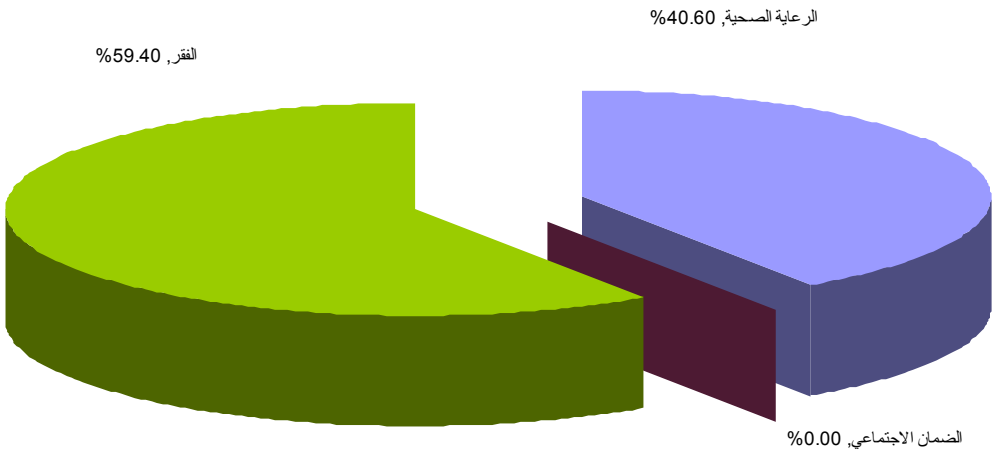

رسم رقم5 :نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور الرفاه الاجتماعي للسنوات 2007-2009

القطاع الأول: الرعاية الصحية

الهدف : تحسين المستوى الصحي للمواطن الأردني.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. العمر المتوقع عند الولادة	71.5 سنة	72.5 سنة	75 سنة
2. معدل الخصوبة الكلي	3.2 %	2.9 %	2.5 %
3. وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة حية	41	30	12
4. نسبة الأطفال في سن 5 سنوات وأقل ناقصي الوزن	%4.4	%4	---
5. التقزم (Stunting)	%8.5	%7	%2.7
6. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000	27	21	12
7. معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000ولادة حية)	22	19	11
8. نسبة الأطفال في عمر لغاية سنة ومحصنين بمطاعيم ضد الحصبة	%100	%100	%100
9. عدد الأطفال المصابين بمرض نقص المناعة(تراكمي)	26	---	---
10. عدد حالات الإصابة بمرض الملاريا	116 (حالات وافدة)	0	0
11. نسبة السكان في المناطق المعرضة للاصابة بمرض الملاريا ويستخدمون علاجا (%)	0.05	---	---
12. نسبة الحالات لمرض السل التي تم رصدها ومعالجتها (Detection Rate)	65%	75%	---
13. عدد حالات الإصابة بمرض السل (لكل 100000)	6.4	4	---

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

شمول كافة الأردنيين بالتأمين الصحي	نسبة التغطية بالتأمين الصحي	%77	%85

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. توسعة مظلة التأمين الصحي ▪ إجراء دراسات اقتصادية واكتوارية ▪ مراجعة وتحديث التشريعات ▪ إنشاء هيئة مستقلة ▪ إعداد نظام تأمين صحي يتماشى مع المتطلبات الجديدة ▪ حصول ذوي الدخل المتدني على كافة منافع خدمات التأمين الصحي	112,000	10,000	40,000	42,000	92,000	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**112,000**	**10,000**	**40,000**	**42,000**	**92,000**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ضمان العدالة في الحصول والوصول للخدمة الصحية	نسبة المراكز الصحية المؤهلة لتقديم خدمات صحية لكافة المواطنين مع ضمان الاستمرارية	%80	%90
	عدد الأسرة لكل 10,000 مواطن	18.5	19.5
	عدد الأطباء لكل 10,000 مواطن	24.5	27

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مأسسة التخطيط الصحي من خلال أ) اعتماد معايير تحقق العدالة الصحية ب) إجراء دراسات مسحة ميدانية لواقع الخدمات الصحية ج) إعادة تأهيل وصيانة كافة مرافق تقديم الخدمات	-	-	-	-	-	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
اعتماد مفهوم الجودة الشاملة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية	عدد المستشفيات التي تقدم خدمات طوارئ بإشراف طبي متخصص	2	5
	عدد المستشفيات الحكومية والخاصة الحاصلة على الاعتماد	0	6
	عدد المراكز الصحية التابعة للوزارة الحاصلة على اعتماد	0	20
	مدى جاهزية القطاع على التعامل مع المستجدات التكنولوجية	%10	%20
	عدد المستشفيات والمراكز المحوسبة كليا أو جزئيا في الوزارة	10	20
	عدد المراكز والمستشفيات المربوطة الكترونيا بالوزارة	4	16

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)	الجهة المسؤولة

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء الهيئة الوطنية للإسعاف	600	200	200	200	600	وزارة الصحة
2. خدمات إسعاف وطوارئ بإشراف كادر مؤهل (إحلال الطب العام بطب اختصاص)	160	30	50	80	160	وزارة الصحة
3. تطوير وتحفيز القوى البشرية	14,540	4,000	1,500	1,500	7,000	وزارة الصحة
4. استكمال الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لمختلف الوحدات الإدارية	-	-	-	-	-	وزارة الصحة
5. تطوير وتوثيق سياسات وإجراءات تنظيم العمل داخل الوزارة	-	-	-	-	-	وزارة الصحة
6. رفع كفاءة واستيعاب كليات التمريض	4,500	1,500	1,500	1,000	4,000	وزارة الصحة
7. نظام صحي يعتمد على نظام إحالة فعال	-	-	-	-	-	وزارة الصحة
8. اعتمادية المستشفيات والمراكز الصحية	800	100	100	100	300	وزارة الصحة
9. إحلال الطب العام بطب الأسرة كخدمة داخل المراكز الصحية	90	30	30	30	90	وزارة الصحة
10. تقييم وإنتاج مواد تثقيفية وإعلامية حول الأمراض الأكثر شيوعاً	360	40	40	40	120	وزارة الصحة
11. توفير الأدلة الإرشادية للسكري وضغط الدم في جميع المراكز الصحية الشاملة والأولية	40	40	0	0	40	وزارة الصحة
12. تجهيز المراكز الصحية بالأجهزة والمعدات	12,000	6,000	3,000	3,000	12,000	وزارة الصحة
13. تنمية المجتمع المحلي (القرى الصحية)	210	70	70	70	210	وزارة الصحة
14. إجراء دراسات وبحوث ▪ تنفيذ مسح نصف مرحلي لخطة الكشف المبكر عن سرطان الثدي و الامراض غير السارية ▪ إجراء المسح العالمي للتدخين بين الشباب لعام 2006	300	300	0	0	300	وزارة الصحة
15. بناء القدرات المؤسسية لصحة البيئة	219	50	50	50	150	وزارة الصحة
16. تطوير الخدمات المقدمة لمرضى السرطان في الاردن	7,000	7,000	0	0	7,000	وزارة الصحة
17. مستشفى الملك عبدالله التعليمي/جامعة العلوم والتكنولوجيا	550	400	150	0	550	وزارة الصحة
18. إنشاء مستشفى الزرقاء الجديد بسعة (400) سرير قابل للتوسعة المستقبلية لسعة (500) سرير	50,000	7,000	7,350	7,350	21,700	وزارة الصحة
19. إنشاء مستشفى البقعة العام بسعة (100) سرير وقابل للتوسعة المستقبلية لسعة (200) سرير (إنشاء المستشفى و البنية التحتية و استملاك أرض)	12,000	2,000	1,150	1,700	4,850	وزارة الصحة
20. إنشاء مستشفى البادية الشمالية/ المفرق بسعة (50) سريراً وقابل للتوسعة المستقبلية لسعة (100) سرير (دراسات و تصميم)	12,000	0	0	0	0	وزارة الصحة

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	

21. توسعة مستشفى الكرك الحكومي بسعة (100) سرير (التوسعة و قسم الطوارئ و دراسات و تصاميم)	4,000	2,140	150	150	2,440	وزارة الصحة
22. مشروع إعادة تأهيل مستشفى البشير (المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، توسعة و تحديث و صيانة)	40,000	4,800	5,000	5,000	14,800	وزارة الصحة
23. دراسات و تصاميم و عيادات الاختصاص في مستشفى ببسمة و بديعة و رحمة بالإضافة إلى وحدة الحروق	1,000	390	200	200	790	وزارة الصحة
24. استكمال إنشاء 18 مركز صحي أولي	1,500	1,200	0	0	1,200	وزارة الصحة
25. توسعة وتحديث 25 مركز شامل وفرعي	500	500	0	0	500	وزارة الصحة
26. إنشاء مبنى الأمصال والمطاعيم في ياجوز/ عمان	1,500	50	100	500	650	وزارة الصحة
27. تحديث وتوسعة أقسام الإسعاف والطوارئ (10 مستشفيات)	2,500	1,000	1,250	0	2,250	وزارة الصحة
28. تحديث وتطوير الخدمات في مراكز تشخيص الإعاقات	50	50	0	0	50	وزارة الصحة / المجلس الوطني لرعاية المعوقين
29. توفير خدمات التشخيص والتقييم في شمال المملكة	150	25	25	25	75	وزارة الصحة
30. إنشاء و توسعة مراكز صحية اولية وشاملة	1,690	1,690	0	0	1,690	وزارة الصحة
31. دراسة وتصاميم مستشفى السلط الجديد	40,000	0	0	1,200	1,200	وزارة الصحة
32. إنشاء مستشفى القويرة العام	12,000	100	0	175	275	وزارة الصحة
33. إنشاء مستشفى العقبة الجديد	11,400	1,800	2,300	2,300	6,400	وزارة الصحة
34. إنشاء مستشفى الأطفال	20,800	4,100	4,500	4,500	13,100	وزارة الصحة
35. إنشاء مستشفى الامير حمزة /عمان الكبرى	12,450	5,050	2,500	2,500	10,050	وزارة الصحة
36. توسعة مركز الملكة علياء لأمراض القلب	200	100	100	0	200	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**265,109**	**51,755**	**31,315**	**31,670**	**114,740**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز الشراكة ما بين القطاعات الصحية	عدد الجلسات التي يعقدها المجلس سنويا (التنسيق بين القطاعات الصحية)	صفر	6
	عدد المشاريع الصحية التي يشارك فيها القطاعين العام و الخاص تحت أشراف المجلس الصحي العالي	4	7

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحديث وتطوير التشريعات الخاصة بالمجلس الصحي العالي	220	40	60	120	220	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**220**	**40**	**60**	**120**	**220**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة	نسبة الإنفاق على الأدوية من الإنفاق	%35	%25

	الصحي					
	إنفاق القطاع العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي				% 4.3	% 4.1
البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. ضبط عملية صرف الأدوية من خلال: ▪ حملات توعية لمقدمي الخدمة للمواطنين ▪ مراجعة التشريعات	100	40	30	30	100	وزارة الصحة
2. تفعيل نظام الشراء الموحد	10	10	0	0	10	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**110**	**50**	**30**	**30**	**110**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تخفيض معدلات النمو السكاني	نسبة وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	22	19
	نسبة استخدام موانع ووسائل تنظيم الأسرة	55.8	64
	معدل الخصوبة الكلي	%3.2	%2.9

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة	10,000	1,200	1,500	1,150	3,850	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**10,000**	**1,200**	**1,500**	**1,150**	**3,850**	
المجموع الكلي للقطاع	**387,439**	**63,045**	**72,905**	**74,970**	**210,920**	

القطاع الثاني: الضمان الاجتماعي

الهدف: تحسين خدمات الضمان الإجتماعي وتوسيعها ليشمل جميع العاملين بكل القطاعات.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. سن التقاعد المبكر	45	أكبر من 50	أكبر من55
2. نسبة التغطية من القوى العاملة	% 45	% 65	% 75

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
استدامة النظام التأميني	كفاءة التوازن المالي بين الموجودات والمطلوبات	نقطة التعادل (2017) إيرادات ونفقات تأمينية	2030
		نقطة التعادل (2051) إيرادات كافية واستثمارية	2070

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل شامل لأحكام قانون الضمان الاجتماعي، تأخذ بعين الاعتبار التعديلات التالية:	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
أ) إدخال تعديلات على معادلة احتساب الرواتب التقاعدية	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ب) إعادة النظر في استحقاق راتب التقاعد المبكر	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ج) رفع سن التقاعد وربطه بالمتغيرات الديمغرافية	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
د) وضع سقوف عليا ودنيا للأجور الخاضعة والرواتب التقاعدية	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
هـ) توحيد القيود على معادلة احتساب الراتب التقاعدي	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
و) إعادة النظر في مفهوم الإعالة وتقييدها بحد أقصى من الراتب	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
ز) اقتصار المنافع التأمينية للأجانب على تعويض الدفعة الواحدة	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
2. المراجعة الدورية للنظام التأميني بإجراء دراسة اكتوارية كل خمس سنوات من خلال: ▪ مراجعة صيغ ألفوائد والشروط الأهلية ▪ نسب الاشتراك وشروط الاستحقاق	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
3. إجراء دراسة اكتوارية لتقدير الأثر المالي لانضمام العسكريين الجدد	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
4. توفير الترابط بين التامين والإستثمار من خلال: أ) التعديل على هيكل المؤسسة (التأمين والإستثمار) ب) المراجعة الدورية للأدوات الإستثمارية	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

توسعة مظلة التغطية أفقيا (إلزاميا واختياريا) وتحسين الخدمات التأمينية	توسيع الحماية الاجتماعية أفقيا	%45	%80
	جودة الخدمة المقدمة	متوسط	عادي

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطبيق مراحل جديدة للخضوع الإلزامي لأحكام قانون الضمان الاجتماعي حتى تصل المنشآت ذات العامل الواحد فأكثر	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
2. تنفيذ برامج تحقق الخدمة المتميزة لجمهور العملاء وفقا للمعايير الدولية للجودة من خلال: أ) تغذية اللامركزية الإدارية ب) خدمات النافذة الهاتفية ج) خدمات النافذة الواحدة د) وضع الميثاق لأخلاق المؤسسة هـ) تبسيط الإجراءات وتوحيدها و) تنمية الموارد البشرية	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ضبط التهرب التأميني	نسبة التهرب التأميني	%25	%5

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. الربط الآلي لأنظمة المؤسسة مع الأنظمة الأخرى في الدولة وبناء قاعدة بيانات دقيقة عن سوق العمل	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
2. الربط الداخلي بين الأنظمة الآلية التأمينية في المؤسسة	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
التوسعة العمودية بتطبيق تأمينات جديدة.	عدد برامج الحماية الاجتماعية عموديا العمول بها	برنامجين	اربعة برامج

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إجراء دراسة لغايات تطبيق التأمين ضد البطالة للعمال الذين شملوا سابقاً بأحكام القانون	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
2. إجراء دراسة لغايات تطبيق التأمين الصحي للمتقاعدين ضمن أحكام القانون	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	
المجموع الكلي للقطاع	-	-	-	-	-	

القطاع الثالث: الفقر

الهدف: خفض نسبة الفقر في الأردن

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة الفقر في الأردن	%14.7	%13.1	% 10

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
اتباع سياسة اجتماعية وطنية شاملة معتمدة على مفهوم التنمية البشرة المستدامة	التحصيل التعليمي الذي يجمع بين معدل معرفة الراشدين للقراءة والكتابة	89.9	91.3
	المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي	79	80
	العمر المتوقع عند الولادة	71.6	72.5
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المكيف بالقوة الشرائية (دولار)	4,688	4,969
	قيمة دليل التنمية البشرية	0.760	---
	موقع الأردن ضمن دليل التنمية البشرية العالمي	86 من اصل 177 دولة	موقع متقدم
	نسبة الأسر التي يبلغ دخل الفرد فيها اقل من دولار	%4	%3.8

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء هيئة التكافل الاجتماعي	3,100	1,100	1,000	1,000	3,100	وزارة ا لتنمية الاجتماعية
2. تطوير عمل وفاعلية صندوق المعونة الوطنية(تحسين مستوى الاستهداف، من خلال:						
أ- برنامج المعونة النقدية المتكررة	139,000	49,000	45,000	45,000	139,000	صندوق المعونة الوطنية
ب- برنامج رعاية الإعاقات	8,000	3,000	2,500	2,500	8,000	صندوق المعونة الوطنية
ج- برنامج التأهيل الجسماني	600	140	200	200	540	صندوق المعونة الوطنية
د- برنامج دعم الفقراء	1,200	400	400	400	1,200	صندوق المعونة الوطنية
هـ- برنامج المعونة الطارئة	1,500	500	500	500	1,500	صندوق المعونة الوطنية
و- تطوير مهارات العاملين وتوفير أخصائيين اجتماعيين	1,100	0	350	350	700	صندوق المعونة الوطنية
ز- تطوير نظام الجودة ورصد ومتابعة المستفيدين من خدمات الصندوق	300	0	100	100	200	صندوق المعونة الوطنية
ح- نشر خدمات ودور الصندوق	150	0	50	50	100	صندوق المعونة الوطنية
ط-تفعيل تعليمات الصندوق بربط المعونة بالتدريب والتشغيل والصحة والتعليم	-	-	-	-	-	صندوق المعونة الوطنية
ك- إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية	-	-	-	-	-	صندوق المعونة الوطنية
3. إنشاء مرصد لبرامج مواجهة الفقر، وتحليلها ورصد أثرها على أوضاع الفئات المستهدفة بما فيها المرأة الفقيرة ويقوم على: أ) تطوير قاعدة بيانات **ب)** إجراء مسوحات ودراسات ميدانية للأسر والأفراد الفقراء	750	50	200	200	450	وزارة التنمية الاجتماعية
المجموع الفرعي للسياسة	**155,700**	**54,190**	**50,300**	**50,300**	**154,790**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تمكين الشرائح الفقيرة فقراً مطلقاً اقتصادياً	عدد فرص العمل من خلال المشاريع الصغيرة والميكروية	---	6000 فرصة عمل مستدامة
	عدد الأسر المستفيدة من الإقراض الزراعي	2,067	6,500
	نسبة الشرائح الفقيرة فقرا مطلقا والتي تم تمكينها اقتصاديا	%4	%20

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. توسيع قاعدة التمويل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتنظيم قطاع الإقراض الصغير لتحسين دخول الفقراء من خلال:						وزارة التنمية الاجتماعية
أ. تمويل المشروعات الصغيرة والميكروية	38,700	11,700	11,000	11,000	33,700	صندوق التنمية والتشغيل
ب. دراسة وتحليل احتياجات المناطق الفقيرة والهامشية	9	3	3	3	9	صندوق التنمية والتشغيل
ج. مشروع الأسر المنتجة	600	50	200	200	450	وزارة التنمية الاجتماعية
د. مشروع القروض الصغيرة (الإقراض الزراعي)	25,000	5,000	5,000	5,000	15,000	مؤسسة الإقراض الزراعي
هـ. تطوير برامج الخدمات المساندة للإقراض الصغير	63	21.8	-	-	21.8	صندوق التنمية والتشغيل
و. توسيع مجال التمويل الصغير والميكروي	5,450	-	-	-	-	صندوق التنمية والتشغيل
المجموع الفرعي للسياسة	**69,822**	**16,774.8**	**16,203**	**16,203**	**49,180.8**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز التنمية المحلية بكافة أبعادها وخفض الفجوة التنموية بين المحافظات بعام 2017	آلية تقديم العون الاجتماعي	اعتماد الفقراء على المعونة المباشرة	اعتماد آلية المشاريع الإنتاجية
	نسب الفقر في المحافظات	متوفرة	تقليل الفجوة

البرامج/ المشاريع / الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. وضع برامج للتدريب والتشغيل لإكساب الفقراء المهارات المهنية التي تمكنهم من العمل والإنتاج وتحسين دخولهم، من خلال:						
أ) حملات توعية وتثقيف دورية وربطها بالمشاريع الموجهة للفقراء	900	50	300	300	650	وزارة التنمية الاجتماعية
ب) صناديق الائتمان (الصناديق الدوارة)	150	50	50	50	150	وزارة التنمية الاجتماعية
ج) تدريب أصحاب المشاريع Empretec,EYB,SYB	300	100	100	100	300	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
د) مراكز تعزيز الإنتاجية "إرادة"	6,000	1,640	2,000	2,000	5,640	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هـ) مشاريع جيوب الفقر	10,500	4,500	5,000	3,000	12,500	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	**الكلفة الكلية**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
2. بناء القدرات المؤسسية للهيئات المحلية ودعمها(قطاع التعاونيات، الجمعيات، صناديق الائتمان) في المناطق الفقيرة وربطها بمشاريع تنموية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، من خلال:						
أ) بناء القدرات المؤسسية لهيئات المجتمع المحلي	9,000	1,730	3,000	3,000	7,730	وزارة التخطيط والتعاون لدولي
ب) تأهيل الجمعيات الخيرية في المناطق الفقيرةالمرتبطة بمشاريع تنموية	1,500	100	500	500	1,100	وزارة التنمية الاجتماعية
ج) مشروع بناء القدرات المؤسسية لوحدات التنمية والحكام الإداريين في المحافظات	1,500	300	500	300	1,100	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الداخلية
د) شراء خدمات لتقديم الخدمات الرعاية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة	1,500	200	500	500	1,200	وزارة التنمية الاجتماعية
3. إعادة هيكلة القطاع التعاوني في الأردن	1,500	100	0	0	100	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
4. مشروع تنمية وتطوير قطاع البلديات	51,270	1,800	11,000	11,000	23,800	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الشؤون البلدية
5. مشروع مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية	3,300	1,100	1,000	500	2,600	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
6. مشروع السياسات والأمن الاجتماعي	1,500	0	600	900	1,500	
7. اعادة تشغيل وادارة مصنع الملح في الازرق	500	500	0	0	500	وزارة المالية
8. برنامج تأصيل الأهداف التنموية على مستوى المحافظات لوضع خطط تنموية من خلال:						
أ- التدخل المباشر والمنح الصغيرة	18,400	8,400	5,000	5,000	18,400	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ب- البنية التحتية الداعمة للاستثمار	8,770	2,770	3,000	3,000	8,770	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ج- تنمية التجمعات الريفية	6,000	930	2,000	2,000	4,930	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
المجموع الفرعي للسياسة	**122,590**	**24,270**	**34,550**	**32,150**	**90,970**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

تحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية لمناطق الفقراء وذوي الدخل المتدني	نسبة المساكن الهامشية من إجمالي مساكن المملكة		%2.5			%2
البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	**الكلفة الكلية (ألف دينار)**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**
		2007	**2008**	**2009**	**المجموع**	
1. تحسين نوعية مساكن الفقراء والخدمات والبنية التحتية وخاصة بالمناطق النائية، من خلال:						
أ) مشاريع تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة	4,500	1,500	1,500	1,500	4,500	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ب) مشاريع مساكن الأسر الفقيرة	6,090	2,030	2,030	2,030	6,090	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ج) تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات	3,000	1,500	750	750	3,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
المجموع الفرعي للسياسة	**13,590**	**5,030**	**4,280**	**4,280**	**13,590**	
المجموع الكلي للقطاع	**361,702**	**100,264.8**	**105,333**	**102,933**	**308,530.8**	

4-6 محور التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع

محور التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع

لا زال محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع في الأردن يواجه عدداً من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المتكاملة للموارد البشرية والتي تعتبر شرطاً أساسياً للانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وتتمثل هذه التحديات في ضعف الأطر التنظيمية التي تعمل على تنسيق جهود التنمية البشرية وتقييم السياسات والاستراتيجيات.

فقطاع التعليم العام يعاني من المركزية والبيروقراطية، بالإضافة إلى مشكلة تدني مستوى الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، كما أن هناك مشكلات تتعلق بالمناهج المدرسية، إضافة إلى ذلك يعاني التعليم المهني من ضعف الالتحاق به ونقص التمويل وتشعب تخصصاته.

وفي قطاع التعليم العالي، أدى عدم وجود إستراتيجية شاملة للتعليم العالي إلى إضعاف هذا القطاع وميله نحو التعليم الأكاديمي، كما أدى ارتفاع الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي ونقص التمويل إلى التساهل في معايير القبول وتراجع نوعية التعليم.

أما فيما يتعلق بالبحث العلمي، فإنه يعاني أيضاً من تدني نوعيته، وابتعاد مواضيعه عن احتياجات التنمية، ومن نقص التمويل اللازم، وضعف مشاركة القطاع الخاص. هذا إلى جانب ضعف التعاون والتنسيق بين الهيئات المعنية بالبحث ومحدوديته في الجامعات، وعدم تشجيع ثقافة الابتكار في أوساط الهيئات التدريسية والطلبة.

ولمعالجة كل هذه المشكلات جاءت مبادرة كلنا الأردن وتوصيات الأجندة الوطنية بهدف دعم عملية إعداد الأردنيين للتعلم الدائم، وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار، وتنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته ومنتمٍ لوطنه ومتمكن من التفاعل مع متغيرات العصر ضمن بيئة داعمة وآمنة، وكذلك المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل، بالإضافة إلى تمكين الأردنيين من الحصول على فرص متكافئة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والثقافية، وتتلخص السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بهذا المحور ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009 على النحو التالي:

محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع

هدف المحور:

- إعداد الأردنيين للتعلم الدائم وحفزهم على العمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة باستمرار
- تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته ومنتمٍ لوطنه ومتمكن من التفاعل مع متغيرات العصر ضمن بيئة داعمة وآمنة
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل
- حصول الأردنيين على فرص متكافئة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والثقافية

ملخص الوضع المالي لمحور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول: التعليم العام	303,198	55,547	91,150	81,150	227,847
القطاع الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي	109,409	6,640	7,360	9,680	23,680
القطاع الثالث: الثقافة	22,935	1,850	7,260	7,260	16,370
القطاع الرابع: الشباب	19,000	9,420	4,370	4,270	18,060
المجموع الكلي للمحور	**454,542**	**73,457**	**110,140**	**102,360**	**285,957**

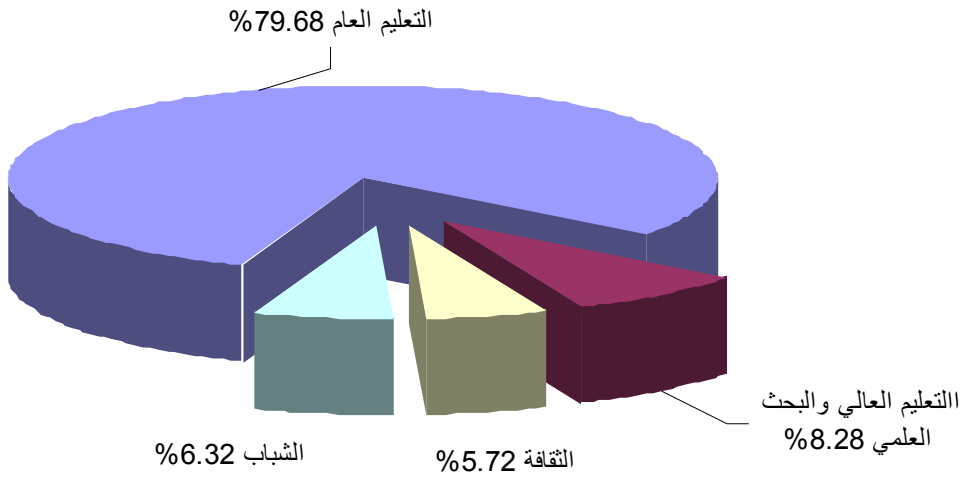

رسم رقم6 :نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والابداع للسنوات 2007-2009

القطاع الأول : التعليم العام

الهدف: الارتقاء بالتعليم العام وفقا لاقتصاد المعرفة

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية ويقاس بالرتبة المئينية لأداء الطلبة الأردنيين	%40	%50	%60
2. مجموع نسب الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا			
إناث	%80	%87	---
ذكور	%78	%85	---

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الاستمرار في توفير فرص التعليم لكافة الطلبة في سن التعليم والسعي إلى تعميم التعليم الأساسي للجميع والقضاء على أوجه التفاوت في فرص التعليم المتاحة	نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الأساسي	%96.52	%100
	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي	%96	%97
	نسبة الطلبة الذين ينهون الصف الخامس	%97.8	%98
	نسبة الإناث المتعلمات إلى الذكور المتعلمين في ألفئة العمرية من 15-24	%93	%94
	معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق)		
	إناث	%84.7	%95
	ذكور	%95.1	%96

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية أ) أبنية مدرسية لاستيعاب الزيادات الطبيعية في أعداد الطلبة ب) التخلص من نظام الفترتين ج) التخلص من الأبنية المستأجرة د) مشاركة القطاع الخاص BOT/دراسة جدوى	180,000	33,500	60,000	65,000	158,500	وزارة التربية والتعليم
2. إلزامية التعليم الأساسي أ) دراسة التشريعات القائمة وتحديد الفجوات ب) قاعدة بيانات للمتسربين	470	0	140	140	280	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**180,470**	**33,500**	**60,140**	**65,140**	**158,780**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعلم	نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم ما قبل المدرسي	%37	%51
	نسبة الطلبة ذوي الاستعداد للتعلم	%70	%80

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. تنمية الطفولة المبكرة أ) التوسع في إنشاء رياض الأطفال مع التركيز على المناطق الفقيرةوالنائية ب)التوعية الوالدية والمجتمعية بأهمية التعليم ما قبل المدرسي ج) تطوير معايير الترخيص للرياض د)اجور المدربين العاملين في برنامج تدريبي معتمد للعاملين مع الأطفال	4,350	37	1,400	1,400	2,837	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**4,350**	**37**	**1,400**	**1,400**	**2,837**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين نوعية التعليم وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة	نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة	%60	%70
	النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين	%70	%80
	نسبة المعلمين المجازين للتعليم وفق المعايير المهنية	---	%20
	عدد موارد التعلم المتاحة لكل طالب	1	2
	عدد الطلبة لكل جهاز حاسوب	17	12
	نسبة النجاح في الامتحان العام	%45	%50
	نسبة الأمية في الفئة العمرية 15-24	%9	%7
	نسبة الطلبة المستفيدين من برامج المتفوقين وبرامج ذوي صعوبات التعلم	%0.5	%1
	نسبة التشغيل لخريجي التعليم المهني	%55	%65

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. ضمان جودة التعلم أ) هيئة وطنية وضمان الجودة في مؤسسات التعليم بمستوياتها كافة ب) التقييم الدوري المؤسسي استنادا إلى محكات الأداء ومعايير وطنية ج) إطار محدد لتقييم ومراقبة برامج التطوير التربوي د) دراسة جدوى لفكرة مدرسة الميثاق	5,550	100	2,100	1,800	4,000	وزارة التربية والتعليم
2. التنمية المهنية ومزاولة المهنة أ) إعادة النظر بأسس اختيار المعلمين لربطها بالكفاءة وليس الشهادة وحدها ب) إعداد المعايير المهنية للتعليم وربط إجازة التعليم بالإيفاء بها وربطها بنظام رتب المعلمين ج) تطوير برامج إعداد المعلمين في ضوء المعايير المهنية الوطنية د) برامج تدريبية مستمرة أثناء الخدمة (بيداغوجي وتكنولوجي) هـ) حوافز إضافية للعاملين في المناطق النائية و) نظام بعثات لأبناء المناطق النائية في التخصصات العلمية المطلوبة ز) جائزة الملكة رانيا للتميز ح) إنشاء مراكز تدريب للمعلمين في المحافظات ومراكز مصادر التعلم ط) تطوير آليات الدعم الفني للمعلمين (وحدات لتطوير المدرسين والمشرفين)	24,090	4,250	7,900	8,100	20,250	وزارة التربية والتعليم
3. موارد التعلم أ) دراسة جدوى أحادية المنهاج وتعددية الكتاب المدرسي ب) تطوير دليل حيازة موارد التعلم واقتنائها ج) تطوير مواد اثرائية الكترونية ومتعددة الوسائط د) إنشاء مراكز المعرفة المدرسية(مختبرات الحاسوب ومكتبات ومختبرات في مكان واحد) هـ) تطوير كفاءة ربط المدارس الكترونيا وإدارة المحتوى الالكتروني و)إنشاء مختبرات حاسوبية جديدة وتحديث المختبرات الموجودة	25,470	1,608	8,400	9,400	19,408	وزارة التربية والتعليم
البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
4. أساليب تقييم الطلبة أ) التحول إلى نظم تقييم استنادا إلى المعايير الدولية ب) تطوير الامتحان العام ج) اختبارات الكترونية د) شراء برمجيات واجهزة لبنك الامتحانات بالإضافة لحوسبة النتائج للأعوام (1951-1985)	1,350	150	450	450	1,050	وزارة التربية والتعليم
5. صحة الطلبة وتغذيتهم أ) مشروع التغذية المدرسية ب) الكشف الصحي والتربوي ج) تحديد الأطفال المعرضين للخطر د) جائزة الملك عبدالله الثاني للياقة البدنية	47,748	13,748	15,000	19,000	47,748	وزارة التربية والتعليم
6. العدالة التربوية أ) برامج المتفوقين ب) برامج ذوي صعوبات التعلم	6,000	538	2,000	2,000	4,538	وزارة التربية والتعليم
7. التعليم المهني أ) تطوير البرامج المهنية ب) قاعدة بيانات سوق العمل ج) قاعدة بيانات متابعة الخريجين(فرص التشغيل) د) برامج توعية	2,050	1,050	500	500	2,050	وزارة التربية والتعليم
8. التعليم غير النظامي أ) قاعدة بيانات المتسربين والأميين ب) تطوير استراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي ج) هيئة وطنية للاعتراف بالخبرات العملية د) توسيع قاعدة مراكز محو الأمية هـ) زيادة مكافآت العاملين في مراكز محو الامية	1,400	366	400	500	1,266	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**113,658**	**21,810**	**27,900**	**12,900**	**62,610**	

السياسة رقم (4)	المؤشر		القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي	مؤشر الكفاءة الداخلية		%89	%93

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. برنامج تطوير الإدارة والحاكمية أ) إنشاء وحدة للتخطيط والسياسات في الوزارة ب) التحول إلى موازنة مستندة إلى البرامج (الأداء) ج) برامج تطوير القيادات التربوية د) التحول تدريجيا إلى اللامركزية	1,520	100	610	310	1,020	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**1,520**	**100**	**610**	**310**	**1,020**	

السياسة رقم (5)	المؤشر		القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تنمية ثقافة وطنية شاملة لدى الطلبة في المملكة مما يؤكد هويتهم بصفتها ثقافة أردنية عربية إسلامية إنسانية	مستوى الوعي والانتماء الوطني		غير متوفر	%100

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعزيز الثقافة الوطنية والسياسية تطوير وتنفيذ برامج لتعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة والانفتاح على الثقافات الأخرى وتنمية كافة مفاهيم التربية المدنية في المناهج والبرامج والأنشطة التربوية	2,900	50	1,000	1,300	2,350	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**2,900**	**50**	**1,000**	**1,300**	**2,350**	

السياسة رقم (6)	المؤشر		القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تفعيل مشاركة المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين في سياسات ومناهج وبرامج قطاعات التعليم المختلفة	نسبة المشاركة في القرارات الإدارية والمساواة		%15	%30
	نسبة المشاركة في قوة العمل		%14	%20

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إدماج النوع الاجتماعي إلغاء مظاهر التمييز على أساس الجنس من المناهج الدراسية والسياسات التربوية	300	50	100	100	250	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**300**	**50**	**100**	**100**	**250**	
المجموع الكلي للقطاع	**303,198**	**55,547**	**91,150**	**81,150**	**227,847**	

القطاع الثاني: التعليم العالي

الهدف: زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا والإستثمار في تطوير الموارد البشرية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. البطالة كنسبة مئوية من خريجي مكونات التعليم العالي	%12.5	%12.0	%8-7
2. نسبة انتشار الحواسيب لعدد السكان	%6	%21	---
3. الإنفاق السنوي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%0.36	%0.5	%1.5

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير إدارة قطاع التعليم العالي	إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	%50	%85

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1.تعزيز قدرة وزارة التعليم العالي وفق متطلبات مشروع تطوير القطاع العام واستكمال حوسبة اعمال الوزارة	300	40	100	100	240	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2.نظم إدارة معلومات التعليم العالي MIS (الجامعات)	1,000	0	500	500	1,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3. إنشاء المركز الوطني للامتحانات	900	10	250	150	410	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
4. تجسير الفجوات بين التعليم العالي وسوق العمل في الأردن (مشروع مشترك UNDP + الوزارة)	140	80	30	30	140	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
5. استكمال عمل وإدارة استراتيجية التعليم العالي	600	195	200	200	595	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
6. إعادة النظر في التشريعات التي تحكم عمل الجامعات	50	-	-	-	-	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
7. متابعة تنفيذ مشروع تطوير التعليم العالي	46,700	3,000	0	-	3,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجموع الفرعي للسياسة	**49,690**	**3,325**	**1,080**	**980**	**5,385**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين بيئة التعلم في الجامعات	نسبة الدعم الحكومي المقدم لصندوق دعم الطالب الجامعي في الجامعات الرسمية	%30	%60
	نسبة الجامعات التي استوفت معايير الاعتماد وضبط الجودة	%60	%100
	نسبة مشاركة القطاع الخاص مع الجامعات الرسمية	%5	%15
	نسبة استخدام الحوسبة في العملية الإدارية والتدريسية	%50	%70

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية	3,000	0	500	500	1,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2. دراسة تصميم وتطبيق استراتيجيات تمويل بديلة في الجامعات الرسمية	4,500	10	500	500	1,010	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3. إنشاء صندوق لدعم المشاريع التطويرية في الجامعات	3,000	1,000	1,000	1,000	3,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
4. تحديث المناهج والبرامج الجامعية بما يتوافق مع احتياجات اقتصاد المعرفة	5,550	50	1,500	4,000	5,550	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
5. إنشاء بنك مستقل لدعم الطالب الجامعي	-	-	-	-	-	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
6. بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال و دعم حوسبة 8جامعات	17,885	875	400	400	1,675	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	**الكلفة الكلية**	**الإنفاق المتوقع (ألف دينار)**				**الجهة المسؤولة**

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
7. إنشاء المكتبة المركزية/جامعة العلوم والتكنولوجيا	5,600	700	1,300	1,300	3,300	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
8. تعزيز برامج الإرشاد الأكاديمي والنفسي	150	0	50	50	100	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
9. كلية الفندقة والسياحة/جامعة الحسين بن طلال	5,000	100	80	0	180	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجموع الفرعي للسياسة	**44,685**	**2,735**	**5,330**	**7,750**	**15,815**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير قطاع التعليم العالي- كليات المجتمع	النسبة المئوية لخريجي الكليات الذين وجدوا عملا في مجال تخصصهم خلال الاثني عشر شهرا الأولى بعد التخرج	---	%10

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. اصلاح مناهج كليات المجتمع بالتعاون مع القطاع الخاص	2,100	200	500	500	1,200	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجموع الفرعي للسياسة	**2,100**	**200**	**500**	**500**	**1,200**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير قطاع البحث العلمي	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي	%0.34	%0.50
	نسبة ربط أنظمة المكتبات الجامعية عبر شبكة الكترونية	%80	%90
	نسبة الدوريات العلمية المنشورة دوليا	%20	%30

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي و البحث و الباحث و الجامعة المتيزة	6,484	250	100	100	450	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2. ربط أنظمة المكتبات الجامعية مع بعضها عبر شبكة الكترونية	6,000	0	200	200	400	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3. اصدار مجلات علمية وطنية متخصصة ومحكمة	450	130	150	150	430	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المجموع الفرعي للسياسة	**12,934**	**380**	**450**	**450**	**1,280**	
المجموع الكلي للقطاع	**109,409**	**6,640**	**7,360**	**9,680**	**23,680**	

القطاع الثالث: الثقافة

الهدف: تحقيق التنمية الثقافية الشاملة

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. مستوى الوعي الثقافي	---	%100	%100
2. نسبة مساهمة الصناعات الثقافية بالناتج المحلي الاجمالي	%0.7	%1	%2.3

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة وزارة الثقافة لتحقيق رسالتها الثقافية	اعادة هيكلة وزارة الثقافة	---	الانتهاء من الهيكلة

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون	100	0	50	50	100	وزارة الثقافة
2. إنشاء صندوق دعم الثقافة	-	-	-	-	-	وزارة الثقافة
3. تطوير الموارد البشرية	50	0	15	15	30	وزارة الثقافة
4. حوسبة أعمال الوزارة	75	25	25	25	75	وزارة الثقافة
5. التنمية الثقافية عبر الانترنت	30	0	10	10	20	وزارة الثقافة
6. استكمال إصدار القوانين والأنظمة المنظمة لعمل وزارة الثقافة	-	-	-	-	-	وزارة الثقافة
المجموع الفرعي للسياسة	**255**	**25**	**100**	**100**	**225**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز وتنمية الثقافة الوطنية والمجتمعية	نسبة التغطية الجغرافية للبنى الثقافية	%25	%50
	عدد المراكز الثقافية الشاملة في المملكة	3	4

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء المراكز الثقافية في المحافظات ومبنى الوزارة (إنشاء مركز عبد الله الثاني الزرقاء وتأثيث مركز الملك عبدالله والأميرة سلمى + تجهيز و تأثيث مراكز ثقافية)	16,000	1,230	5,000	5,000	11,230	وزارة الثقافة
2. دارة الشهيد وصفي التل	200	100	50	50	200	وزارة الثقافة
3. برنامج تنمية الثقافة الوطنية معأرض فنية محلية وعربية ودولية، جوائز الدولة، الفرقة الوطنية للفنون الشعبية، مركز تدريب الفنون الجميلة، مهرجان الخالدية للشعر النبطي، مهرجان السامر، ملتقى عمان الثقافي، مخيمات الابداع الثقافية، متفرقة	6,150	285	2,050	2,050	4,385	وزارة الثقافة
4. ارشفة الوثائق الأردنية	150	150	0	0	150	وزارة الثقافة
5. برنامج الاتصال والثقافة المجتمعية	120	40	40	40	120	وزارة الثقافة
6. البرنامج الوطني لتنمية ثقافة الحوار (تنوير)	60	20	20	20	60	وزارة الثقافة
المجموع الفرعي للسياسة	**22,680**	**1,825**	**7,160**	**7,160**	**16,145**	
المجموع الكلي للقطاع	**22,935**	**1,850**	**7,260**	**7,260**	**16,370**	

القطاع الرابع: الشباب

الهدف: تنشئة وتنمية شباب واعٍ لذاته وقدراته، منتمٍ لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية وفاعلة، ومتمكن من التفاعل مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وآمنة.

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة الشباب من سن 12- 30 سنة الذين تم توعيتهم للانتماء الوطني	---	%40	%100

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تنشئة وتنمية شباب أردني منتم لوطنه ومتمكن من التفاعل مع متغيرات العصر	مستوى الوعي بالحقوق والواجبات (الوعي البيئي)	%10	%20
	نسبة المبادرات الشبابية لاستثمار الوقت الحر	%10	%20
	مستوى التفاعل الايجابي مع القضايا الوطنية	%10	%20
	نسبة الشباب المستفيدين من برامج التوعية بأهمية تكنولوجيا المعلومات	%10	%20
	نسبة مشاركة الشباب في برامج التدرب على التمكن من دخول سوق العمل	%10	%20

البرامج/ المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعزيز مشاركة الشباب في الحياة	890	120	270	270	660	المجلس الأعلى للشباب
2. تنمية روح المواطنة الحرة المسؤولة لدى الشباب	320	120	100	100	320	المجلس الأعلى للشباب
3. استثمار الوقت الحر لدى الشباب من خلال الأنشطة الايجابية	420	20	130	130	280	المجلس الأعلى للشباب
4. التوعية بأهمية تكنولوجيا المعلومات وتمكين الشباب من الاستفادة منها	300	20	100	100	220	المجلس الأعلى للشباب
5. تعميق مفهوم الثقافة الوطنية الشاملة	220	20	70	70	160	المجلس الأعلى للشباب
6. تحسين نوعية التعليم وربطه بالتدريب المستمر	600	20	200	200	420	المجلس الأعلى للشباب
7. تمكين الشباب من دخول سوق العمل	160	20	50	50	120	المجلس الأعلى للشباب
8. رفع مستوى الوعي الصحي لدى الشباب	130	20	40	40	100	المجلس الأعلى للشباب
9. تعزيز السلوك البيئي الايجابي وترشيد استخدام البيئة لدى الشباب	600	20	200	200	420	المجلس الأعلى للشباب
10.رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة	50	50	0	0	50	المجلس الأعلى للشباب
11.استراتيجية الشباب	3,330	1,110	1,110	1,110	3,330	المجلس الأعلى للشباب
أ) الشباب والمشاركة	840	280	280	280	840	
ب)الشباب والأنشطة الترويحية	270	90	90	90	270	
ج) الشباب والحقوق المدنية	270	90	90	90	270	
د) الشباب والتعليم والتدريب	270	90	90	90	270	
هـ) الشباب وتكنولوجيا المعلومات	270	90	90	90	270	
و) الشباب والبيئة	270	90	90	90	270	
ز) الشباب والعمل	270	90	90	90	270	
ح) الشباب والصحة	570	190	190	190	570	
ط) الشباب والثقافة والإعلام	300	100	100	100	300	
المجموع الفرعي للسياسة	**7,020**	**1,540**	**2,270**	**2,270**	**6,080**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز البنية التحتية للنشاطات الشبابية	عدد المراكز الشبابية	74	85
	عدد المدن الرياضية	6	8
	عدد المجمعات الرياضية	14	14

البرامج/ المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء المجمعات والمراكز الرياضية في مناطق المملكة ▪ اكمال واعمال اضافية للمجمعات الرياضية في مختلف انحاء المملكة ▪ اكمال إنشاء المجمعات والقاعات الرياضية ▪ مشاريع الرياضة للجميع لإنشاء ملاعب بسيطة في المناطق الشعبية ▪ إنشاء مسابح واسوار في مدينة الامير حمزة/العقبة ▪ استكمال إنشاء مدينة الامير حمزة ▪ انارة ملاعب المجمعات الرياضية في عجلون ومأدبا وجرش ▪ اكمال إنشاء مرافق في مجمعي الشونة الجنوبية وضرار بن الازور لتجهيز أرضية الملاعب ولإنشاء مظلات ▪ إنشاء مدينة مأدبا الرياضية	9,260	5,260	2,000	2,000	9,260	المجلس الأعلى للشباب
2. إنشاء وتجهيز المراكز الشبابية ▪ إنشاء بيت للشباب وقاعة رياضية في اقليم البتراء ▪ إنشاء مراكز شباب نموذجية في مختلف انحاء المملكة وبيوت شباب ▪ إضافة وتكملة لبيوت الشباب في مختلف مناطق المملكة ▪ استكمال بناء مراكز الشباب النموذجية في مدينة الحسين للشباب ▪ تجهيز وتأثيث مراكز الشباب والشابات في المملكة ▪ تجهيز وتأثيث مراكز الشباب في المعسكرات ▪ تجهيز وتأثيث بيوت الشباب في مختلف انحاء المملكة	2,720	2,620	100	0	2,720	المجلس الأعلى للشباب
المجموع الفرعي للسياسة	**11,980**	**7,880**	**2,100**	**2,000**	**11,980**	
المجموع الكلي للقطاع	**19,000**	**9,420**	**4,370**	**4,270**	**18,060**	

4-7 محور رفع مستوى البنية التحتية

محور رفع مستوى البنية التحتية

تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، إذ إن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الإستثمار، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات الأردنية. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية تسعة قطاعات هي:قطاع الأشغال العامة والإسكان، وقطاع البلديات، وقطاع المياه، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها، وقطاع السياحة وقطاع الزراعة. ويهدف محور البنية التحتية في مجمله إلى تحسين نوعية البيئة الأردنية وتعزيز استدامتها، وتمكين الأردن من حيازة مرافق وبنية تحتية ذات كفاءة ومردود عال.

وعند إعداد البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية للسنوات 2007-2009 تم دراسة التوصيات والمبادرات الخاصة بمحور البنية التحتية ضمن كلنا الأردن والأجندة الوطنية دراسة معمقة، وترجمة ذات الأولوية منها إلى خطة عمل تحتوي على سياسات وبرامج ومشاريع محددة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع خلال الفترة 2007-2009.

البنية التحتية

هدف المحور:

- توفير بنى تحتية ذات كفاءة ومردود عال
- تحسين نوعية البيئة الأردنية وتعزيز استدامتها
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق الإقليمية والعالمية

ملخص الوضع المالي لمحور البنية التحتية (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
القطاع الأول: النقل	1,318,575	69,765	41,190	29,195	140,160
القطاع الثاني: الأشغال العامة والإسكان (الطرق والأبنية الحكومية والإسكان)	973,923	155,423	142,900	148,700	447,023
القطاع الثالث: البلديات	15,000	2,250	2,000	2,000	6,250
القطاع الرابع: المياه والصرف الصحي	1,455,291	150,280	227,510	219,760	597,550
القطاع الخامس:الطاقة	5,482,936	11,307	14,030	12,820	38,157
القطاع السادس:الزراعة	118,397	17,978	12,350	8,700	39,028
القطاع السابع: الاتصالات	121,407	20,610	38,085	37,717	96,412
القطاع الثامن: السياحة	98,052	14,910	6,750	6,100	27,760
القطاع التاسع: البيئة	92,070	6130	12,295	13,595	32,020
المجموع الكلي للمحور	**9,675,651**	**448,653**	**497,110**	**478,587**	**1,424,360**

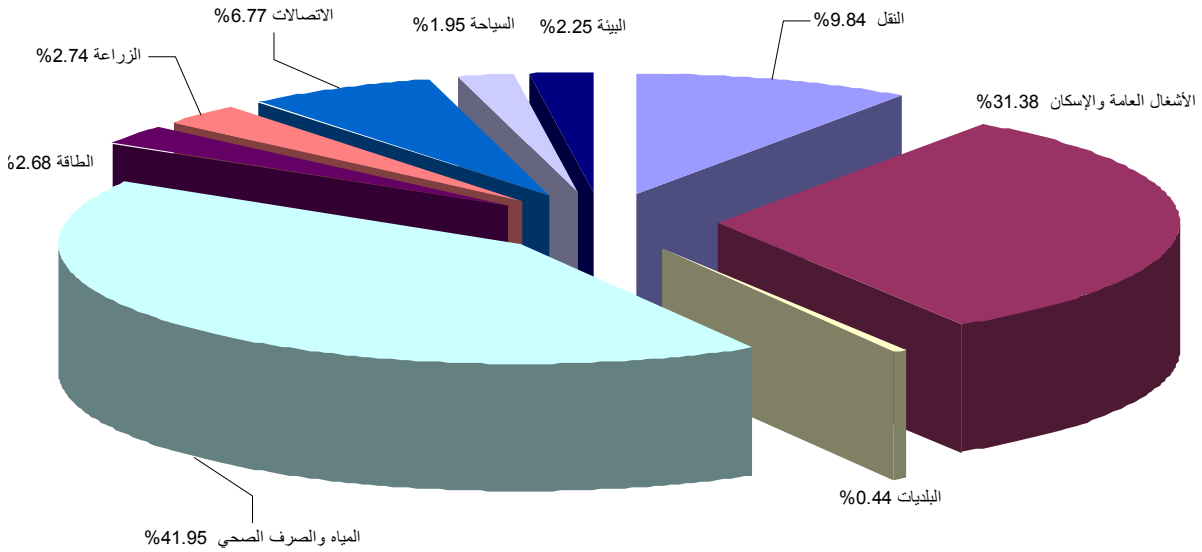

رسم رقم7 :نسبة الإنفاق للقطاعات من المجموع الكلي للإنفاق المتوقع لمحور رفع مستوى البنية التحتية للسنوات 2007-2009

القطاع الاول: النقل

إن قطاع النقل بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور ايجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته، وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وبخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز الإستثمار فيه.

فقطاع الشحن البري يحتاج إلى مزيد من التطور من خلال تنظيم قطاع نقل البضائع على الطرق، وتحرير أجور نقل البضائع العامة والحاويات، وتشجيع المنافسة ضمن هذا القطاع، وتحسين الإجراءات والضوابط الإدارية والجمركية على الحدود.
أما البنية التحتية للطرق فتتراوح حالة بعضها بين المقبولة والضعيفة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية المعنية بالتخطيط وعدم توافر التمويل الكافي لإجراء برامج الصيانة الدورية على مستوى المملكة. ولمواجهة هذه التحديات، يجب مركزة تخطيط وتنسيق الأشغال العامة للطرق بين مختلف الجهات المعنية واستكمال إنشاء شبكة الطرق الرئيسة والثانوية والقروية، وضرورة اعتماد نموذج العرض والطلب كأولوية عند التخطيط.
أما فيما يتعلق بالنقل البحري والموانئ، فإن ميناء العقبة يشكل البوابة الرئيسة لحركة مرور البضائع المنقولة بحراً، إلا أنه لم يستقطب سوى 2% من التبادل التجاري الإقليمي حيث يواجه منافسة حادة من الموانئ الأخرى في المنطقة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى بيروقراطية الإجراءات الجمركية وأعمال تخليص البضائع، فضلاً عن تدني الكفاءة التشغيلية التي ترجع إلى ضعف البنية التحتية. وبناء على ذلك، يجب متابعة الخيار المعتمد لنقل موقع الميناء تدريجياً، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع اندماج شركات التخليص، وإعادة مراجعة متطلبات ترخيصها.
وفيما يخص النقل الجوي، فإن سوق حركة مرور الركاب الجوية في الشرق الأوسط تعتبر الأسرع نمواً في العالم، إلا أن حصة الأردن في ذلك السوق لا تزال متدنية. كما يعتبر سوق الشحن الجوي في الأردن غير متطور، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الأسعار وعدم اتساق مستويات الخدمة. ويمكن معالجة أغلب التحديات التي تواجه قطاع النقل الجوي في الأردن عن طريق تحرير قطاع النقل الجوي وإزالة العوائق الإستثمارية.
وتتلخص السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بقطاع النقل ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009 على النحو التالي:

القطاع الاول: النقل

الهدف :

- تحسين مستوي النقل الجوي
- تطوير خدمات نقل البضائع على الطرق ورفع كفاءته وزيادة تنافسيته محلياً وإقليمياً
- تطوير وسيلة نقل كفؤة وذات جدوى اقتصادية
- تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل عام متطورة وبخدمات كفؤة
- تحسين مستوى البنية التحتية للطرق
- إيجاد وسيلة نقل سريعة وآمنة بتكلفة أقل وبيئة أنظف
- تعزيز دور الأردن في المنطقة في مجال النقل البحري

المؤشر	القيمة الحالية (عام 2003)	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. أعداد القادمين إلى الأردن (مليون)	3.5	5.5	12
2. زيادة مساهمة نقل البضائع على الطرق في الناتج المحلي الإجمالي	%2.5	%4.5	%5.5
3. عدد كليات ومعاهد التدريب والتعليم البحري	1	4	7
4. درجة الرضى لدى المواطنين عن خدمات النقل	%40	%80	%90
5. تخفيض تعرفه نقل البضائع مقارنة مع نقل البضائع بالشاحنات	%20	%40	%60
6. النسبة المئوية للحاويات عبر العقبة من التجارة البحرية الإقليمية (حاوية)	%2	%4	%8

ملخص الوضع المالي لقطاع النقل (بالألف دينار)

القطاع الفرعي	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع			المجموع
		2007	2008	2009	
النقل الجوي	107,250	27,210	35,400	24,000	86,610
خدمات نقل البضائع	925	165	275	275	715
النقل العام	13,130	1,950	4,070	3,880	9,900
السكك الحديدية	171,730	40,400	400	0	40,800
النقل البحري والموانئ	1,025,440	0	1,015	1,010	2,035
الأرصاد الجوية	100	40	30	30	100
المجموع الكلي للقطاع	**1,318,575**	**69,765**	**41,190**	**29,195**	**140,160**

القطاع الفرعي: النقل/النقل الجوي

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحرير قطاع النقل الجوي وخصخصة المطارات	زيادة استثمار القطاع الخاص في قطاع الطيران المدني	---	%50
	عدد الاتفاقيات الثنائية للأجواء المفتوحة	2	85

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. تطبيق سياسة الأجواء المفتوحة على أساس تبادلي	-	-	-	-	-	وزارة النقل/ هيئة تنظيم الطيران المدني
2. إعادة هيكلة سلطة الطيران المدني	15,000	450	5,000	5,000	10,450	وزارة النقل/ هيئة تنظيم الطيران المدني
المجموع الفرعي للسياسة	**15,000**	**450**	**5,000**	**5,000**	**10,450**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع مستوى البنى التحتية والخدمات في المطارات الأردنية	زيادة حجم الشحن الجوي (طن)	98,000	125,000
	نسبة تغطية المجال الجوي	%70	%90
	أعداد المسافرين (مليون مسافر)	3	9 (عام 2010)

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار) 2007	2008	2009	المجموع	الجهة المسؤولة
1. تحديث البنية التحتية للشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي (إنشاء قرية للشحن الجوي) (BOT)	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم الطيران المدني
2. توسعة وإعادة تأهيل مطار الملكة علياء الدولي(BOT)	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم الطيران المدني
3. تحديث نظام معلومات الطيران وتوريد نظام الجودة لخدمات معلومات الطيران	6,000	200	2,500	0	2,700	هيئة تنظيم الطيران المدني
4. تحديث الأجهزة الأمنية: ▪ تحديث الانظمة الامنية في المطارات و المعابر الأردنية ▪ استكمال استبدال اجهزة التفتيش الامنية في الطارات ▪ توريد و تركيب نظام امني لادارة السلطة ▪ صيانة اجهزة التفتيش الامنية و المصاعد	21,550	270	10,000	1,550	11,820	هيئة تنظيم الطيران المدني
5. تحديث نظام مناولة الأمتعة Baggage Handling System	7,000	0	3,500	3,500	7,000	هيئة تنظيم الطيران المدني
6. إنشاء نفق تحت طريق الخدمات	1,500	0	750	750	1,500	هيئة تنظيم الطيران المدني
7. إعادة تأهيل المدرج الشمالي والمراسي والممرات	21,000	7,000	7,000	7,000	21,000	هيئة تنظيم الطيران المدني
8. خبراء ومستشارون (مكاتب استشارية) وخدمات هندسية	150	130	130	130	390	هيئة تنظيم الطيران المدني

المشاريع 7,6,5,4, أعلاه من المسؤوليات التي سيتحملها مطور المشروع في توسعة المطار

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
9. صيانة المدارج في المطارات	1,500	280	500	400	1,180	هيئة تنظيم الطيران المدني
10. تطوير وإعادة تأهيل مباني ومدارج مطار الملكة علياء الدولي	21,200	17,350	2,050	1,800	21,200	هيئة تنظيم الطيران المدني
11. صيانة المباني في المطارات	3,000	0	1,000	1,000	2,000	هيئة تنظيم الطيران المدني
12. الحوسبة وتحديث شبكات الكمبيوتر ▪ استكمال تجهيز البنية التحتية للدخول في الحكومة الالكترونية ▪ تجهيز موقع لخدمة قاعدة البيانات ▪ اتمتة انظمة وحدات المعايير والمقاييس ▪ تركيب نظام برمجيات لحوسبة الحسابات المالية على اساس الاستحقاق ▪ اعادة تأهيل شبكة الحاسوب في مبنى الادارة العامة في السلطة ومبنى الشؤون المالية ▪ صيانة البرمجيات و الاجهزة	1,800	280	620	620	1,520	هيئة تنظيم الطيران المدني
13. استكمال إنشاء مبنى برج مطار عمان المدني	1,100	200	350	350	900	هيئة تنظيم الطيران المدني
14. استبدال الأثاث في المطارات	4,200	0	1,400	1,300	2,700	هيئة تنظيم الطيران المدني
15. تأمين المطارات والأجواء الأردنية وممتلكات المطارات	1,450	650	400	400	1,450	هيئة تنظيم الطيران المدني
16. إنشاء وتأهيل مواقع في مطار عمان المدني بالمنطقة الشرقية والدفاع المدني والأمن والحماية	800	400	200	200	800	هيئة تنظيم الطيران المدني
المجموع الفرعي للسياسة	**92,250**	**26,760**	**30,400**	**19,000**	**76,160**	

القطاع الفرعي: النقل/ خدمات نقل البضائع

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تنظيم قطاع نقل البضائع على الطرق	كلفة النقل من القيمة النهائية للسلعة ذات المنشأ المحلي	%30	%15

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دراسة تقييميه لقطاع نقل البضائع على الطرق بعد تحرير الدور والأجور	100	0	50	0	50	وزارة النقل
2. إعداد التشريعات التي تحكم عمل خدمات النقل المساندة والموانئ البرية ومراكز الخدمات اللوجستية ودراسة جدوى لإيجاد إطار مؤسسي لقطاع النقل	-	-	-	-	-	وزارة النقل
3. إنشاء مكاتب لوزارة النقل في مواقع التحميل والتفريغ لمتابعة عمليات نقل البضائع على الطرق	75	15	25	25	65	وزارة النقل
المجموع الفرعي للسياسة	**175**	**15**	**75**	**25**	**115**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع إنتاجية أسطول نقل البضائع على الطرق	حجم الصادرات من حجم التجارة الكلي	%35	%50
	القيمة المضافة للخدمات اللوجستية من القيمة المضافة لقطاع النقل	%27	%32
	النسبة المئوية للشاحنات المرخصة التي تمتلكها شركات نقل مسجلة	%35	---

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير النظم والتشريعات الخاصة بوسطاء الشحن: ▪ إصدار تشريع النقل متعدد الوسائط والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ▪ تصنيف وسطاء الشحن (الدوليين) متعددي الوسائط	600	75	200	250	525	وزارة النقل
2. تطوير الخدمات اللوجستية لنقل البضائع على الطرق	-	-	-	-	-	وزارة النقل
3. إنشاء ميناء معان البري(دراسة)	150	75	0	0	75	وزارة النقل
4. منح إعفاءات تشجيعية لتحديث أسطول نقل البضائع على الطرق وشمول شركات النقل المتخصص بقانون تشجيع الإستثمار	-	-	-	-	-	وزارة النقل
المجموع الفرعي للسياسة	**750**	**150**	**200**	**250**	**600**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
فتح خدمات قطاع نقل البضائع على الطرق أمام الإستثمار الأجنبي	حجم الإستثمار الأجنبي في خدمات نقل البضائع على الطرق	صفر	%10

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تعديل نظام استثمارات غير الأردنيين رقم 54 لسنة 2000	-	-	-	-	-	وزارة النقل
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

القطاع الفرعي: النقل/ النقل العام

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

توفير بيئة تشريعية وتنظيمية لقطاع النقل العام	مدى الالتزام في تطبيق الأنظمة وتعليمات السلامة وضمان جودة الخدمة	%60	%100

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تنظيم قطاع مكاتب سيارات التاكسي وتشجيع دمج سيارات التاكسي	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
المجموع الفرعي للسياسة	-	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين نوعية الخدمة في النقل العام	درجة الرضى لدى مستخدمي خدمات النقل العام	%40	%80
	متوسط عدد السكان لكل حافلة	356	---
	العمر التشغيلي للحافلات (سنة)	20	---

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إدخال خدمات "نوعيّة" لسيارات التاكسي	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
2. حوسبة اعمال الهيئة نظام الاتصالات اللاسلكي ومركز النقل العام للتحكم والسيطرة	1,000	50	50	50	150	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
3. إعادة هيكلة مراكز الانطلاق والوصول الحالية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة المعنية	5,300	0	1,800	1,800	3,600	هيئة تنظيم قطاع النقل العام ، أمانة عمان الكبرى، وزارة البلديات
4. إنشاء مواقف لسيارات التاكسي	60	0	30	0	30	هيئة تنظيم قطاع النقل العام ، أمانة عمان الكبرى، وزارة البلديات
5. إنشاء وتزويد مواقف التحميل والتنزيل بنظام معلومات الحافلات.	700	0	230	240	470	هيئة تنظيم قطاع النقل العام ، أمانة عمان الكبرى، وزارة البلديات
6. إصدار منشورات وخرائط إرشادية لكافة أنماط الوسائط	100	0	20	20	40	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
7. وضع جداول زمنية وخطوط واضحة لمختلف مشغلي الحافلات	60	0	20	20	40	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
8. إنشاء فروع للهيئة لضمان تغطية الطلب على كافة الخطوط الداخلية والرئيسية في المملكة	220	0	50	0	50	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
9. وضع حزمة اشتراكات لتعرفه الحافلات متكيّفة مع الحاجات والفئات المختلفة للمستعملين	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
10. التحديث الاستبدالي للحافلات	-	-	-	-	-	الهيئة ، وزارة المالية
11. إدخال نظام البطاقة الذكية لتحصيل أجور النقل العام في الحافلات	100	0	50	0	50	الهيئة والقطاع الخاص
12. إدخال نظام التعقب عن بعد في حافلات النقل العام	200	50	50	0	100	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
13. إدخال اللوحات الرقمية في الحافلات لبيان مسارات الخطوط	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
14. تفعيل الأنظمة وتعليمات السلامة	80	0	40	20	60	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
المجموع الفرعي للسياسة	**7,820**	**100**	**2,340**	**2,150**	**4,590**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحفيز الإستثمار في قطاع النقل العام	حجم الإستثمار في قطاع النقل العام	%45	%90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)	الجهة المسؤولة

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء مركز الانطلاق الموحد للاستثمار على أساس (BOT)	5,290	1,830	1,730	1,730	5,290	هيئة تنظيم قطاع النقل العام والقطاع الخاص
2. دراسة حاجة المملكة من سيارات التأجير	20	20	0	0	20	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
المجموع الفرعي للسياسة	**5,310**	**1,850**	**1,730**	**1,730**	**5,310**	

القطاع الفرعي: النقل/ السكك الحديدية

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار بالسكك الحديدية	عدد الإستثمارات من القطاع الخاص بالسكك الحديدية	صفر	2
	عدد الركاب في اليوم على متن القطارات الخفيفة بين عمان والزرقاء	صفر	60,000(عام 2020)

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دراسة إستراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية	1,330	250	0	0	250	وزارة النقل
2. تخاصية مؤسسة سكة حديد العقبة	200	0	200	0	200	وزارة النقل والهيئة التنفيذية للتخاصية
3. خط السكة الخفيف بين عمان والزرقاء (BOT) أ) دراسة مشروع خط السكة الخفيف بين عمان والزرقاء ب) استملاك أرض لخط سكة الحديد ج) مشروع إنشاء خط السكة الخفيف	170,000	40,150	0	0	40,150	هيئة تنظيم قطاع النقل العام والقطاع الخاص
4. دراسة لإنشاء خطوط السكة الخفيف داخل عمان الكبرى	200	0	200	0	200	هيئة تنظيم قطاع النقل العام والقطاع الخاص
المجموع الفرعي للسياسة	**171,730**	**40,400**	**400**	**0**	**40,800**	

القطاع الفرعي: النقل/ النقل البحري والموانئ

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الوصول إلى قطاع نقل بحري منظم وفرص أفضل للاستثمار	حركة مرور البضائع في العقبة (مليون طن)	23.5	28.4
	المرتبة في مؤشر جودة البنية التحتية للميناء	57	45
	مؤشر تكلفة الشحن	%13	%12

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير الميناء الصناعي (BOT)	28,500	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
2. تطوير ميناء النفط (BOT)	74,500	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
3. إنشاء ميناء للبضائع العامة والدحرجة (RO-RO) & (General Cargo) (BOT)	155,400	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
4. إنشاء ميناء لمناولة الحبوب (BOT)	46,600	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
5. إنشاء ميناء لمناولة الفوسفات(BOT)	104,800	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
6. إنشاء ميناء لسفن الركاب (BOT)	54,900	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
7. إنشاء ميناء لمناولة الزيوت المتنوعة (BOT)	16,100	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
8. إعادة تأهيل ميناء الحاويات (BOT)	500,000	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
9. إنشاء قرية الحاويات اللوجستية (BOT)	42,000	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة بالشراكة مع مطور
10. تبسيط الإجراءات الجمركية وأعمال التخليص على البضائع	-	-	-	-	-	شركة تطوير العقبة
المجموع الفرعي للسياسة	**1,022,800**	-	-	-	-	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تشجيع مالكي السفن لتسجيلها تحت العلم الأردني	عدد السفن المسجلة تحت العلم الأردني	34	150

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير مشروع تسجيل السفن تحت العلم الأردني ضمن الأسس والمعايير القانونية والفنية والدولية	590	0	200	200	400	وزارة النقل / السلطة البحرية الأردنية
المجموع الفرعي للسياسة	**590**	**0**	**200**	**200**	**400**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إنشاء نظام وبنك معلومات لخدمة قطاع النقل البحري	سرعة الوصول للمعلومات البحرية وتبادل المعلومات بين الأنشطة المختلفة للقطاع بكفاءة ويسر	%10	%90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. استكمال حوسبة أعمال السلطة البحرية أ) ربط السلطة البحرية إلكترونياً مع وزارة النقل والجهات والأنشطة البحرية الأخرى لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالنقل0 البحري ب) ربط السلطة البحرية مع مراكز المعلومات للهيئات البحرية الإقليمية والدولية ذات العلاقة بـ (مذكرة التفاهم لدول البحر المتوسط)	70	-	25	20	45	وزارة النقل / السلطة البحرية الأردنية
2. نظام مراقبة حركة السفن في ميناء العقبة	1,000	0	300	300	600	وزارة النقل / السلطة البحرية الأردنية
المجموع الفرعي للسياسة	**1,070**	**0**	**325**	**320**	**645**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تشجيع التوجه نحو التعليم والتدريب البحري وإنشاء كليات ومعاهد بحرية لهذه الغاية	عدد كليات ومعاهد للتعليم والتدريب البحري	1	4

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء كليات ومعاهد للتعليم والتدريب البحري 2. تشجيع الجامعات على إنشاء كليات بحرية فيها 3. التنسيق مع وزارة التربية والتعليم في مجال التدريب والتعليم 4. توصيات اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب البحري	980	0	490	490	980	وزارة النقل / السلطة البحرية الأردنية
المجموع الفرعي للسياسة	**980**	**0**	**490**	**490**	**980**	

القطاع الفرعي: النقل/الأرصاد الجوية

البرامج/المشاريع/ الأنشطة	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. بناء محطة أرصاد جوية/ مطار الملك حسين العقبة	100	40	30	30	100	وزارة النقل / دائرة الأرصاد الجوية
المجموع الفرعي للسياسة	**100**	**40**	**30**	**30**	**100**	
المجموع الكلي للقطاع	**1,318,575**	**69,765**	**41,190**	**29,195**	**140,160**	

القطاع الثاني: الأشغال العامة والإسكان- (الطرق والابنية الحكومية والإسكان)

ملخص الوضع المالي لقطاع الأشغال العامة والإسكان (بالألف دينار)

القطاع الفرعي	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)			
		2007	2008	2009	المجموع
الطرق	723,500	107,000	117,400	122,700	347,100
الإسكان	50,423	31,923	9,000	9,500	50,423
الأبنية الحكومية	200,000	16,500	16,500	16,500	49,500
المجموع الكلي للقطاع	**973,923**	**155,423**	**142,900**	**148,700**	**447,023**

القطاع الفرعي: الأشغال العامة والإسكان/ الطرق

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إنشاء شبكة طرق وتحسين مستوى السلامة المرورية	تقليل مدة الرحلة الزمنية	غير متوفرة	%50
	درجة الرضى لدى المواطنين عن البنية التحتية للطرق	غير متوفرة	%50
	تقليل نسبة الحوادث الناتجة عن المواقع الخطرة	غير متوفرة	%50

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تنفيذ طريق السلط الدائري / الجزء الأول	13,500	2,500	1,500	0	4,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
2. تنفيذ طريق اربد / جامعة العلوم والتكنولوجيا	8,500	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
3. تقاطع الكرك / القطرانة بما فيها المرحلة الأخيرة	15,500	3,500	2,000	0	5,500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
4. طريق ناعور / حسبان / مأدبا	7,500	750	0	0	750	وزارة الأشغال العامة والإسكان
5. طريق ناعور / أم البساتين / أم العمد	5,500	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
6. طريق عين جنا / عنجرة / القاعدة	550	300	150	0	450	وزارة الأشغال العامة والإسكان
7. طريق كثربا / الأغوار (طريق زراعي)	1,250	550	500	0	1,050	وزارة الأشغال العامة والإسكان
8. ربط طريق مكاور / حمامات ماعين / البحر الميت	2,500	1,000	1,000	0	2,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
9. طريق الطفيلة / الحسا / تقاطع الطريق الصحراوي	6,000	3,000	3,000	0	6,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
10. طريق محي / أم حماط	1,300	600	400	0	1,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
11. طريق صرفا/ الأغوار	2,500	0	500	1000	1,500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
12. طريق العقبة الساحلي	23,000	4,500	1,650	0	6,150	وزارة الأشغال العامة والإسكان
13. طريق الهاشمية/بلعما (منطقة الزنية) بما فيها النفق بطول (6)كم	5,000	2,500	1,500	0	4,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
14. طريق ياجوز / تقاطع القوات الخاصة	5,000	2,500	2,000	0	4,500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
15. طريق الجويدة / الموقر	1,350	500	600	0	1,100	وزارة الأشغال العامة والإسكان
16. اتوستراد الزرقاء/عمان (تحسين ثلاث تقاطعات)	3,500	1,400	1,400	0	2,800	وزارة الأشغال العامة والإسكان
17. طريق الزرقاء / الازرق	10,000	1,000	1,000	3,000	5,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
18. طريق ياجوز / الرصيفة	550	550	0	0	550	وزارة الأشغال العامة والإسكان
19. طريق بيرين / الزرقاء	2,600	1,000	900	0	1,900	وزارة الأشغال العامة والإسكان

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
20.طريق اربد / الحصن	2,500	1,000	800	0	1,800	وزارة الأشغال العامة والإسكان
21.تحسين مدخل جرش	1,200	1,000	200	0	1,200	وزارة الأشغال العامة والإسكان
22.طريق جامعة الحسين بن طلال بما فيها تحويلة معان	5,000	2,000	1,600	0	3,600	وزارة الأشغال العامة والإسكان
23.مدخل جامعة مؤتة	2,000	700	500	0	1,200	وزارة الأشغال العامة والإسكان
24.طريق الشونة الشمالية / الشونة الجنوبية منطقة الكريمة	1,000	1,000	0	0	1,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
25.طريق كفرنجة / الأغوار	500	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
26.صيانة طريق البكالوريا / ألفحيص	950	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
27.صيانة طريق السلط / العأرضة	750	750	0	0	750	وزارة الأشغال العامة والإسكان
28.صيانة وعمل اكتاف طريق وادي عربة / العقبة بطول (10)كم	500	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
29.طريق عين جنا / سوف	500	200	0	0	200	وزارة الأشغال العامة والإسكان
30.صيانة طريق المفرق / الصفاوي	600	200	0	0	200	وزارة الأشغال العامة والإسكان
31.إنشاء و تحسين الطرق النافذة ضمن حدود البلديات	15,000	2,250	5,000	5,000	12,250	وزارة الأشغال العامة والإسكان
32.الصيانة الدورية والروتينية للطرق الرئيسية والثانوية و القروية والخلطات الاسفلتية	27,000	5,200	9,000	9,000	23,200	وزارة الأشغال العامة والإسكان
33.صيانة الجسور والمنشآت المائية	3,150	1,150	1,000	1,000	3,150	وزارة الأشغال العامة والإسكان
34.تنفيذ تقاطعات البقعة	2,500	1,200	800	0	2,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
35.تقاطع مثلث ام النعاج	3,000	1,300	1,100	0	2,400	وزارة الأشغال العامة والإسكان
36.نفق الحميمة / على الطريق الصحراوي (للمركبات والمشاة)	800	400	0	0	400	وزارة الأشغال العامة والإسكان
37.جسر الهاشمية على طريق الهاشمية / بلعما	800	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
38.المساهمة في تنفيذ تقاطع مدخل الجامعة الهاشمية	700	500	0	0	500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
39.المساهمة مع امانة عمان والبلديات المعنية لتنفيذ تقاطعات على الطرق الرئيسية والنافذة لفصل حركات السير وتحسين مستوى السلامة المرورية	15,000	2,800	5,000	5,000	12,800	وزارة الأشغال العامة والإسكان
40.انارة الطرق الرئيسية والنافذة	12,000	3,000	4,000	4,000	11,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة

	(ألف دينار)	2007	2008	2009	المجموع	
41.طريق الصافي الخلفي وقناة تصريف الامطار	30,000	0	500	2,500	3,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
42.شارع مكة	16,000	0	0	600	600	وزارة الأشغال العامة والإسكان
43.الطريق الواصل من الطريق الموازي بالعقبة إلى مركز حدود الدرة الجديد مرورا بالطريق الخلفي	16,000	0	0	600	600	وزارة الأشغال العامة والإسكان
44.طريق الشونة الشمالية والشونة الجنوبية	15,000	0	0	0	0	وزارة الأشغال العامة والإسكان
45.مستلزمات السلامة المرورية من دهان وإشارات وحواجز معدنية	9,000	2,600	3,000	3,000	8,600	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المجموع الفرعي للسياسة	**297,050**	**56,400**	**50,600**	**34,700**	**141,700**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
توسيع نطاق الممرات التنموية للمساعدة بتحقيق التنمية المستدامة	عدد الممرات التنموية	1	3

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. ممر عمان التنموي (طريق عمان الدائري/المرحلة الأولى) شاملاً كلفة الاستملاكات	150,000	18,200	23,300	23,000	64,500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
2. استكمال طريق الهاشمية / بلعما بطول (36) كم	30,000	0	0	6,000	6,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
3. طريق اربد الدائري (المرحلة الأولى) (شاملاً كلفة الاستملاك)	50,000	0	0	0	0	وزارة الأشغال العامة والإسكان
4. طريق مأدبا الدائري (شاملاً كلفة الاستملاك)	40,000	0	0	10,000	10,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
5. طريق مطار الملكة علياء الدولي (المرحلة الثانية توسعة لستة مسارب وتنفيذ طرق الخدمة الجانبية	50,000	3,000	15,000	15,000	33,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
6. طريق كفرهود / الاغوار	25,000	0	5,000	10,000	15,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
7. دراسات للطرق التنموية والرئيسية	3,450	750	1,000	1,000	2,750	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المجموع الفرعي للسياسة	**348,450**	**21,950**	**44,300**	**65,000**	**131,250**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
ربط المناطق الزراعية والقرى بطرق لخدمة التجمعات السكانية وتفعيل دور قطاع الزراعة	أطوال الطرق الزراعية (كم)	2,400	2,400

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية والطرق الزراعية	23,000	3,650	7,500	8,000	19,150	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المجموع الفرعي للسياسة	**23,000**	**3,650**	**7,500**	**8,000**	**19,150**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع مستوى الخدمة بالمراكز الحدودية	عدد المراكز الحدودية المعاد تأهيلها	3	6

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إعادة تأهيل المراكز الحدودية وتنفيذ المشاريع الجديدة وتحديث و ادامة و صيانة المراكز الجمركية و إنشاء مباني مركز حدود الكرامة	55,000	25,000	15,000	15,000	55,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المجموع الفرعي للسياسة	**55,000**	**25,000**	**15,000**	**15,000**	**55,000**	

القطاع الفرعي: الأشغال العامة والإسكان / الأبنية الحكومية

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
استكمال تنفيذ خطة البرنامج الوطني للأبنية الحكومية	عدد الابنية الحكومية	غير متوفر	25

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. البرنامج الوطني للأبنية الحكومية	200,000	16,500	16,500	16,500	49,500	وزارة الأشغال العامة والإسكان
المجموع الفرعي للسياسة	**200,000**	**16,500**	**16,500**	**16,500**	**49,500**	

القطاع الفرعي:الأشغال العامة والإسكان/الإسكان

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
توفير مساكن ملائمة لأصحاب ذوي الدخل المحدود	عدد الأشخاص المستفيدين من قسائم الأراضي والإسكانات	42,000	57,000
	عدد الأشخاص المستفيدين من قروض الدعم الإسكاني	4,500	9,000

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دعم التمويل الإسكاني لذوي الدخل المحدود	3,200	700	1,000	1,500	3,200	وزارة المالية
2. تطوير أراضي وبيعها بأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود	19,000	7,000	6,000	6,000	19,000	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
3. دعم قروض الإسكان لذوي الدخل المحدود	9,000	5,000	2,000	2,000	9,000	وزارة المالية، المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
4. تنفيذ قسائم أراضي من مؤسسة الإسكان واستملاكات اراضي للمشاريع الإسكانية	19,223	19,223	0	0	19,223	المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري
المجموع الفرعي للسياسة	**50,423**	**31,923**	**9,000**	**9,500**	**50,423**	
المجموع الكلي للقطاع	**973,923**	**155,423**	**126,400**	**131,600**	**413,423**	

القطاع الثالث: البلديات

ملخص الوضع المالي لقطاع البلديات– مكاب النفايات (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الانفاق المتوقع (ألف دينار)			المجموع
		2007	2008	2009	
البلديات– مكاب النفايات	15,000	2,250	2,000	2,000	6,250
المجموع الكلي للقطاع	**15,000**	**2,250**	**2,000**	**2,000**	**6,250**

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة مكاب النفايات	عدد مكاب النفايات المؤهلة	صفر	16

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مراجعة دور مجلس التنظيم الأعلى	-	-	-	-	-	وزارة الشؤون البلدية
2. تحديث وإعادة تقييم مخططات استعمالات الأراضي	1,000	1,000	0	0	1,000	وزارة الشؤون البلدية
3. تأهيل 16 مكب نفايات	10,000	750	1,000	1,000	2,750	وزارة الشؤون البلدية
4. شراء آليات لمكاب النفايات	4,000	500	1,000	1,000	2,500	وزارة الشؤون البلدية
المجموع الفرعي للسياسة	**15,000**	**2,250**	**2,000**	**2,000**	**6,250**	

القطاع الرابع: المياه والصرف الصحي

للمياه في الأردن أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تصبح أحد معيقات التنمية إذا لم تضع الحكومات المتعاقبة هذا القطاع على رأس أولوياتها؛ فبالإضافة إلى شح الموارد المائية المتجددة واستنزاف المياه الجوفية، يعاني قطاع المياه من ضعف أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، وعدم كفاية التعرفة الحالية للمياه في تغطية التكلفة، ومحدودية قدرة محطات التنقية على معالجة مياه الصرف الصحي كماً ونوعاً.

ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تطبيق حزمة من المبادرات أهمها: المباشرة في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية التي من شأنها تطوير المصادر المائية الحالية، وتوفير مصادر مائية جديدة، واستغلال المصادر المائية غير التقليدية كبناء المزيد من السدود والتوسع في مشاريع الحصاد المائي، والسعي للحصول على حصص الأردن من المياه السطحية من مياه نهري الأردن واليرموك التي تتطلب تعاوناً فعلياً من الدول المجاورة لإبرام اتفاقيات تقاسم المياه وتنفيذها. كما يتعين على الحكومة بشكل خاص اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفوري لمشروع جر مياه الديسي إلى عمان، والتأكيد على الأهمية القصوى لاتخاذ إجراءات تنفيذية للسير في مشروع ربط البحر الأحمر – البحر الميت، والحصول على دعم المجتمع الدولي لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي. كما يجب على الحكومة اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتحسين أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي وصولاً إلى التزويد المستمر للمياه المنزلية.

وأخيراً، يجب التوسع في إنشاء المزيد من مشاريع الصرف الصحي وتطوير محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحالية وتوسعتها. كما يجب على الحكومة تسهيل إجراءات مشاركة القطاع الخاص في إدارة قطاع المياه وتطويره، تخفيفاً للأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة، وتقديم خدمة أفضل للمواطنين.

وفيما يلي السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بقطاع المياه والتي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007–2009 :

القطاع الفرعي:المياه والصرف الصحي/المياه

الهدف: تأمين المياه للمواطن بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. النسبة المئوية للمواطنين المخدومين بشبكات المياه	%97	%97	%98
2. نسبة مطابقة عينات نوعية المياه لمواصفات مياه الشرب(المعدل العالمي 95%)	%98	%98	%98

القطاع الفرعي:المياه والصرف الصحي/الصرف الصحي

الهدف: رفع مستوى خدمات الصرف الصحي

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. نسبة استغلال محطات معالجة مياه الصرف الصحي	%153	%90	%70
2. نسبة المنازل المخدومة بشبكات الصرف الصحي	%58	%70	%80

ملخص الوضع المالي لقطاع المياه والصرف الصحي (بالألف دينار)

القطاع الفرعي	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
المياه والري	981,396	94,499	123,200	122,500	340,199
الصرف الصحي	473,895	55,781	104,310	97,260	257,351
المجموع الفرعي لقطاع المياه والصرف الصحي	**1,455,291**	**150,280**	**227,510**	**219,760**	**597,550**

القطاع الفرعي:المياه والصرف الصحي/ المياه

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

تطوير وجلب مصادر مياه	حصة الفرد في الاستخدامات السنوية من المياه (م^3)	164	170

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحسين تزويد المياه لمحافظة اربد / خط ومحطة من سد الوحدة	35,000	0	7,000	25,000	32,000	سلطة المياه
2. دراسة جر مياه الديسي إلى عمان (BOT)	450,000	303	40,000	40,000	80,303	سلطة المياه
3. السدود الرئيسية :						
أ) استكمال سد الوحدة (إنشاء و دراسات)	67,000	5,980	0	0	5,980	سلطة وادي الأردن
ب) سد كفرنجة	21,500	2,000	0	500	2,500	سلطة وادي الأردن
ج) اعادة دراسة سد ابن حماد	16,000	1,000	500	2,000	3,500	سلطة وادي الأردن
د) سد وادي الكرك	6,000	1,000	500	2,000	3,500	سلطة وادي الأردن
4. السدود المتوسطة:(مدين، الوحيدة، القاع، رحمة) (دراسات واشراف وإنشاء سد الوحيدة)	7,500	270	3,000	3,000	6,270	سلطة وادي الأردن
5. السدود الصغيرة : سدود مقترحة في مأدبا، الزرقاء، ماعين، الطفيلة/شيظم /الكرك/الشهابية واللجون	5,300	0	400	600	1,000	سلطة وادي الأردن
6. إنشاء الحفائر و البرك الصحراوية	1,500	200	500	500	1,200	سلطة وادي الأردن
المجموع الفرعي للسياسة	**609,800**	**10,753**	**51,900**	**73,600**	**136,253**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير مصادر مائية غير تقليدية	كميات المياه المتاحة (م م ^{3}/سنة)	99	133

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. نقل مياه إضافية إلى محطة وادي العرب	8,000	0	3,000	3,000	6,000	سلطة المياه
2. تحلية مياه المصادر المائية لمدينة العقبة / المرحلة الأولى	20,000					سلطة المياه
3.معالجة وتحلية مصادر المياه ▪ تشغيل وصيانة وتحلية محطات المياه ▪ وحدات معالجة و تحلية ابار دير علا ▪ معالجة و تحلية مصادر المياه قطاع الشمال	7,350	1,350	1,000	5,000	7,350	سلطة المياه
4. دراسات إنشاء محطة تحلية مياه سد الكرامة	10,000	10	500	1,000	1,510	سلطة وادي الأردن
5. دراسة الجدوى الاقتصادية لنقل مياه البحر الأحمر – البحر الميت(مشروع قناة البحرين)	11,000	450	0	0	450	سلطة وادي الأردن
6. دراسات توفير المياه الإضافية 50 م م^3	300	0	100	100	200	سلطة وادي الأردن
المجموع الفرعي للسياسة	**56,650**	**1,810**	**4,600**	**9,100**	**15,510**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة أنظمة التزويد والتوزيع	نسبة استعادة الكلفة الكاملة (رأسمالية وتشغيل وصيانة)	%77.7	%79
	نسبة ألفاقد من المياه في كافة محافظات	%44.8	%38

	المملكة				
البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)			الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحسين شبكات المياه في المحافظات الشمالية	30,000	400	20,000	0	20,400	سلطة المياه
2. تحسين التزويد المائي في محافظة الزرقاء المرحلة الثانية	15,000	950	0	0	950	سلطة المياه
3. تحسين انظمة المياه في محافظات الجنوب	24,600	3,600	15,000	6,000	24,600	سلطة المياه
4. مشروع خطوط ناقلة لمحافظات الشمال	75,000	50	6,000	10,000	16,050	سلطة المياه
5. تحسين و استبدال شبكات المياه في عمان	30,000	17,000	6,000	7,000	30,000	سلطة المياه
6. تحسين شبكات مياه وخطوط ناقلة لمناطق جديدة في مختلف أنحاء المملكة	8,000	1,850	3,000	3,000	7,850	سلطة المياه
7. تطوير وتحديث شبكات مياه الأغوار الشمالية و الوسطى	13,500	7,600	0	0	7,600	سلطة المياه
8. شبكة مياه الخالدية / المرحلة الأولى والثانية	2,900	0	1,000	0	1,000	سلطة المياه
9. تحديث أنظمة المياه في العقبة	13,400	4,020	0	0	4,020	سلطة المياه
10. معالجة مشكلة الفياضانات في مدينة العقبة	500	500	0	0	500	سلطة المياه
11. مشروع تقليل الفاقد من المياه في محافظات الشمال/ WLRP	22,000	9,400	0	0	9,400	سلطة المياه
12. جر مياه الزارة/زرقاء ماعين	10,040	10,040	0	0	10,040	سلطة المياه
13. خط مياه الزعتري/حوفا	15,200	15,200	0	0	15,200	سلطة المياه
14. مشاريع مياه لمعالجة جيوب الفقر	5,846	5,846	0	0	5,846	سلطة المياه
المجموع الفرعي للسياسة	**265,986**	**76,456**	**51,000**	**26,000**	**153,456**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة أنظمة الري	نسبة استعادة كلفة التشغيل والصيانة لمياه الري في وادي الأردن	%41	%47
	كفاءة أنظمة توزيع الري	%80	%81
	نسبة استعادة كلفة التشغيل والصيانة الكلية (مياه الري والصناعة) في وادي الأردن	%105	%115

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. الربط بين الخط الناقل الجنوبي وخط ناقل الحسا.	2,655	-	-	-	-	سلطة وادي الأردن
2. تصاميم و اشراف و ضخ مياه الموجب إلى سد الكفرين	3,300	950	1,500	800	3,250	سلطة وادي الأردن
3. مشروع الخط الناقل في وادي الحسبان	700	220	200	0	420	سلطة وادي الأردن
4. اشراف ري الاغوار الجنوبية المتكامل و المشروع المتكامل للاغوار الجنوبية /تكملة عطاء C	8,000	510	2,000	2,000	4,510	سلطة وادي الأردن
5. تأهيل مشروع ري حسبان / الكفرين	8,000	160	3,000	3,000	6,160	سلطة وادي الأردن
المجموع الفرعي للسياسة	**22,655**	**1,840**	**6,700**	**5,800**	**14,340**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

إدارة الطلب على المياه	كمية الطلب على المياه م م^3/سنة		1,533	1,556

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. توعية المواطنين للاستخدام الأمثل للمياه	3,000	0	1,000	1,000	2,000	وزارة المياه والري
المجموع الفرعي للسياسة	**3,000**	**0**	**1,000**	**1,000**	**2,000**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين البيئة الإستثمارية للشاطئ الشرقي للبحر الميت والأغوار	قيمة الإستثمار (مليون دينار)	400	600

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. أعمال البنية التحتية لمشروع استثمار منطقة سد الكفرين	820	-	-	-	-	سلطة وادي الأردن
2. الإستثمارات السياحية على الشاطئ الشرقي للبحر الميت	4,500	0	1,500	1,500	3,000	سلطة وادي الأردن
3. الطريق الساحلي/ سويمة (اشراف وإنشاء)	985	640	0	0	640	سلطة وادي الأردن
4. مشاريع الوحدة التنموية في وادي عربه	17,000	3,000	6,500	5,500	15,000	سلطة وادي الأردن
المجموع الفرعي للسياسة	**23,305**	**3,640**	**8,000**	**7,000**	**18,640**	

القطاع الفرعي: المياه والصرف الصحي/ الصرف الصحي

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
شمول كافة مدن المملكة بخدمات الصرف الصحي	النسبة المئوية للمواطنين المخدومين بشبكات الصرف الصحي	%61	%70

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء محطة تنقية في منطقة وادي الشلاله في محافظة اربد وخدمات شبكات صرف صحي لشرق اربد وايدون	71,000	0	40,000	19,000	59,000	سلطة المياه
2. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على تنفيذ محطة تنقية الشونة الشمالية	3,500	0	2,000	1,000	3,000	سلطة المياه
3. صرف صحي اربد الكبرى المرحلة الثانية	18,800	17,800	500	500	18,800	سلطة المياه
4. دراسة وتصميم وإنشاء شبكات صرف صحي متفرقة الرمثا	350	0	200	150	350	سلطة المياه
5. دراسة وتصميم وإنشاء شبكات صرف صحي جديدة عجلون	550	0	350	0	350	سلطة المياه
6. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على مشروع تطوير وتوسعة محطة تنقية وصرف صحي كفرنجة وإعادة استخدام المياه المعالجة	7,500	730	750	3,000	4,480	سلطة المياه
7. إنشاء مشروع صرف صحي قرى غرب جرش ويشمل محطة تنقيه وشبكات صرف صحي	14,000	4,000	6,000	4,000	14,000	سلطة المياه
8. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على تطوير محطة تنقية المفرق وإعادة استخدام المياه المعالجة	7,000	450	2,000	3,500	5,950	سلطة المياه
9. إزالة مكاره صحية في إقليم الشمال و خدمة المشتركين	1,800	75	600	600	1,275	سلطة المياه
10. دراسة وإنشاء محطة تنقية جنوب عمان/ الذهيبه + الإشراف على التنفيذ	28,000	0	14,600	6,150	20,750	سلطة المياه
11. دراسات وإنشاء شبكات صرف صحي جنوب عمان/الذهيبة+ الإشراف على التنفيذ	44,500	17,500	10,000	17,000	44,500	سلطة المياه
12. دراسات وإنشاء شبكات صرف صحي الجيزة و الطالبية والإشراف على التنفيذ	7,700	5,500	1,000	100	6,600	سلطة المياه
13. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على مشروع صرف صحي ناعور (شبكات + محطة تنقية + نظام ري)	18,500	325	1,500	8,000	9,825	سلطة المياه
14. تحسين ونقل خطوط صرف صحي متضررة في مناطق عمان الكبرى	5,000	50	3,000	1,000	4,050	سلطة المياه

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
15. دراسة وإنشاء شبكات صرف صحي متفرقة في الزرقاء وتشمل المناطق الزرقاء والرصيفة وياجوز (تغليف خط	3,750	50	1,000	1,250	2,300	سلطة المياه

ياجوز الزرقاء)						
16. دراسة وتصميم وإنشاء شبكات صرف صحي متفرقة جديدة في مأدبا	1,750	0	1,000	500	1,500	سلطة المياه
17. إزالة مكاره صحية في اقليم الوسط و خدمة المشتركين	2,580	800	860	860	2,520	سلطة المياه
18. توسعة محطة تنقية معان	8,135	1680	0	0	1,680	سلطة المياه
19. مشروع إدارة وتشغيل محطة تنقية ومحطات رفع وادي موسى والبتراء	8,000	650	1,000	1,400	3,050	سلطة المياه
20. دراسات وإنشاء شبكات صرف صحي متفرقة جديدة في الطفيله وتشمل المناطق (الطفيله/ العيص ورويم والبرنيس مع محطتي رفع + شبكة المنصورة/ الطفيله مع محطتي رفع) تحسين و توسعة محطة تنقية الطفيلة	4,350	401	2,500	550	3,451	سلطة المياه
21. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على تطوير محطة تنقية الكرك وإعادة استخدام المياه المعالجة	7,500	780	750	3,000	4,530	سلطة المياه
22. دراسة وتصميم وإنشاء والإشراف على تنفيذ مشروع صرف صحي في المزار، مؤته والعدنانية (محطة +شبكات)	20,000	4,100	0	1,000	5,100	سلطة المياه
23. دراسات وتصاميم وإنشاء واشراف محطة تنقية وادي الزرقاء	127,000	0	2,000	2,000	4,000	سلطة المياه
24. إزالة مكاره صحية في اقليم الجنوب	900	0	300	300	600	سلطة المياه
25. صرف صحي العقبة	680	680	0	0	680	سلطة المياه
26. ادارة المساقط المائية	200	200	0	0	200	وزارة المياه
المجموع الفرعي للسياسة	**413,045**	**55,771**	**91,910**	**74,860**	**222,541**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية	نسبة المياه المعالجة التي يعاد استخدامها	%91	%98

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دراسات مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة في شمال وادي الأردن	55,500	10	10,000	20,000	30,010	سلطة وادي الأردن
2. مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة لمحطة تنقية الخربة السمرا	5,100	0	2,200	2,400	4,600	سلطة المياه
3. مشروع إعادة استخدام المياه المعالجة لمحطة تنقية اللجون	250	0	200	0	200	سلطة المياه
المجموع الفرعي للسياسة	**60,850**	**10**	**12,400**	**22,400**	**34,810**	
المجموع الكلي للقطاع	**1,455,291**	**150,280**	**227,510**	**219,760**	**597,550**	

القطاع الخامس: الطاقة

يهدف قطاع الطاقة في الأردن إلى توفير الطاقة بمختلف أشكالها لجميع الاستخدامات، بكلفة اقتصادية، وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة. كما يهدف هذا القطاع إلى تنويع مصادر وأشكال الطاقة لتعزيز أمن التزود، وتطوير مصادر الطاقة المحلية والتقليدية والمتجددة واستغلالها، وفتح القطاع أمام الإستثمارات الخاصة وتحسين كفاءة استخدام مصادر الطاقة وإدارتها، وتعزيز مشاريع الربط العربي والإقليمي للطاقة وتعظيم الاستفادة منها.

ويواجه قطاع الطاقة تحديات أساسية أهمها الاعتماد على الأسواق الدولية للطاقة من خلال الاستيراد المباشر، ومواجهة التكلفة المرتفعة لاستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في تطوير صناعة الطاقة ومنشآتها ضمن الأطر الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات الطاقة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات إلى معدلات اقتصادية، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية، بما يوفر حماية البيئة والسلامة العامة.

كما أنه لا بد من المبادرة لتحقيق أمن التزود بالمشتقات النفطية من خلال التنويع في مصادر وأشكال الطاقة المستوردة (النفط والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية)، وتطوير مصادر محلية للطاقة التجارية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة، إلى جانب تشكيل لجنة من ذوي الخبرة لمراجعة تطورات القطاع بشكل دوري نظراً للتقلبات التي يشهدها، ولاقتراح أية تعديلات حسب ما تقتضيه الظروف.

أما فيما يتعلق بالسياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بقطاع الطاقة والتي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة خلال السنوات 2007-2009 فهي على النحو التالي:

القطاع الخامس: الطاقة

الهدف: توفير الطاقة بكافة أشكالها

المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. تلبية الطلب على المشتقات النفطية	%100	%100	%100
2. نسبة السكان المزودون بالكهرباء	%99.9	%100	%100

ملخص الوضع المالي لقطاع الطاقة (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
الطاقة	5,482,936	1,1307	14,030	12,820	38,157
المجموع الكلي للقطاع	5,482,936	1,1307	14,030	12,820	38,157

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحرير القطاع النفطي وفتحه للمنافسة	تخفيف العبء المالي على الخزينة (مليون دينار)	125	صفر

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إعادة هيكلة القطاع النفطي وتحريره أ) الخدمات الاستشارية لإنهاء عقد امتياز شركة مصفاة البترول الأردنية ب) الخدمات الاستشارية لخصخصة مرافق المصفاة اللوجستية ومرافق التوزيع وموجودات مراكز تعبئة الغاز المسال العائدة للمصفاة	-	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية والهيئة التنفيذية للتخاصية
2. الاسراع في استكمال دراسة بدائل تزويد النفط الخام حسب الخيارات المتاحة	1,000	800	0	0	800	وزارة الطاقة
المجموع الفرعي للسياسة	**1,000**	**800**	**0**	**0**	**800**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تهيئة الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع النفطي	المحافظة على نسبة الإستثمار الخاص في القطاع النفطي	%100	%100

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. التوسع الرابع لمصفاة البترول الأردنية (BOT)	911,000	-	-	-	-	شركة مصفاة البترول الأردنية
2. الأطر التنظيمية والفنية والبيئية للصناعة النفطية – دراسة اقتصاديات بناء مصفاة ثانية في الأردن – أعمال استشارية لوضع أنظمة القطاع النفطي في ضوء إصدار قانون القطاع النفطي	500	500	0	0	500	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
المجموع الفرعي للسياسة	**911,500**	**500**	**0**	**0**	**500**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
توفير مخزون استراتجي مناسب للنفط الخام	حجم المخزون الاستراتيجي (يوم تشغيلي)	90	90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. فصل خمسة خزانات من خزانات محطة كهرباء العقبة الحرارية وتحويل ثلاثة منها لتخزين النفط الخام بدلا من الوقود الثقيل	7,200	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
المجموع الفرعي للسياسة	**7,200**	-	-	-	-	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
توسيع قاعدة استخدام الغاز الطبيعي في المملكة	نسبة تخفيض كلفة الوقود لمحطات توليد الكهرباء	40% من كلفة الوقود البديل	40%من كلفة الوقود البديل
	نسبة تخفيض كلفة الوقود للمستهلكين	0% من كلفة الوقود البديل	(20-30)% من كلفة الوقود البديل
	نسبة تخفيض كلفة الوقود المستخدم في كافة القطاعات	%18	%30
	نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة الكلي	%18	%22

البرامج/المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1.تزويد الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء السمرا الجديدة ومحطة كهرباء شرق عمان (BOT)	4,000	-	-	-	-	وزارة الطاقة، والثروة المعدنية
2.استملاك الأرض اللازمة لتزويد الغاز بمساحة 10 دونم لمحطة توليد الكهرباء	115	50	40	25	115	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
3.إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي في العقبة وعمان والزرقاء(BOT)	400,000	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
4.أعمال استشارية لمشروع إنشاء شبكات توزيع الغاز الطبيعي	2,200	0	500	500	1,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
5.استملاك الأرض اللازمة لشبكات الغاز الطبيعي بمساحة حوالي 300 دونم (استملاك لمشروع الغاز و ميناء التحميل)	4,000	500	1,500	2,000	4,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
6.تزويد الغاز الطبيعي لعدد من الصناعات القائمة في المملكة من قبل شركة فجر الأردنية المصرية(BOT)	44,000	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
7.استملاك الأرض اللازمة لتزويد الغاز بمساحة 650 دونم لتزويد الغاز الطبيعي للصناعات	1,000	400	400	200	1,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
المجموع الفرعي للسياسة	**455,315**	**950**	**2,440**	**2,725**	**6,115**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي	تخفيض كلفة ألفاتورة النفطية المستوردة	%5	%8
	نسبة مساهمة مصادر الطاقة المحلية	%5	%8

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تنفيذ خطة تطوير حقل الريشة الغازي للسنوات الثلاث القادمة	17,300	6,300	5,500	5,500	17,300	شركة البترول الوطنية
2. مشروع استغلال الصخر الزيتي لإنتاج النفط من قبل القطاع الخاص في المناطق الجنوبية من المملكة واعمال وخدمات استشارية لهذا المشروع وخدمات استشارية لمتابعة المشروع	3,000,000	750	0	0	750	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
3. دراسة استخدام الرماد الناتج عن الصخر الزيتي	1,000	2.595	325	225	553	المركز الوطني لبحوث الطاقة
4. التنقيب عن البترول من خلال تسويق المناطق الاستكشافية	26,000	1,000	1,000	1,000	3,000	سلطة المصادر الطبيعية
المجموع الفرعي للسياسة	**3,044,300**	**8,052**	**6,825**	**6,725**	**21,602**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تهيئة الفرص للقطاع الخاص وتشجيعه على الإستثمار في قطاع الطاقة	نسبة الإستثمار الخاص في قطاع الكهرباء (مليون دينار)	%15	%85

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. التوليد الخاص للكهرباء من قبل القطاع الخاص / شرق عمان باستطاعة(370 ميجا واط) (BOO)	210,000	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
2. أعمال استشارية لمشروع التوليد الخاص للكهرباء من قبل القطاع الخاص / شرق عمان	2,000	0	700	600	1,300	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
3. استملاك الأرض اللازمة /شرق عمان	1,000	400	0	0	400	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
4. التوليد الخاص للكهرباء من قبل القطاع الخاص (باستطاعة 280-400 ميجا واط)(BOO)	250,000	-	-	-	-	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
5. أعمال استشارية لمشروع التوليد الخاص للكهرباء بسعة 280-400 ميجاواط من قبل القطاع الخاص ، واستملاك الأرض اللازمة	4,300	0	1,850	1,620	3,470	وزارة الطاقة والثروة المعدنية

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
6. توسعة محطة كهرباء السمرا من خلال:	162,000					شركة السمرا لتوليد الكهرباء
أ) إضافة توربي غازي ليعمل في صيف عام 2007	40,000	-	-	-	-	
ب) إضافة توربين غازي ليعمل عام 2008 في حال تأخر تنفيذ مشروع IPP /شرق عمان	32,000	-	-	-	-	
ج) الوحدة البخارية	90,000	-	-	-	-	
7. وضع قانون وأنظمة وتعليمات لهيئة موحدة لتنظيم قطاع الطاقة	450	200	100	150	450	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
المجموع الفرعي للسياسة	**751,750**	**600**	**2,650**	**2,370**	**5,620**	

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تعزيز شبكة النقل الوطنية وشبكة التوزيع الكهربائية	نسبة الفاقد الكهربائي في شبكة النقل	%3.52	%3.5
	نسبة الفاقد الكهربائي في شبكة التوزيع	%11.8	%9.6

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. توسعة محطات التحويل القائمة وإنشاء محطات تحويل جديدة وخطوط نقل 400 ك.ف و132 ك	65,000	-	-	-	-	شركة الكهرباء الوطنية
2. شركة الكهرباء الأردنية: مشاريع إنشاء وكهربة (12) محطة تحويل رئيسة (11/33) ك.ف وتمديد كوابل ضغط متوسط هوائية (33 / 11) ك. ف	85,000	-	-	-	-	شركة الكهرباء الأردنية
3. إنشاء محطات تحويل رئيسية 11/33 ك.ف ، وملحقاتها من المعدات اللازمة والقواعد بالإضافة إلى أنظمة التشغيل. وخطوط ضغط المتوسط 33 / 11 ك.ف	34,000	-	-	-	-	شركة توزيع الكهرباء الأردنية
4. مشاريع شركة كهرباء محافظة اربد لتغطية النمو في أعداد المشتركين	21,000	-	-	-	-	شركة كهرباء اربد
المجموع الفرعي للسياسة	**205,000**	-	-	-	-	

السياسة رقم (8)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

تشجيع استغلال مصادر الطاقة المتجددة وفقا لاستراتيجية قطاع الطاقة	نسبة التوفير في الوقود	%0.25	%2
	نسبة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في خليط الطاقة الكلي	%1	%2
	النسبة المئوية للمنازل التي تستعمل الطاقة الشمسية لاغراض تسخين المياه	%14	%17

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (8)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تنفيذ مشروع استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء من قبل القطاع الخاص/ منطقة الكمشة والطفيلة باستطاعة بحدود 30-40 ميجاواط بأسلوب بناء- تملك – تشغيل (BOO).	35,200	200	-	-	200	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
2. تنفيذ مشروع استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء من قبل القطاع الخاص/ منطقة ألفجيج أو وادي عربة باستطاعة بحدود 60 ميجاواط	65,000	200	1,000	-	1,200	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
3. بناء قاعدة معلومات لخصائص الرياح وإنشاء محطة لفحص انظمة الرياح ومكوناته	120	0	101	0	101	المركز الوطني لبحوث الطاقة
4. قياس وجمع وتقييم الاشعاع الشمسي ومكوناته	65	0	14	0	14	المركز الوطني لبحوث الطاقة
5. صندوق كفاءة الطاقة لدعم مشاريع وبرامج ترشيد استهلاك الطاقة	4,500	5	1,000	1,000	2,005	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
6. مساعدة الشركات على ترشيد استخدام الطاقة	1,986	-	-	-	-	JEDCO
المجموع الفرعي للسياسة	**106,871**	**405**	**2,115**	**1,000**	**3,520**	
المجموع الكلي للقطاع	**5,482,936**	**11,307**	**14,030**	**12,820**	**38,157**	

القطاع السادس: الزراعة

تعتبر الزراعة في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد بنت جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة استراتيجياتها الزراعية على هذا الأساس ، فلم تعد تتوقف عند البعد الاقتصادي المباشر للزراعة، بل تنظر فيما هو أعمق من ذلك، متمثلاً في البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية الزراعية وارتباطهما مع البعد الاقتصادي.

وفي الأردن، يعاني قطاع الزراعة من عدة مشاكل وتحديات أبرزها:

- النقص الحاد في الموارد المائية، وتدني معدل هطول الأمطار، بالإضافة إلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد المائية المتاحة
- ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي بمعدل 20% سنوياً
- عدم كفاءة عمليات التسويق بعد الحصاد
- تدني نوعية الإنتاج الزراعي وانخفاض دخول المزارعين
- افتقار المزارعين إلى المهارات والخبرة الكافية (80% من العاملين في الزراعة دون مستوى الثانوية)
- محدودية مشاركة القطاع الخاص
- ضعف إدارة التعاونيات الزراعية
- ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية المعنية
- عدم وجود إستراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات الزراعية

وعليه فان النهوض بالقطاع الزراعي في الأردن، ورفع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى معيشة المزارعين، ورفع دخولهم، يتطلب تعاوناً بين الحكومة والمزارعين لوضع وتطبيق إستراتيجية للانتقال إلى المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف فإن وزارة الزراعة مطالبة بتفعيل قدراتها والارتقاء بها لإضفاء المركزية على صنع القرارات الإستراتيجية والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالقطاع.

إلى جانب ذلك يجب تنسيق عملية ترويج صادرات المنتجات الزراعية، مع التركيز على تشجيع تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة. ولبلوغ هذه الغاية، يجب العمل على تحسين جودة المنتجات، وإنتاج المحاصيل ذات المردود المالي الكبير، والتي تعظم العوائد من استخدام الموارد المائية، غير أن تحقيق هذا الأمر يتطلب الارتقاء بمستوى مهارة القوى العاملة في القطاع الزراعي، وضمان حصول جزء كاف منها على التعليم، وتوفير التدريب لأصحاب المزارع.

في ضوء هذه التحديات والأهداف تم وضع الخطة التنفيذية للقطاع الزراعي للأعوام 2007-2009، والتي تتلخص أبرز سياساتها وبرامجها ومشاريعها على النحو التالي:

القطاع السادس: الزراعة

الهدف: زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	القيمة الحالية (عام 2003)	القيمة المستهدفة 2009	القيمة المستهدفة 2017
1. نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	%3	%3.5	%4

ملخص الوضع المالي لقطاع الزراعة (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع 2007	2008	2009	المجموع
الزراعة	118,397	17,978	12,350	8,700	39,028
المجموع الكلي للقطاع/ المسار	**118,397**	**17,978**	**12,350**	**8,700**	**39,028**

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تقليل الاستيراد من اللحوم البيضاء	زيادة الإنتاج من اللحوم البيضاء (ألف طن سنويا)	120	150

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إجراءات مواجهة مرض أنفلونزا الطيور	700	350	350	0	700	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**700**	**350**	**350**	0	**700**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الحد من آثار المخاطر والأضرار التي يتعرض لها المنتجون الزراعيون	نسبة التغطية للمخاطر الزراعية	صفر	%100

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء صندوق المخاطر الزراعية	11,000	5,000	150	150	5,300	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**11,000**	**5,000**	**150**	**150**	**5,300**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة رقعة الأراضي الحرجية والمحافظة على القائم منها	المساحة الحرجية (ألف دونم)	900	1300

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1.مشروع الحزام الأخضر	14,000	400	2,000	2,000	4,400	وزارة الزراعة
2.تحسين وسائل السيطرة على الحرائق واستخدام التقنيات الحديثة في إدارة الغابات	10,000	0	500	500	1,000	وزارة الزراعة
3.تطوير المشاتل الحرجية	1,050	300	350	350	1,000	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**25,050**	**700**	**2,850**	**2,850**	**6,400**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إدخال أنظمة وتقنيات زراعية حديثة	خفض الاستيراد من الأعلاف (مليون طن)	1.2	1

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1.إدخال أساليب حصاد المياه في مناطق المراعي	1,500	500	500	500	1,500	وزارة الزراعة
2.استصلاح أراضي المحاصيل الحقلية في البادية الشمالية	1,500	400	500	500	1,400	وزارة الزراعة
3.الخدمات الآلية الزراعية	2,200	750	750	0	1,500	وزارة الزراعة
المجموع السياسة رقم (4)	**5,200**	**1,650**	**1,750**	**1,000**	**4,400**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تحسين الصحة الحيوانية	قيمة الخسائر من الثروة الحيوانية (مليون دينار)	35	22

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إجراء المسوح الوبائية للامراض المشتركة ما بين الانسان وللحيوانات	700	200	250	250	700	وزارة الزراعة
2. رفع كفاءة الحجر البيطري (صيانة و تجهيز)	640	40	300	300	640	وزارة الزراعة
3. إنشاء مختبر لفحص المتبقيات الكيمائية في المنتجات الحيوانية	100	100	0	0	100	وزارة الزراعة
4. تنمية المراعي في البادية الأردنية	1,200	350	400	400	1,150	وزارة الزراعة
5. ترقيم الماشية في الأردن	1,500	500	750	0	1,250	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**4,140**	**1,190**	**1,700**	**950**	**3,840**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الاستعمال الأمثل للملكيات الصغيرة وتنويع نظم الإنتاج بإدخال أساليب زراعة المحاصيل البستانية	قيمة المنتجات البستانية المستوردة (مليون دينار)	7	6

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. مساعدة المجتمعات المحلية على تطوير زراعة اللوز الحلو والعنب وألفستق الحلبي والرمان	18,000	0	200	200	400	وزارة الزراعة
2. مكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط	150	0	50	50	100	وزارة الزراعة
3. مشروع مساعدة تجمعات الأشجار المثمرة	600	200	200	200	600	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**18,750**	**200**	**450**	**450**	**1,100**	

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

استصلاح واستغلال الأراضي المنحدرة والصخرية	عدد فرص العمل الجديدة	4500	25000

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير المناطق الشفا غورية المروية في محافظة الكرك	500	0	200	300	500	وزارة الزراعة
2. مشروع ادارة المصادر الزراعية في الكرك و الطفيلة (المرحلة الثانية)	8,320	2,730	2,000	2,000	6,730	وزارة الزراعة
3. إدارة الموارد الزراعية في حوض اليرموك	18,000	2,300	1,000	0	3,300	وزارة الزراعة
4. دعم تطوير الأراضي بالمشاركة	1,100	400	0	0	400	وزارة الزراعة
5. تطوير حوض نهر الزرقاء (المرحلة التكميلية)	16,000	500	500	500	1,500	وزارة الزراعة
6. تطوير المصادر الزراعية في لواء الشوبك	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
7. تطوير المصادر الزراعية في تجمع قرى شمال الطفيلة	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
8. تطوير حوض وادي العرب	150	150	0	0	150	وزارة الزراعة
9. مشروع تطوير المصادر الزراعية في حوض الوالا/ محافظة مأدبا	250	250	0	0	250	وزارة الزراعة
10. تطوير حوض وادي شعيب	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
11. تطوير وادي حسبان	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
12. تطوير المصادر الزراعة في لواء الكورة	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
13. تطوير حوض سد الكفرين	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
14. تطوير المصادر في الحوض السفلي لسد الملك طلال	100	100	0	0	100	وزارة الزراعة
15. تأهيل مشروع الجفر الزراعي	700	200	400	0	600	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**45,420**	**6,930**	**4,100**	**2,800**	**13,830**	

السياسة رقم (8)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
حماية وتحسين الموارد (الأراضي والمياه)	تحسين استخدام كفاءة مياه الري	%20	%90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (8)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحسين اقنية الري لتقليل الفاقد في المملكة	50	50	0	0	50	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**50**	**50**	**0**	**0**	**50**	

السياسة رقم (9)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير جودة الصادرات الزراعية لتعزيز قدرتها	قيمة الصادرات الزراعية (مليون دينار)	180	190

التنافسية في الأسواق الخارجية						
البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (9)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير البنى التحتية لقطاع الصادرات البستانية	25	25	0	0	25	وزارة الزراعة
2. المشروع الريادي لدعم الصادرات الزراعية البستانية	5,000	1, 200	500	0	1,700	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**5,025**	**1,225**	**500**	**0**	**1,725**	

السياسة رقم (10)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
المحافظة على نظافة البيئة	قيمة الإنفاق على مكافحة الذباب المنزلي (ألف دينار سنوي)	250	250

البرامج/المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (10)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1.البرنامج الوطني لمكافحة الذباب المنزلي في الأغوار	750	250	250	250	750	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**750**	**250**	**250**	**250**	**750**	

السياسة رقم (11)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تشجيع استخدام التقنيات الحديثة والأصناف والسلالات المناسبة ذات الإنتاجية العالية	نسبة المزارعين الذين يستخدمون التقنيات والأصناف والسلالات الحديثة	%25	%27

البرامج/المشاريع/الأنشطة للسياسة رقم (11)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. المشاريع البحثية الزراعية ▪ تحسين المخلفات الزراعية بيولوجيا ▪ تحسين انتاجية الماعز البلدي ▪ تحسين انتاجية الدواجن البلدي	1,500	21	50	50	121	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
2. إنشاء مركز إقليمي المفرق للبحوث الزراعية و تاثيثه و تجهيزه	212	212	0	0	212	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي
3. بناء القدرة المؤسسية لوزارة الزراعة	600	200	200	200	600	وزارة الزراعة
المجموع الفرعي للسياسة	**2,312**	**433**	**250**	**250**	**933**	
المجموع الكلي للقطاع	**118,397**	**17,978**	**12,350**	**8,700**	**39,028**	

القطاع السابع: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

فيما يتعلق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية فقد حقق تطوراً متسارعاً خلال السنوات العشر الماضية، وأصبح له دور متعاظم في عملية التنمية، وعلى وجه الخصوص في قطاع التجارة والأعمال والتعليم والإدارة الحكومية، بالإضافة إلى قطاع الإعلام. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ العديد من المبادرات بهدف تنمية المشاركة الرقمية، وتطوير التعليم، وتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت بشكل خاص، وخدمات الاتصالات بشكل عام.

إن السياسة التنظيمية التي ينتهجها الأردن سليمة ويجب تطويرها بشكل مستمر لتلبية احتياجات السوق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن هناك عدة تحديات يجب معالجتها لتطوير البنية التحتية المطلوبة لرفع كفاءة القطاع وزيادة تنافسيته بين الأعمال وتأمين قدرة أفضل لإمداد مستخدمي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخدمات ذات كفاءة عالية وكلفة اقتصادية.

كما ينتظر أن يؤدي تحرير قطاع الاتصالات الثابتة إلى توفير فوائد ومزايا عديدة للمستخدمين وشركات الأعمال بفضل التعرفة المخفضة المتوقعة وتحسين نوعية الخدمة. إلا أن هناك ضرورة، وفي الوقت نفسه، للتنظيم والرقابة في القطاع، وذلك لحماية واستمرارية وسلامة البنى التحتية الضرورية لتزويد خدمات الاتصالات، وعدم وضع أية قيود على استخدام أية تكنولوجيا مجدية، وتمكين السوق الحر من إزالة الكلف الزائدة المرتبطة بتدني كفاءة الاحتكار.

وفيما يخص خدمات تكنولوجيا المعلومات، هناك ضرورة ملحة لتوفير بيئة تشريعية لدعم النشاطات الحكومية والخاصة في هذا المجال وتطويرها ، وخلق البيئة المناسبة في القطاع لتشجيع الإستثمار وزيادة التنافسية ونقل المعرفة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير بيئة الأعمال لشركات تكنولوجيا المعلومات من خلال حماية حقوق النشر والملكية، الفكرية وتوضيح الإجراءات الضريبية والجمركية. كما لا بد من تحقيق مستويات عالية من النفاذ ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، وإزالة العوائق التي تحول دون الانتشار السريع لخدمات الانترنت، إضافة إلى إتاحة استخدام قطاع الأعمال لخدمات الانترنت بشكل أعمق وأوسع، وتطوير البيئة القانونية لتسهيل التجارة الإلكترونية، ونشر استخدامات الإنترنت ومهارات الحاسوب وربطها بالتعليم.

أما فيما يخص خدمات البريد، فهناك حضور قوي للقطاع الخاص في الخدمات المحلية والدولية للبريد السريع. أما البريد المحلي، فلا تتوافر في الأردن خدمات توزيع البريد المنتظم والمجدول إلى أبواب المساكن والمؤسسات، كما لا تساند الخدمات البريدية قطاع الأعمال بكفاءة، خاصة وأن البيئة التشريعية لم تهيئ القطاع للمنافسة. وهناك حاجة ضرورية لتعزيز القدرات الفنية والإدارية في شركة البريد الأردني، وذلك لرفع الكفاءة وتحسين مستويات الخدمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال شريك استراتيجي، بالإضافة إلى ضرورة وضع نظام عنونة بريدية والآليات المصاحبة له من أجل تفعيل العنونة وزيادة كفاءة توزيع البريد.

وتتلخص السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة للسنوات 2007-2009 على النحو التالي:

القطاع السابع: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف: نشر استخدام تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعميقها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المؤشر	القيمة الحالية (عام 2003)	القيمة المستهدفة 2009	القيمة المستهدفة 2017
1. نسبة الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة	%40	%56	%79
2. القدرة الاستيعابية للشبكة المحمولة :نسبة الانتشار للاتصالات المتنقلة واللاسلكية	%40	%56	%79
3. نسبة استخدام الانترنت بالنسبة لعدد السكان	%13	%26	%80
4. زيادة حجم القطاع (مليار)	1.5 (عام 2005)	3	---
5. زيادة فرص العمل في القطاع (ألف)	16 (عام 2005)	35	---
6. تنافسية قطاع الاتصالات عالمياً	57 من بين 122 دولة (عام 2006)	موقع متقدم	---

ملخص الوضع المالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع 2007	2008	2009	المجموع
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	121,407	20,610	38,085	37,717	96,412
المجموع الكلي للقطاع	**121,407**	**20,610**	**38,085**	**37,717**	**96,412**

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الوصول إلى أسعار قريبة من القدرة الشرائية للمستخدمين للخدمات في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	معدل الكلفة الشهرية للمشترك (دينار)	18	18
	معدل سعر دقيقة الاتصال (فلس)	80	60

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تحديث وتطوير تعليمات ضبط أسعار التجزئة	92	0	40	12	52	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
2. تعليمات تبني طرق حساب التكاليف المتزايدة ورسوم الربط البيني	150	0	50	50	100	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجموع الفرعي للسياسة	**242**	**0**	**90**	**62**	**152**	

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
زيادة نشر استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال والمجتمع وجسر الفجوة الرقمية	نسبة انتشار الحواسيب لعدد سكان المملكة	%6	%21
	نسبة انتشار الانترنت بالنسبة لعدد السكان	%2.2	%5.5

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دعم المبادرات القائمة التي تساهم في جسر الفجوة الرقمية وإطلاق مبادرات جديدة كل عام	2,225	300	500	500	1,300	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. إعداد دراسة لتحديد الاحتياجات اللازمة لزيادة نشر استخدامات تكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال وعمل دراسة لمدى التطور الحاصل	195	50	50	50	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3. تطوير أسماء النطاقات الخاصة بالأردن، والمحتوى المحلي واستخدام اللغة العربية	90	0	20	20	40	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني
4. تطبيق برامج للحث على استخدام التجارة الإلكترونية من خلال شبكة الاتصالات بما فيها الاتصالات المتنقلة	150	50	50	50	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5. إصدار وتطبيق التعليمات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2,700	0	900	300	1,200	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
6. مراجعة السياسة العامة للقطاعات وقانون الاتصالات	400	200	0	200	400	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
7. دراسة فنية للاندماج ومراجعة قانون الاندماج	600	100	0	100	200	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8. إنشاء وحدة التنسيق الخاصة بالطيف الترددي في الوزارة ووضع التعليمات الإجرائية ووضع السجل الوطني لترددات	300	200	50	50	300	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
9. تحديث البيئة القانونية لتكنولوجيا المعلومات ومراجعة قانون المعاملات الإلكترونية	30	10	10	10	30	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
10. إصدار نظام تراخيص مشترك لتنظيم مشغلي البريد العام والخاص	200	0	0	100	100	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
11. وضع آلية لمتابعة الالتزامات والحقوق المترتبة على الاتفاقيات الدولية وتفعيلها	200	100	50	50	200	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المجموع الفرعي للسياسة	**7,090**	**1,010**	**1,630**	**1,430**	**4,070**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
مراقبة وتقييم تطبيق السياسة العامة والخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد	نسبة تحقيق أهداف السياسات العامة والأهداف الإستراتيجية لقطاع الاتصالات	صفر	%100

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. دراسات لتصنيف وتطبيق التصنيف الخاص بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع تجاري قائم بنفسه في الاقتصاد	150	50	50	50	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. مسوحات سنوية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	800	0	50	50	100	دائرة الإحصاءات العامة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3. دراسات متعلقة بالأثر الاقتصادي لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الوطني	100	50	50	-	100	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
4. مراجعة الخطة الإستراتيجية للقطاعات	125	50	50	25	125	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5. دراسة الجاهزية الالكترونية في الأردن	150	0	-	150	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المجموع الفرعي للسياسة	**1,325**	**150**	**200**	**275**	**625**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تشجيع الإستثمار وزيادة التنافسية ونقل المعرفة	إتمام عملية خصخصة شركة الاتصالات	منجز جزئيا	%100
	ملكية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية		
	حكومي	%25	%0
	خاص	%75	%100
	حجم فرص العمل (ألف)	16	35

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. خصخصة شركة الاتصالات	-	-	-	-	-	الهيئة التنفيذية للتخاصية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. تطبيق إستراتيجية تشجيع الإستثمار في القطاعات	450	150	150	150	450	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3. العمل مع الجهات والمؤسسات لتنفيذ مبادرات ومشاريع مشتركة	150	50	50	50	150	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
4. تعليمات خدمات التكاليف المضافة	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
5. إقامة حملات لتوضيح آلية عمل قطاع الخدمة المضافة	30	0	15	0	15	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
6. تبني النظام المتكامل للتنظيم والترخيص	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
7. تعليمات تدابير حماية المنافسة	-	-	-	-	-	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجموع الفرعي للسياسة	**630**	**200**	**215**	**200**	**615**	

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

تطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة للحكومة الالكترونية الأردنية بشكل متوافق مع متطلبات إصلاح القطاع العام	عدد الخدمات الالكترونية التي تم تفعيلها	10	65
	مؤشر الجاهزية للحكومة الالكترونية	0.44	0.6
	نسبة المواطنين الذين تم استطلاعهم والذين يستخدمون الحكومة الالكترونية لانجاز معاملاتهم	---	%6
	عدد المؤسسات المفعلة لتطبيقات الحكومة الالكترونية	18	120

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. الخدمات الالكترونية المتداخلة	6,000	2,000	2,000	2,000	6,000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. الخدمات الالكترونية العمودية	1,000	800	200	0	1,000	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3. إدارة ومراقبة وتقييم تطبيق الحكومة الالكترونية	500	300	100	100	500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
4. التدريب والتغيير والتوعية	3,000	500	1,000	1,000	2,500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5. مشاريع التكنولوجيا	36,000	4,500	12,000	12,000	28,500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
6. الاستراتيجيات والإطار التشريعي	1,370	-	-	-	-	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
7. استدامة مركز عمليات الحكومة الالكترونية (العمليات المستمرة)	6,000	1,700	2,000	2,000	5,700	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8. تطوير مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني للتوظيف الأفضل لموارد تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام	3,500	500	500	500	1,500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
9. انشاء نظام وطني للمعلومات /المرحلة الثالثة	550	250	150	150	550	المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات
10. الخطة الإستراتيجية والتنفيذية لموارد تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام	-	-	-	-	-	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المجموع الفرعي للسياسة	**57,920**	**10,550**	**17,950**	**17,750**	**46,250**	

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
دعم دمج استخدام التكنولوجيا في تطوير البنية التحتية للتعليم	عدد المدارس المربوطة الكترونيا	0	3, 300

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. استكمال تطوير الشبكة التي تربط المؤسسات التعليمية في الأردن وتشغيلها	54,000	8,500	18,000	18,000	44,500	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2. دعم دمج استخدام التكنولوجيا في تطوير المناهج التعليمية	-	-	-	-	-	وزارة التربية والتعليم
المجموع الفرعي للسياسة	**54,000**	**8,500**	**18,000**	**18,000**	**44,500**	

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة

رفع مستوى الخدمات البريدية المقدمة وإدخال خدمات جديدة	نسبة المساكن والاعمال المعرفة بريديا	%0	%35
	توزيع البريد D+1	%10	%50
	نسبة البريد الموزع للمساكن والأعمال	%8	%40

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إدخال شريك استراتيجي في شركة البريد الأردني والسير في إجراءات خصخصتها	-	-	-	-	-	الهيئة التنفيذية للتخاصية
2. إطلاق مبادرة عنونة الأردن وإعداد خطة التنفيذ	-	-	-	-	-	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
3. مراجعة قانون الخدمات البريدية لإدخال مفهوم الخدمة البريدية الشمولية وتوفيرها	200	200	0	0	200	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المجموع الفرعي للسياسة	**200**	**200**	**0**	**0**	**200**	
المجموع الكلي للقطاع	**121,407**	**20,610**	**38,085**	**37,717**	**96,412**	

القطاع الثامن: السياحة

تأثر قطاع السياحة في الأردن خلال السنوات الماضية بالأحداث السياسية الإقليمية التي أدت إلى تراجع عدد السياح من جهة، وتحول فئة السياح الوافدين إلى الأردن من السياح ذوي الإنفاق المرتفع إلى السياح ذوي الإنفاق المتدني من جهة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، عانى هذا القطاع من تشتت في مسؤولية إدارته بين مجموعة من الجهات الحكومية، حيث تولى بعضها مسؤولية التخطيط، وبعضها الآخر مسؤولية منح الرخص ومسؤولية تطوير البنية التحتية والترويج، مع وجود القليل من التنسيق بين هذه الجهات المختلفة. كما أدى ارتفاع تكلفة المرافق العامة وتعقيد الضرائب، وتردي نوعية خدمات قطاع الطعام والإقامة، ومحدودية جاذبية المنتجات السياحية، إلى تناقص عدد السياح وتراجع حجم الإنفاق، علاوة على ذلك فلقد ساهم استقطاب دول الخليج للعمالة الأردنية الماهرة إلى تراجع مستوى خدمات القطاع السياحي بشكل عام.

وعلى الرغم من ذلك، حقق قطاع السياحة خلال السنوات الست الماضية مقبوضات تراوحت ما بين 700 – 800 مليون دولار أو ما نسبته 7.5% بالمتوسط إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وسعياً من الحكومة إلى إعادة تنشيط قطاع السياحة، فقد كشفت في شهر أيار من العام 2004 النقاب عن إستراتيجية سياحية طموحة للسنوات 2004–2010 تهدف إلى مضاعفة العوائد السياحية بحلول سنة 2010، من خلال تطوير اقتصاد سياحي مستدام يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتوفير فرص الريادة، وتعزيز المنافع الاجتماعية، وزيادة أرباح القطاع الخاص، وتعظيم الإيرادات الحكومية. ولبلوغ هذه الغاية، أكدت الإستراتيجية على ضرورة معالجة التحديات الثلاثة الرئيسية:

1. تجاوز عامل الخوف الذي يثيره الشرق الأوسط.
2. تلبية التوقعات المترفة للسياح الأثرياء.
3. تحقيق عوائد أكبر من الزوار خلال تمديد فترة الإقامة، وزيادة فرص الإنفاق، وتقديم خدمات ذات نوعية أفضل.

ولكن الأهم من ذلك أن الإستراتيجية تدعو إلى الاعتراف بالقطاع الخاص كشريك مساوٍ للحكومة. وإلى ضرورة تطوير القدرات على تصميم الحملات التسويقية الفاعلة للمنتجات السياحية، وتوفير كوادر ماهرة ذات كفاءة عالية.

وكخطوة أولى نحو تنفيذ هذه الإستراتيجية، اتخذت وزارة السياحة والآثار مبادرة غير مسبوقة بإشراك القطاع الخاص في عملية الإشراف على تطبيق الإستراتيجية السياحية الوطنية، حيث ستعمل وحدة تنفيذ الإستراتيجية على إنشاء شركة يساهم فيها القطاعان العام والخاص، تناط بها مسؤولية تطوير المنتجات السياحية. كما ستقوم هذه الوحدة بالإشراف على إعادة تنظيم المجلس الوطني للسياحة، وتوسيع دوره ليشمل الترويج للسياحة الداخلية والسياحة العلاجية.

وعند إعداد البرنامج التنفيذي لقطاع السياحة للأعوام 2007–2009، فقد تم الرجوع إلى الإستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام 2004–2010، بالإضافة إلى إجراء دراسة معمقة لواقع القطاع السياحي في الأردن، والوقوف على التحديات التي يواجهها، ومجالات التحسين والتطوير الممكنة، وتتلخص أبرز سياسات وبرامج ومشاريع البرنامج التنفيذي لقطاع السياحة للأعوام 2007–2009 على النحو التالي:

القطاع الثامن: السياحة

الهدف: تحقيق النمو المستدام للاقتصاد السياحي في الأردن

المؤشر	القيمة الحالية (عام 2003)	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. عدد العمالة الأردنية العاملة في قطاع السياحة	26,000	40,000	---
2. الدخل المترتب من السياحة (مليار دينار)	1	1.6	---

ملخص الوضع المالي لقطاع السياحة (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
السياحة	98,052	14,910	6,750	6,100	27,760
المجموع الكلي للقطاع	**98,052**	**14,910**	**6,750**	**6,100**	**27,760**

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تطوير المنتجات السياحية	إجمالي مقبوضات قطاع السياحة من ميزان المدفوعات (مليار دينار)	1	1.6

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير القطاع السياحي	46,000	3,800	950	0	4,750	وزارة السياحة والآثار
2. مشروع السياحة الثالث (تطوير أواسط المدن السياحية ومركز زوار البتراء)	36,200	1,500	2,600	4,300	8,400	وزارة السياحة والآثار
3. حماية وترويج الإرث الحضاري	3,500	700	-	-	700	وزارة السياحة والآثار
4. ترميم قرية أم قيس	1,500	370	250	250	870	وزارة السياحة والآثار
5. إعادة إحياء وسط اربد	1,500	2,933	500	500	3,933	وزارة السياحة والآثار
6. تأمين المواقع السياحية بسيارات من اجل النقل الداخلي	1,000	300	500	0	800	وزارة السياحة والآثار و دائرة الآثار العامة
7. مشروع أمن المواقع السياحية	300	205	100	100	405	وزارة السياحة والآثار
8. مشروع تطوير متنزه سويمه	750	200	250	250	700	وزارة السياحة والآثار
9. مشروع تطوير مدرسة الأردن الدولية للتعليم الفندقي والسياحي	300	100	100	100	300	وزارة السياحة والآثار
10. مدرسة الفسيفساء مأدبا	300	100	100	100	300	وزارة السياحة والآثار
11. كلية الأردن الجامعية التطبيقية للتعليم الفندقي والسياحي	1,000	300	300	300	900	وزارة السياحة والآثار
12. حفريات وترميمات المناطق السياحية في مختلف مناطق المملكة	1,205	1,205	0	0	1,205	وزارة السياحة والآثار
13. اكمال وتاثيث متحف دار السرايا /اربد	30	30	0	0	30	وزارة السياحة والآثار
14. تطوير حمامات عفرا وضانا والبربيطة في محافظة الطفيلة	100	100	0	0	100	وزارة السياحة والآثار
15. مشروع عمليات انقاذ وتوثيق المواقع الاثرية /الفيدان	67	67	0	0	67	وزارة السياحة والآثار
16. تأثيث وتجهيز متحف لوط	200	200	0	0	200	وزارة السياحة والآثار
17. حوسبة وارشفة الوزارة والمديريات في المحافظات	25	25	0	0	25	وزارة السياحة والآثار
18. تحسين المنطقة المحيطة بقلعة عجلون	200	200	0	0	200	وزارة السياحة والآثار
19. تطوير موقع أم الرصاص	1,675	1,575	100	0	1,675	وزارة السياحة والآثار
20. موقع المغطس	600	200	200	200	600	وزارة السياحة والآثار
21. تطوير موقع وادي رم	1,600	800	800	0	1,600	وزارة السياحة والآثار
المجموع الفرعي للسياسة	**98,052**	**14,910**	**6,750**	**6,100**	**27,760**	
المجموع الكلي للقطاع	**98,052**	**14,910**	**6,750**	**6,100**	**27,760**	

القطاع التاسع: البيئة

يواجه قطاع حماية البيئة عدداً كبيراً من التحديات في مجالات التشريعات والأطر التنظيمية، وإدارة النفايات بكافة أشكالها، وتلوث الهواء، ومكافحة التصحر، والمحميات الطبيعية واستخدامات الأراضي، وحماية البحر الميت والبحر الأحمر.

وفيما يخص البيئة التشريعية والتنظيمية، فإنه على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والدولية، إلا أن التنسيق فيما بينها يبقى ضعيفاً. ومن أجل تعزيز القدرة المؤسسية والتنظيمية في هذا المجال، يجب على وزارة البيئة القيام بدور المنسق بين جميع الهيئات والجهات المعنية من أجل صياغة القوانين والتشريعات المطلوبة وتنفيذها. كما أن هناك حاجة لمراجعة التشريعات القائمة للتأكد من مدى نفاذها وتطبيقها، إضافة إلى وضع المعايير الملزمة، وتأهيل الكوادر اللازمة من أجل التأكد من تطبيق القوانين.

وفي مجال إدارة النفايات، يجب تطبيق الأنظمة المتعلقة بسياسة إدارة النفايات الصلبة، وفقاً لهرمية إدارة النفايات التي تقوم على تقليل النفايات وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها وتصريفها النهائي الآمن.

وهذه ابرز السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بقطاع البيئة والتي سيجري العمل على تنفيذها أو استكمالها خلال الفترة 2007-2009 ضمن البرنامج التنفيذي للحكومة:

القطاع التاسع : البيئة

الهدف:

- إدارة النفايات إدارة سليمة بيئيا
- التقليل من تلوث الهواء في المدن
- مكافحة التصحر
- حماية التنوع الحيوي
- تعزيز الإطار المؤسسي والتنسيقي للوزارات والمؤسسات العاملة في قطاع البيئة

المؤشر	القيمة الحالية (عام 2003)	القيمة المستهدفة	
		2009	2017
1. النسبة المئوية للنفايات الصلبة التي يتم التخلص منها بالمكبات	%100	%95	%75
2. النسبة المئوية للنفايات الخطرة التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا	%5	%30	---
3. تخفيض نسبة انبعاث الغازات	---	%20	%30
4. مؤشر التنوع الحيوي الخاص بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI)	0.14	0.16	0.4
5. المناطق المحمية كنسبة مئوية من مجموع الأراضي	%10.9	%11.5	%15
6. مؤشر فعالية آليات التنسيق وتعزيز المؤسسية بين الوزارات	52.5	60	80

ملخص الوضع المالي لقطاع البيئة (بالألف دينار)

القطاع	الكلفة الكلية	الإنفاق المتوقع			
		2007	2008	2009	المجموع
البيئة	92,070	6130	12,295	13,595	32,020
المجموع الكلي للقطاع	**92,070**	**6130**	**12,295**	**13,595**	**32,020**

القطاع الفرعي: البيئة / الإطار المؤسسي

السياسة رقم (1)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
رفع كفاءة الوزارات والمؤسسات العاملة في قطاع البيئة وتعزيز التنسيق بينها	مؤشر فعالية آليات التنسيق وتعزيز المؤسسية بين الوزارات	52.5	60

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (1)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. التراخيص البيئية المتكاملة وترخيص إدارة النفايات.	-	-	-	-	-	وزارة البيئة
2. إنشاء مركز المعلومات البيئية	-	-	-	-	-	وزارة البيئة
3. إنشاء معهد البحث والتدريب البيئي المتخصص	-	-	-	-	-	وزارة البيئة
4. إنشاء وحدة تنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	وزارة البيئة
5. دعم القدرات المؤسسية في وزارة البيئة	100	50	50	0	100	وزارة البيئة
6. المشروع الوطني لتنفيذ وتفعيل الحكومة الالكترونية	300	300	0	0	300	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**400**	**350**	**50**	**0**	**400**	

القطاع الفرعي : البيئة / النفايات الخطرة

السياسة رقم (2)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
التخلص الآمن من النفايات الخطرة	النسبة المئوية من النفايات التي تعالج بشكل فعال لإزالة خصائصها الخطرة	%5	%30
	النسبة المئوية التي تجمع وتنقل للمعالجة من مجموع النفايات الخطرة الكلية	%5	%30

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (2)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. انجاز مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/السواقة بالتعاون مع القطاع الخاص BOT	30,000	350	0	0	350	وزارة البيئة
2. برنامج تجميع وتخزين ونقل النفايات الخطرة المولدة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والمنازل بصورة سليمة بيئيا من خلال: ▪ ترخيص أو إنشاء نظام خاص لتخزين ونقل النفايات الخطرة بمشاركة القطاع الخاص ▪ استكمال وتفعيل التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات الخطرة بما فيها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ▪ بناء نظام معلوماتي متكامل حول المواد والنفايات الخطرة من حيث الكميات والأنواع ومصادرها ▪ رصد ومراقبة دخول أو استيراد المواد الكيماوية وأماكن تولد النفايات وتتبع عملية استخدامها والتخلص منها ▪ مشروع فرز النفايات الخطرة من النفايات المنزلية في المنازل، والصناعات الصغيرة والمناطق التجارية	-	-	-	-	-	وزارة البيئة، وزارة الصناعة والتجارة، ولهيئة التنفيذية للتخاصية
3. نظام للتعامل مع الحالات الطارئة للمواد والنفايات الخطرة وإعادة تأهيل المواقع الملوثة	500	500	0	0	500	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**30,500**	**850**	**0**	**0**	**850**	

السياسة رقم (3)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
توسيع نطاق إدارة النفايات الصلبة	النسبة المئوية لتغطية البلديات لخدمة جمع النفايات في المملكة	%95	%98
	النسبة المئوية للنفايات الصلبة التي يعاد تدويرها واستخدامها	%5-0	%8
	معدل إنتاج الفرد من النفايات الصلبة(كغم)	0.9	0.8
	النسبة المئوية من النفايات الصلبة المعالجة	%0	%7

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (3)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. تطوير برنامج لتوسيع نطاق إدارة النفايات الصلبة من خلال: ▪ وضع خطة وطنية شاملة (MASTER PLAN) للنفايات الصلبة ▪ بناء القدرات وتدريب العاملين ▪ إنشاء محطات تحويلية لنقل النفايات الصلبة ▪ اعتماد التقنيات الحديثة ▪ توفير المعدات اللازمة	1,500	10	500	500	1,010	وزارة البيئة ووزارة الشؤون البلدية، وأمانة عمان
2. التخلص من النفايات بطريقة سليمة من خلال: ▪ تصميم وإنشاء مكاب للطمر الصحي ▪ تطوير إدارة النفايات بمشاركة القطاع الخاص ▪ شراء آليات لمكاب النفايات ▪ والاستفادة من آلية التنمية النظيفة CDM	11,960	0	2,000	2,000	4,000	وزارة البيئة ووزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان
3. التقليل من إنتاج النفايات الصلبة من خلال: ▪ التغيير في أنماط الحياة والإنتاج والاستهلاك ▪ إشراك القطاع الخاص ▪ تشجيع آليات الإنتاج الأنظف في القطاع الخاص بما في ذلك القطاع الخدماتي والصناعي ▪ إصدار التشريعات الكفيلة لتخفيض المواد الغير قابلة للتحلل ▪ والاستفادة من آلية التنمية النظيفة CDM	1,000	-	-	-	-	ووزارة البيئة و وزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان
4. زيادة فعالية إعادة تدوير النفايات الصلبة في المملكة (النفايات اللدائنية، الالكترونية، المعادن، الكرتون،) والاستفادة من آلية التنمية النظيفة CDM	2,000	500	500	500	1,500	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**16,460**	**510**	**3,000**	**3,000**	**6,510**	

السياسة رقم (4)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
إدارة النفايات الطبية إدارة سليمة بيئيا من حيث ألفصل والنقل والتخزين والمعالجة	نسبة النفايات الطبية التي يتم التخلص منها بصورة سليمة بيئيا	%53	%70

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (4)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إدارة النفايات الطبية: ▪ استعداد نظام إدارة النفايات الطبية ▪ مراجعة تعليمات إدارة النفايات الطبية	6,000	0	2,000	2,000	4,000	وزارة الصحة وزارة البيئة، القوات المسلحة، القطاع الخاص
2. تحسين ادارة النفايات الطبية في المستشفيات	800	0	400	400	800	وزارة الصحة
3. تطوير إدارة النفايات الطبية في اقاليم الشمال والجنوب والوسط	-	-	-	-	-	وزارة الصحة، جامعة العلوم والتكنولوجيا
4. تعزيز الرقابة والتفتيش على منشات الرعاية الصحة من خلال : ▪ تدريب الكوادر المسؤولة عن الرقابة ▪ توفير الكوادر الفنية اللازمة	500	0	200	200	400	وزارة الصحة
المجموع الفرعي للسياسة	**7,300**	**0**	**2,600**	**2,600**	**5,200**	

القطاع الفرعي : البيئة /المياه

السياسة رقم (5)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
المحافظة على مصادر المياه من التلوث وإعادة استخدام المياه العادمة	النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي	%14	%35
	نسبة المياه المعالجة التي يعاد استخدامها	%70	%90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (5)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إنشاء محطة تنقية لمعالجة المياه العادمة الصناعية والمنزلية المنقولة بواسطة الصهاريج في مكب الأكيدر وإعادة استخدامها	2,500	500	1,000	1,000	2,500	وزارة البيئة
2. المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه	600	175	200	200	575	وزارة البيئة
3. الإدارة المتكاملة للمشاكل البيئية في سيل الزرقاء	6,000	0	2,000	3,000	5,000	وزارة البيئة
4. إنشاء المحطة المركزية لتنقية المياه الصناعية العادمة في الزرقاء	5,000	500	500	700	1,700	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**14,100**	**1,175**	**3,700**	**4,900**	**9,775**	

القطاع الفرعي : البيئة /الهواء

السياسة رقم (6)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
تقوية الإطار المؤسسي لمراقبة تلوث الهواء	النسبة المئوية لتراكيز ملوثات الهواء	%40-30	%80-70

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (6)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. وضع وتفعيل برنامج لإدارة والتعامل مع الإنبعاثات في الحالات الطارئة.	100	20	40	40	100	وزارة البيئة
2. معدات وتقنيات للقيام بمراقبة الإنبعاثات	1,500	200	500	500	1,200	وزارة البيئة
3. إنشاء شبكة مراقبة للانبعاث الكترونيا	1,000	0	400	400	800	وزارة البيئة
4. مراقبة الإنبعاثات الناتجة عن الحرق المكشوف.	100	0	30	40	70	الدفاع المدني
5. إنشاء شبكة معلومات ونظام معلومات الكتروني لإصدار تقارير دورية.	150	0	50	100	150	وزارة البيئة
6. إعداد التشريعات والأنظمة والتعليمات اللازمة. ▪ تعديل مواصفة الإنبعاثات من المركبات ▪ تعديل مواصفات الديزل والبنزين	-	-	-	-	-	وزارة البيئة والأمن العام
7. برنامج توعية متكامل لشرائح المجتمع	300	0	100	100	200	وزارة البيئة
8. توسيع رقعة المساحات الخضراء حول المناطق الصناعية، حول المدن، على جوانب الطرقات	-	-	-	-	-	وزارة الزراعة ووزارة التربية ووزارة المياه
9. التخلص من استخدام الرصاص في الوقود	-	-	-	-	-	وزارة البيئة وأمانة عمان والأمن العام
10. إنشاء نظام الكتروني متكامل لمراقبة تراكيز الملوثات في المدن في مناطق المختلفة من الأردن	4,000	200	300	400	900	وزارة البيئة
11. قياس الإنبعاثات من العوادم.	1,000	100	100	100	300	وزارة البيئة
12. ربط المنشات والمدن الصناعية الكبيرة بشبكة للرصد الالكتروني مع الوزارة	1,500	-	-	-	-	وزارة البيئة
13. تطبيق دراسة تقييم الأثر البيئي في مراحل التخطيط الأولية لمواقع المصانع	100	-	-	-	-	وزارة البيئة
14. تفعيل التدقيق البيئي للمصانع القائمة..	250	5	0	0	5	وزارة البيئة
15. استخدام الأدوات الاقتصادية المناسبة وربط الصناعة بمقدار التلوث	300	-	-	-	-	وزارة البيئة
16. إنتاج وتشجيع استخدام الوقود الأقل تلويثا الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة	90	-	-	-	-	وزارة البيئة
17. تشجيع الاستفادة من آلية التنمية النظيفة	5,000	-	-	-	-	وزارة البيئة
18. استخدام نظام الحوافز التلوث الناتج حسب تقليل النسبة	-	-	-	-	-	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**15,390**	**525**	**1,520**	**1,680**	**3,725**	

القطاع الفرعي : البيئة / التصحر

السياسة رقم (7)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
الحد من التصحر	النسبة المئوية للاراضي الصحراوية من مجموع الاراضي في المملكة	%90	%90

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (7)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إجراء مسح دوري لتحديد المناطق المعرضة للتصحر ورسم خرائط لهذه المناطق	150	0	50	50	100	وزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الشؤون البلدية والمركز الجغرافي الملكي
2. وضع نظام مراقبة واستخدامه بفاعلية	-	-	-	-	-	وزارة البيئة ووزارة الزراعة والمركز الجغرافي الملكي
3. إجراء مسوحات اقتصادية اجتماعية في المناطق المعرضة للجفاف	50	0	25	25	50	وزارة البيئة ووزارة الشؤون الاجتماعية ودائرة الإحصاءات اعامة
4. توثيق المعرفة المحلية حول السبل المتاحة لحماية التربة، إدارة المياه ومكافحة التصحر في المناطق المتصحرة والمعرضة للتصحر	50	0	20	20	40	وزارة البيئة، وزارة الزراعة ومركز بحوث وتطوير البادية الأردنية
المجموع الفرعي للسياسة	**250**	**0**	**95**	**95**	**190**	

القطاع الفرعي : البيئة / التنوع البيئي

السياسة رقم (8)	المؤشر	القيمة الحالية	القيمة المستهدفة
حماية التنوع الحيوي	عدد المناطق المحمية	25	27
	مؤشر التنوع الحيوي حسب مؤشر الاستدامة البيئية (ESI)	0.14	0.16

البرامج/المشاريع/ الأنشطة للسياسة رقم (8)	الكلفة الكلية (ألف دينار)	الإنفاق المتوقع (ألف دينار)				الجهة المسؤولة
		2007	2008	2009	المجموع	
1. إكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية كما هو وارد في الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي	2,000	50	100	100	250	وزارة البيئة
2. تطوير خطط إدارة بيئية للمواقع والمحميات المقترح إدراجها على لائحة الإرث الطبيعي العالمي المنبثقة عن الاتفاقية العالمية للمحافظة على الإرث الطبيعي والثقافي	20	0	10	10	20	وزارة البيئة
3. دراسة أثر المبيدات على البيئة	300	100	100	100	300	وزارة البيئة
4. قاعدة بيانات أردنية للتنوع الحيوي والمحميات	50	20	20	10	50	وزارة البيئة
5. إنشاء الشرطة البيئية	5,000	2,500	1,000	1,000	4,500	وزارة البيئة
6. إعداد تقرير حالة البيئة في الأردن بشكل سنوي	300	50	100	100	250	وزارة البيئة
المجموع الفرعي للسياسة	**7,670**	**2,720**	**1,330**	**1,320**	**5,370**	
المجموع الكلي للقطاع	**92,070**	**6,130**	**12,295**	**13,595**	**32,020**	

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
ص.ب. 555 عمان 11118
هاتف 4644466 /4644467 / 4644469 / 4644470
فاكس: 4649341 / 464224
Website: www.mop.gov.jo